

المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في ظل حالة الطوارئ رصد آثار حرب إسرائيل الثانية على لبنان - صيف 2006

كتابة وإعداد

نبيه بشير

شارك في الإعداد

عيد روحانا وأحمد الشيخ محمد

عطاء - المركز العربيّ للتوجيه والإرشاد في حالات الطوارئ

مبادرة:

جمعية الجليل - الجمعية العربيّة القطرية للبحوث والخدمات الصحيّة

يشارك فيه:

عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل

الأهالي-مركز التنمية الجماهيرية

جمعية الثقافة العربيّة

صوت العامل

اتّجاه-اتحاد جمعيات أهليّة عربيّة

رابطة السيكولوجيين العرب

المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في ظل حالة الطوارئ

رصد آثار حرب إسرائيل الثانية على لبنان - صيف ٢٠٠٦

**The Arab Population in Northern Israel under State of Emergency
Damages from the Second Israeli War on Lebanon – A Report**

مستول الإنتاج: هرْمِس - ترجمة وإنتاج - نبیه بشیر

© حقوق النشر محفوظة، 2007

جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية

عطاء - المركز العربي للتوجيه والإرشاد في حالات الطوارئ

ص.ب. 330 شفاعمرو 20200

هاتف: +972-4-9861171

فاكس: +972-4-9861173

www.ataa48.org

admin@gal-soc.org



www.rikaz.org



قام "ركاز" - بنك المعلومات في جمعية الجليل - بإجراء المسح وتحليل معطياته إحصائياً.

المحتوى

4	ملخص
6	تصدير
8	كلمة شكر وتقدير
9	مقدمة
17	الفصل الأول: عرض النتائج وتحليلها
34	الفصل الثاني: تعاطي الحكومة الإسرائيلية والأسس القضائية
46	الفصل الثالث: تعاطي السلطات المحليّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ العربيّة
50	الفصل الرابع: المبادرات والأدبيّات المختلفة
58	ملاحق

تتميز هذه الحرب الإسرائيلية على لبنان بحقيقة تحوُّل البلدات العربية في إسرائيل، ولأوّل مرّة، إلى جزء من الجبهة التي سقطت عليها الصواريخ والقذائف مباشرة. لذا، كان من المفترض، أو المتوقع، أن تعبر نسبة كبيرة من السكّان العرب عن موقف سلبيّ أو عدائيّ تجاه حزب الله ولبنان في العدوان الأخير، ولكن ذلك لم يحصل. ويمكن الجزم أنّ موقع السكّان العرب في إسرائيل ومكانتهم انكشفاً انكشافاً بالغاً في هذا العدوان.

يهدف هذا التقرير إلى توثيق ورصد الأضرار التي كابدها المجتمع العربيّ في إسرائيل، أفراداً وجماعةً، والإشارة إلى مواضع الوهن في مؤسّساته التي يعاني منها، وتحليلها -بغية معالجتها والحدّ من وقعها مستقبلاً.

تشير نتائج هذا التقرير إلى درجة هشاشة هذا المجتمع الشديدة، كما سترى لاحقاً، وقد تجلّت هذه الهشاشة في الأنماط السلوكيّة للأفراد وللمؤسّسات التمثيليّة والأهليّة، إضافة إلى غياب البنية التحتيّة، على صعيد الخدمات، حين فرضت على هذا المجتمع حالة طوارئ. وقد تجلّى غياب منشآت خدماتيّة مختلفة بشكل ساطع عند سقوط ضحايا وأضرار مادّيّة بالغة بفعل سقوط القذائف والصواريخ على البلدات العربية في شمال البلاد، حيث لمس غياب الطواقم المؤهّلة لمثل هذه الحالات، والمستشفيات، ومحطّات خدمات الإطفاء والإسعاف الأوّليّ. وقد تبدّى هذا الغياب في معطيات التقرير التي جرى جمعها من جميع البلدات العربية المختلفة في الشمال التي وقعت في حدودها الصواريخ.

يرمي البحث إلى توثيق ورصد آثار الهجوم الإسرائيليّ على لبنان (تمّوز 2006) على المجتمع العربيّ في إسرائيل على صعد عدّة، أهمّها: الصّحة النفسيّة؛ الأضرار المادّيّة؛ تقديم الخدمات الحكوميّة؛ سلوك القيادات العربيّة القطريّة والمحليّة. كذلك يشير المشروع إلى مواضع الوهن، وإلى الاحتياجات الأساسيّة التي يفتقر إليها المجتمع العربيّ في إسرائيل لتأمين سلامته الجسديّة والنفسيّة في حالات الطوارئ.

من بين النتائج الشديدة الوضوح: عدم معالجة الدولة بأجهزتها العديدة تداعيات عدوانها على لبنان وسقوط الصواريخ اللبنايّة على البلدات العربيّة؛ غياب المنشآت والخدمات في البلدات العربيّة للتعاطي مع حالات الطوارئ؛ عدم جاهزيّة السكّان العرب للتعاطي مع حالات الطوارئ؛ عجز السلطات المحليّة والجمعيّات الأهليّة عن تقديم المساعدات للسكّان العرب الواقعين تحت القصف.

بلغ عدد القتلى العرب في البلاد بفعل الهجوم الإسرائيليّ على لبنان 18، ونسبتهم 41% من مجمل القتلى المدنيّين العرب واليهود الذين وقعوا قتلى منذ اليوم الأول (12 تمّوز 2006) حتّى يوم توقّفها (14 آب 2006). ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ 78% من مجمل الضحايا العرب وقعوا في النصف الثاني من فترة الحرب (من 26 تمّوز حتّى 4 آب)، والصورة عكسيّة في ما يتعلّق بالضحايا اليهود (35%)، وكانت نسبة 65% من مجمل الضحايا اليهود في الفترة الأولى من الحرب الإسرائيليّة على لبنان.

وتطلّعوننا المعلومات، التي وصلت إلى مركز عطاء عبر اتّصالات السكّان العرب في شمال البلاد به، أنّ هؤلاء السكّان يفتقرون إلى المعلومات الأساسيّة بشأن كميّة التعامل مع أطفالهم في حالات الخوف والأرق، وإلى معلومات بشأن

كيفية التصرف عند وقوع الضرر، وإلى الجهة التي ينبغي التوجه إليها، إضافة إلى غياب الفعاليات للأطفال والبالغين العرب إبّان الحرب.

كذلك تشير معطيات التقرير إلى احتياج إحدى عشرة بلدة عربية إلى خدمات الإطفاء خلال العدوان، ولكن ليس هنالك أيّ مركز لتقديم خدمات إطفاء في أيّة بلدة عربية. ويُستدل من المعطيات التي جمعت أنّ 70% من العائلات المتضررة لم يتوافر لها سكن بديل. وقد أشار نحو 67% من المستطلعين إلى تضرّهم نفسياً أثناء العدوان وبعده. وبلغت نسبة الضرر الجسديّ بين مجمل الأفراد العرب الذين تضرّروا جسدياً نحو 10% (112 شخصاً)، ويُستدلّ أنّ نحو 20% من المصابين جسدياً كانوا من بين الأطفال والفتية (0-14 سنة)؛ ونحو الثلث من بين الفئة العمرية 15-30؛ ونحو 48% من الفئة العمرية (31-50+). كما وقعت نسبة كبيرة من الإصابات في الفئة العمرية 20-50 (نحو 46%).

لقد نُشرت إلى الآن العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية في البلاد حول آثار الهجوم الإسرائيلي الأخير على لبنان، وقد توقّفت جميعها عند أسباب فشل تعاطي الحكومة والدوائر الرسمية مع حالة الطوارئ، ولكن لم يتوقّف أيّ منها عند درجة هشاشة المؤسسات الرسمية والمدنية العربية في البلاد، وعند رصد الأضرار المتعدّدة التي وقعت على العائلات العربية.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ الوكالة اليهودية قامت، خلال عيد الفطر الأخير (تشرين الثاني 2006)، ولأوّل مرّة في تاريخها، بتبني قرار جديد مُفاده أنّ لا يجري التمييز بين المواطنين اليهود و "غير اليهود" في إسرائيل، على صعيد تقديم المساعدات المالية. وأعلن رئيس "اتحاد الجاليات اليهودية" أنّ نحو 33 مليون دولار قد حوّل لصالح السكّان "غير اليهود"! وجاء في موقع الوكالة أنّ المقصودين بغير اليهود هم السكّان "الدروز والعرب" في إسرائيل. وقد استلمت العديد من المؤسسات المختلفة في المجتمع العربي في البلاد، من ضمنها سلطات محلية وجمعيات، مساعدات مالية من الوكالة اليهودية، ولكن غالبيتها لم تفصح عن ذلك جهراً، وذلك خشية من النقد الذي يمكن أن يوجّه إليهم، وبفعل الحرج من تصرف من هذا القبيل. ولا يمكن التحقق من صحّة هذه المبالغ الطائلة ولكن من المؤكّد أنّ مبالغ أقل بكثير وصلت فعلاً بصورة مواد وأدوات إلى البلدات العربية. أمّا الشكّ بشأن وصول 33 مليون دولار فينبع من حقيقة أنّ النسبة العظمى منها لا يمكن لمسه على أرض الواقع.

يتجاوز عدد السكان العرب في منطقة الشمال الـ 620 ألف نسمة، يشكلون نحو 52.5% من سكان المنطقة، ونحو 57% من مجمل السكان العرب في البلاد، دون احتساب سكان منطقة القدس والجولان السورية المحتلة. في ظلّ الحرب الإسرائيليّة على لبنان، التي سُنت في 12 تمّوز 2006، عانى المجتمع العربيّ في شمال البلاد من آثار الحرب المتعدّدة والمختلفة، كالموت والتضرّر جسمانيّاً ومادّيّاً ونفسيّاً. إضافة إلى التمييز البنيويّ الذي يعاني منه المجتمع العربيّ في إسرائيل على جميع الصعد، من أهمّ ما كشف عنه هذا العدوان افتقار هذا المجتمع إلى مؤسّسات خدميّة عديدة، كالمستشفيات، ومحطّات الإسعاف الأوّليّ، ومراكز الإطفاء والإنقاذ، والمنظّمات الأهليّة، والدوائر المتخصّصة في السلطات المحليّة والتي توجّه وترشد وتمدّد يد العون للواقعين تحت آثار الحرب في المجتمع العربيّ، وفي حالات طارئة أخرى. ففي ظلّ غياب السلطة المركزيّة، كان على هذه السلطات المحليّة والمنظّمات الأهليّة أن تقوم بدور كبير -من حيث تقديم الخدمات الضروريّة، والمؤنّ، والمساعدة النفسيّة، والتوجيه، وتوفير الآليّات والسبل للتعاطي مع حالات الطوارئ. وغنيّ عن التذكير أنّ البلديات العربيّة في إسرائيل تفتقر إلى سلطات محليّة مستقلة، سلطات غير مكبّلة بالتبعيّة البالغة للسلطة المركزيّة، قادرة على التحرك سريعاً للقيام بواجباتها.

في ظلّ هذه الأسباب مجتمعة، بادرت جمعيّة الجليل-الجمعيّة العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحيّة في 26 تمّوز 2006، إلى عقد اجتماع أوّليّ ضمّ لجنة الإغاثة الصحيّة القطرية ومجموعة من المؤسّسات الأهليّة والجمعيّات العربيّة (من بينها: عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، والأهالي-مركز التنمية الجماهيريّة، وصوت العامل، وجمعيّة الثقافة العربيّة، واتّجاه-اتحاد جمعيّات أهليّة عربيّة، ورابطة السيكلوجيين العرب، ورابطة أطباء الأسنان، وخبراء واختصاصيون آخرون من مختلف المجالات)، لإقامة مركز عربيّ للتوجيه والإرشاد في حالات الطوارئ (أطلق عليه اسم "عطاء")، لغرض عرض خدمات التوجيه والإرشاد في المجالات الصحيّة والقانونيّة والنفسيّة والاقتصاديّة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الجمعيّات والمنظّمات المشاركة في مركز "عطاء" لها تجارب سابقة للعمل المشترك في تقديم مساعداتهم في للسكان الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة أثناء الحصار والاحتياجات. بدأ مركز عطاء في استقبال المكالمات الهاتفية من السكان العرب في البلاد منذ 31 تمّوز 2006. وفي سبيل تسهيل عمليّة التوجيه والإرشاد، قام المركز ببناء موقع إلكترونيّ على شبكة المعلومات (الإنترنت)، وذلك للإجابة عن أكبر عدد ممكن من التساؤلات المتعلّقة بآثار الحرب (www.ataa48.org). كما يتضمّن الموقع إرشادات عامّة حول سلوك الأفراد والمجموعات في حالات الطوارئ. كذلك، يادر المركز إلى وضع روابط تتضمّن مستندات ونماذج خاصّة للتعبئة، لتقديمها للدوائر المختصّة بغية الحصول على التعويضات على موقعه. واستكمالاً لجانب الاستشارة والتوجيه، أنشأ مركز عطاء طاقماً استشارياً من الاختصاصيين النفسيين والمحامين، منذ بداية العدوان، يجيب هاتفياً عن تساؤلات المتصلين على خطّ الهاتف الذي استُحدث لهذه الغاية على وجه التحديد (2231★). كذلك، قامت جمعيّة الجليل بتركيز وتنسيق العمل وتوفير المكان والخدمات المكتبيّة والبنية التحتيّة الأخرى لصالح مركز عطاء.

بغية المراجعة الشاملة لأداء السلطات المركزيّة والمحليّة والمنظّمات الأهليّة والدوائر الأخرى، ولغرض توثيق المساعي وحيثيّات الحالة الطارئة والأضرار، قام مركز عطاء بإجراء مسح للأضرار والإصابات في البلدات العربيّة الناجمة عن الحرب وتحويل كافّة المواد المتوفّرة إلى الباحث نبيه بشير بغية كتابة تقرير شامل حول الأضرار الجسديّة والماديّة والنفسيّة التي لحقت بالبلدات العربيّة في شمال البلاد نتيجة حرب إسرائيل على لبنان. وعليه، يسعى التقرير إلى رصد الأضرار وعرض مختلف أوجهها من حيث جاهزيّة المجتمع العربيّ في إسرائيل للتعاطي مع حالات الطوارئ. والتقرير الذي بين أيدينا هو ثمرة جهد وفير، شارك في نجاحه العديد من الأفراد والمنظّمات أتينا سالفًا على ذكر بعضها، ولا يتسع المكان هنا لذكر أسماء الآخرين، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ طاقمًا من المستبنيين جمع المعلومات وقابل المتضرّرين في جميع البلدات العربيّة التي لحق بها ضرر الحرب الإسرائيليّة على لبنان، وقام طاقم إحصائيّ بتهذيب هذه المعلومات وتحليلها، وبغية الاستفادة القصوى من دروس ونتائج هذه التجربة، قام مركز عطاء بتحويل الموادّ جميعها إلى الباحث خدمة لكتابة هذا التقرير.

مركز عطاء

كلمة شكر وتقدير

أودّ تقديم الشكر الجزيل لطاقم جمعيّة الجليل عل مسانده وتعاونه، وأخصّ بالذكر السيّد أحمد الشيخ محمّد (مدير ركاز - بنك المعلومات في جمعيّة الجليل)، والسيّد عيد روحانا (الإحصائيّ في ركاز - بنك المعلومات)، والسيّد د. باسل غطّاس (المدير العامّ لجمعيّة الجليل)، والآنسة مقبولة نصّار (جمعيّة الأهالي - مركز التنمية الجماهيريّة)، لجهودهم ومراجعتهم لمخطوطات التقرير الأوّليّة، ووضع ملاحظاتهم ومناقشاتهم لمضامينه ومبناه، لإخراجه بأحسن حال ممكن. كما أشكر الآنسة كيتي برانسي لمدها يد العون في عمليّة جمع المواد وتركيزها. أرى جميع من ساعد في وضع هذا التقرير، بصورة مباشرة وغير مباشرة، شركاء في جميع تفاصيله ومضامينه، ولكن المسؤولية الكاملة عن ما جاء في التقرير تقع على كاهل كاتب التقرير وحده لا يشاركه فيها أحد.

نبيه بشر

خطفت قوّة تابعة لحزب الله في صباح يوم الأربعاء الموافق 12 تمّوز 2006 جنديين إسرائيليين من جنود الاحتياط، وقُتل ثمانية آخرون على الحدود الشماليّة، وأصيب العديد من بين الجنود والمدنيين. على ضوء هذه التطوّرات، عقدت الحكومة الإسرائيليّة اجتماعاً اتخذت فيه قراراً (رقم 258) يقضي بالردّ على هذه العمليّة، والعمل للقضاء على النشاطات المعادية للدولة (راجع الملحق 1). على أثر هذا القرار، ساد الاعتقاد أنّها ستقع العديد من الإصابات في الجبهة الداخليّة، ولهذا السبب أمر وزير الأمن قائد "قيادة الجبهة الداخليّة"، وجهات أخرى ذات صلة، بالتجهّز لإمكانية أن ينتج واقع جديد تجد الجبهة الداخليّة نفسها فيه مصابة أو مستهدفة من قبل الوسائل العسكريّة على الحدود الشماليّة، أو ربّما ستفتح جبهات عسكريّة أخرى على طول الحدود الإسرائيليّة، وبشكل خاصّ على الحدود مع الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

استناداً إلى معطيات "قيادة الجبهة الداخليّة" ومؤسسة التأمين الوطنيّ وجهات أخرى، وقع على البلدات في شمال البلاد نحو 3,970 صاروخاً. نتيجة لذلك، أصيب 5,091 شخصاً (من بينهم نحو 38% حالات هلح، 59% إصابة خفيفة، 86 إصابة متوسطة، 34 بإصابة بالغة)، وبلغ عدد الأشخاص الذين أصيبوا بعجز دائم بدرجات متفاوتة نحو 62%؛ ولقي 117 جندياً إسرائيلياً مصرعهم، إضافة إلى مقتل 52 مدنيّاً، منهم 18 عربيّاً (راجع الملحق 7). وقد أغار الطيران الإسرائيليّ على لبنان أكثر من 15,500 غارة، منها نحو 4,200 غارة استطلاعيّة وإمداد. وقذفت القوآت الحربيّة البحريّة نحو 2,500 قذيفة ثقيلة على لبنان. وعملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1701، توقّف إطلاق النار ظهيرة يوم الإثنين 14 آب 2006 من الجانبين.

واستناداً إلى مؤسسة التأمين الوطنيّ في إسرائيل، فقد بلغت حصيلة القتلى والجرحى في إسرائيل بفعل "الأعمال العدائيّة" في العام 2006 نحو 5,505، ويعتبر هذا العدد أكبر عدد من المصابين والقتلى بين صفوف المدنيين منذ قيام إسرائيل، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول 1 : عدد الضحايا المدنيين الرسمي في إسرائيل
بفعل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العربي العسكري بحسب السنوات، 2006-1947

عدد الضحايا						المعدّل السنوي	عدد الأحداث	السنة
المعدّل السنوي (القتلى)	القتلى	المعدّل السنوي (جرحى)	جرحى	المعدّل السنوي	المجموع الكلي			
	1,652		16,825		18,477		2,989	المجموع الكلي
4.1	45	14.1	155	18.2	200	13	144	1957-1947
10	191	25	474	35	665	18.4	350	1976-1958
20.1	342	50.7	862	70.8	1,204	40	680	1993-1977
38	190	367.4	1,837	405.4	2,027	121.4	607	1998-1994
7	7	137	137	144	144	53	53	1999
25	25	465	465	490	490	189	189	2000
176	176	1,918	1,918	2,094	2,094	304	304	2001
303	303	2,907	2,907	3,210	3,210	183	183	2002
154	154	1,186	1,186	1,340	1,340	124	124	2003
86	86	851	851	937	937	132	132	2004
47	47	607	607	654	654	88	88	2005
82	82	5,423	5,423	5,505	5,505	132	132	2006

مؤسسة التأمين الوطني. كراسة معطيات رقم 1: مواطنون مصابون بفعل نشاطات عدائية. مديرية البحث والتخطيط، نيسان 2007.

فُرض على المجتمع العربي في إسرائيل، وبخاصة على أكثريته الكائنة في منطقة الشمال، والتي تمثل أكثر من نصف سكان المنطقة، نوعٌ معين من حالة الطوارئ، يُطلق عليها قانونياً التعبير "حالة خاصة"، وذلك جزاءً عدوان إسرائيل على لبنان في 12 تموز، الذي استمر 33 يوماً (حتى 14 آب 2006). على الرغم من وجود "حالة طوارئ" دائمة في إسرائيل يمدد أجلها سنوياً، وتمنح أنظمتها وأحكامها معاني مختلفة، بحسب السياق والفترة الزمنية، كما قضت المحكمة العليا الإسرائيلية¹ على الرغم من ذلك، ثمة ضرورة (في بعض الحالات -الحرب، أو الكوارث الطبيعية، أو الاعتداء على الجبهة المدنية) لإعلان

1 كما جرى في قرار المحكمة الإسرائيلية العليا رقم 6893/05، بشأن فك الارتباط وإجلاء المستوطنين من محيط غزة، حيث استعملت أنظمة الطوارئ لهذا الغرض. كذلك فقد استعملت أنظمة الطوارئ في قضية إغلاق جمعية أنصار السجن يوم 8 أيلول 2006.

”حالة خاصة في الجبهة الداخلية“ أو ”إعلان حرب“. تنبع هذه الضرورة من حقيقة وجود تبعات قانونية ملزمة للدولة تجاه مواطنيها وسكانها، وإسقاطات على صعيد العلاقات الدولية، وتشويش نمط الحياة الاعتيادي في الدولة، إضافة إلى مواضيع أخرى ضرورية لا تتطرق إليها أنظمة الطوارئ ولا تتضمنها. أما في ”الحالة الخاصة“، فتُمنح دوائر مختلفة، ولا سيما العسكرية منها، صلاحيات استثنائية لفرض أحكام معينة على السكان المدنيين لا يمكن فرضها في حالات اعتيادية. كشفت هذه الحالة -بصورة واضحة للعيان- عن غياب الخدمات العامة الواقعة على كاهل المؤسسات والدوائر الحكومية. كذلك، كشفت عن نقاط ضعف عديدة في المؤسسات التمثيلية المحلية والأهلية، منها ما يتصل بالبنية التحتية للبلدات العربية، ومنها ما هو ذو علاقة بدرجة جاهزية المجتمع العربي بعمامة للتعاظم مع حالات الطوارئ، ومنها ما هو مرتبط بعدم نجاعة السلطات المحلية العربية وعجزها وافتقارها إلى أبسط المقومات للتعامل مع حالات شبيهة، ومنها ما يتصل بوهن قياداته السياسية والإدارية المحلية والقطرية. وعليه، يمكننا تقسيم نقاط الضعف والعجز هذه إلى أربعة أقسام رئيسة من حيث مصدرها، وهي: فشل الحكومة في إدارة حالة الطوارئ؛ تغاضي المؤسسات الرسمية الإسرائيلية عن احتياجات السكان بعمامة، وتجاهل جاهزيتهم (أو عدمها) لحالة الطوارئ (لدى السكان العرب بخاصة)، منها ما يتعلق بالبنية التحتية للبلدات العربية (وهو تغاض نابع من ذهنية وثقافة إستراتيجية تفترض هامشية الجبهة المدنية في وقت الحرب -قياساً إلى الجبهة العسكرية)؛ عدم كفاءة المؤسسات التمثيلية المحلية والأهلية للإدارة بعمامة، ولحالات الحرب بخاصة؛ وهن القيادات العربية السياسية والإدارية المحلية والقطرية.

وتجدر الإشارة إلى أن القوات العسكرية الإسرائيلية اختارت إطلاق صواريخها نحو لبنان من مواقع شديدة القرب من البلدات العربية، وفي بعض الحالات من داخلها، كما جرى في قرية فسوط -على سبيل المثال. إضافة إلى ذلك، تقوم منشآت عسكرية عديدة على مقربة من البلدات العربية، مما تسبب بالعديد من الأضرار البشرية والمادية في القرى العربية بفعل الصواريخ اللبنانية. وسوف نتوقف عند هذه المسألة في فصل عرض النتائج وتحليلها.

تتميز هذه الحرب الإسرائيلية على لبنان بحقيقة كون البلدات العربية في إسرائيل، ولأول مرة، جزءاً من الجبهة التي سقطت عليها الصواريخ والقذائف مباشرة. لذا، كان من المفترض، أو المتوقع، أن تعبر نسبة كبيرة من السكان العرب عن موقف سلبي أو عدائي تجاه حزب الله ولبنان في العدوان الأخير، ولكن ذلك لم يحصل، إذا اعتمادنا على الإعلام بعمامة، والعربي المحلي بخاصة، وعلى مواقف القيادات العربية القطرية والمحلية. ويمكن الجزم بأن موقع السكان العرب في إسرائيل ومكانتهم انكشافاً لكشافاً بالغاً في هذا العدوان، فمن بينهم الضحايا ومن بينهم البارود. ويمكن لمس ذلك من خلال المقابلة مع عبد الرحيم طلوزي، الأب الذي تكل ولديه في الحرب، والذي أثار غضب الجمهور الإسرائيلي بعد أن شكر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله على تقديمه العزاء والأسف على هذا فقدان. ولا يفهم الأب الفاقد لولديه لماذا غضب الشارع الإسرائيلي منه: ”إنهم غاضبون لأنني أعتقد أن ولدي شهيدان؟ إذا لم يكونا شهيدين، فماذا يكونان حقاً؟“ (راجع الملحق 8). تكمن في هذا التساؤل دلالات بالغة تشير إلى مكانة السكان العرب في إسرائيل بعمامة، وفي ظل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، بخاصة. إحدى أهم هذه الدلالات تكمن في مفهوم المواطنة وتأزمها في حالات الطوارئ، مما يشير إلى هشاشتها ولين عودها وميوعتها، ولا سيما في ظل استمرار التعامل المجحف والعنصري من طرف دولة إسرائيل، بأجهزتها المختلفة ومؤسساتها ومجتمعها المدني، مع السكان العرب في الحالات الطارئة وغير الطارئة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن جميع الهيئات والدوائر الحكومية وغير الحكومية أطلقت على العمليات العسكرية في شمال البلاد ولبنان اسم ”حرب“، على الرغم من أنها -قانونياً- ليست كذلك، إذ لم يعلن عنها، والحرب بحاجة قانونياً إلى الإعلان عنها. فحتى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ورئيس الحكومة ذاته، ومراقب الدولة (في تقرير الأخير رقم 57، للعام 2006)، والإعلام الإسرائيلي، كل هؤلاء تعاطوا معها على أنها حرب، واستعملوا كلمة ”حرب“ لوصف هذه العمليات. إلا أن الحكومة رفضت الإعلان عن تلك العمليات العسكرية على أنها حرب، وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية ذلك، ومنحته شرعية قانونية في قرارها بشأن الالتماس الذي تقدم به عضو الكنيست يوسي بيلين وجمعية جودة السلطة وآخرون، كما سترى لاحقاً. وقد رأت قاضيات المحكمة العليا الإسرائيلية، اللاتي بحثن في الالتماس المذكور، عدم التعامل مع جوهر الالتماس الذي يفرض تحدياً قانونياً جسيماً من حيث تعريف

تعبير "حرب" وضرورة الإعلان عنه، وفضلن التعامل السطحيّ معه والتماس الأعذار للحكومة، بدل توجيه النقد إليها عملاً بالقوانين المشرّعة. وقد ارتأينا، في كتابة هذا التقرير، استعمال تعبير "الحرب الإسرائيليّة على لبنان"، بدل "الحرب على لبنان" أو "الحرب الإسرائيليّة اللبنانية"، لأنّ ذلك هو الأقرب إلى واقع الحال -من حيث تسلسل الأحداث وأغراضه والجهات المشاركة فيه.

من الجدير بالذكر أن إسرائيل تتهم حزب الله دومًا بأنه يستعمل سكّان القرى في الجنوب اللبنانيّ كدروع بشرية. وقد نشر الكولونيل (احتياط) د. رؤوفين أرليخ، مدير "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب في مركز تراث الاستخبارات" في إسرائيل، تقريرًا يحمل العنوان "استعمال المدنيين اللبنانيين كـ "دروع بشرية"، في 11 كانون الأوّل 2006، جاء ليفصّل استعمال حزب الله سكّان القرى اللبنانيّة كدروع بشرية واستغلاله لـ "حقيقة أن الجيش الإسرائيليّ يمتنع قدر استطاعة عن المسّ بالمدنيّين"، ما يشير إلى أن حزب الله "انتهك القانون الدوليّ بل وارتكب جرائم حرب". ويسترسل الكاتب ويدّعي أن هدف حزب الله من ذلك هو "تقليص مدى تعرض حزب الله للأذى ومنحه ما يشبه المناعة من هجمات الجيش الإسرائيليّ ... وإلى إكساب حزب الله أفضليات إعلامية- دعائية في الحرب على الوعي وسط الرأي العام بواسطة تصوير إسرائيل كمن تعمل ضد المدنيّين الأبرياء، كما حدث حقًا في حرب لبنان الثانية".² إضافة إلى ذلك، يشدّد كاتب هذا التقرير على أن "حزب الله يستغل بصورة وقحة التفاوت الأخلاقي البالغ بينه وبين إسرائيل التي تعمل وفق المعايير الدوليّة"(!). لا يكتفي الكاتب بهذا بل ويتهم حزب الله باستعماله صواريخ عنقوديّة (ص 122)، وفي أماكن أخرى عديدة في التقرير باللغة العبرية). وكما هو متوقّع، لا يذكر كاتب التقرير ولو بكلمة واحدة استعمال الجيش الإسرائيليّ بمواد اشعاعية، وبأسلحة محرّمة دوليًّا، وبملايين القنابل العنقوديّة، كما ذكرت الأمم المتحدة ذلك أسابيع قليلة بعد وقت إطلاق النار.

ومن الهام مكان الإشارة إلى أن المركز الإسرائيلي ("مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب في مركز تراث الاستخبارات") يهتم بالسكّان العرب إلى درجة أنه يقوم بصيانة موقع باللّغة العربية ويترجم جميع أعماله إلى العربية (!). كذلك، يقوم موقع "التواصل" في وزارة الخارجية الإسرائيليّة (www.altawasul.net) بتوفير رابط لصالح القراء العرب إلى هذا التقرير. ومن نافل القول أن الدوافع الدعائيّة واضحة للعيان في مثل هذه الأدبيّات والنشاطات الإسرائيليّة.

خلفيّة تشكّل المجتمع العربيّ في إسرائيل

اجتاز السكّان العرب في حدود الهدنة للعام 1949 مراحل عدّة، أفضت إلى تشكّل مجتمع له مواصفاته الخاصّة. تمخّضت النكبة عن بقاء أقلّيّة صغيرة من الشعب الفلسطينيّ في حدود الهدنة، بعد أن تقطّعت أوصال هذا الشعب، وتهدّمت بناءه الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، والثقافيّة كذلك، واصطلح على تسميتها "البقيّة الباقية". إضافة إلى ذلك، عانت هذه البقيّة الباقية من جهاز بيروقراطيّ عسكريّ فُرض عليها منذ تأسيس الدولة، وترك آثاره البالغة عليها، وأعاق تطوّرها طبيعيًّا. كذلك، شهدت محاولة لتطويع أبنائه والسيطرة عليهم بطرق عدّة. وما يثيرنا في هذا السياق هو السياسات التي اتبعتها إسرائيل تجاه السكّان العرب التي رمت جميعها إلى التطويع والسيطرة وبلورة سماته بما يخدم أهداف الدولة والمجتمع اليهوديّ الحديث النشأة في البلاد. وقد توقفت العديد من الأبحاث عند هذه المسائل، وليس هذا هو المقام المناسب للخوض في هذا الموضوع الشائك، ولكن يمكننا تلخيص الخطوط العريضة لأهمّ هذه السياسات، على النحو الآتي في ما يلي:

2 راجع، <http://www.terrorism-information.com>. وقد نشر بداية هذا تقرير باللّغة العربية وبعد ذلك بنحو شهر نشر باللّغة العبرية (!).

- إخضاع السّكان العرب إلى ضراوة أنظمة الطوارئ والحكم العسكري. هذا الأمر هو بمثابة غاية في حدّ ذاتها، ووسيلة في الآن نفسه. جرى هذا الإخضاع ابتغاءً للحفاظ على الفصل بين آثار وأشلاء المجتمع السابق والمجتمع الجديد الناشئ، وابتغاءً تطويع هؤلاء السّكان العرب والسيطرة عليهم على مختلف الصّعد، عبّر عزّهم عن المحيط العربيّ؛
- إنشاء سلطات محليّة للبلدات العربيّة مرتبطة بالسلطة المركزيّة وثيقّ ارتباط، ابتغاءً تعزيز أوامر التبعيّة بدوائر الحكومة المختلفة، وإثارة النزاعات المحليّة وإذكائها وخلق مركز محليّ يمتصّ الشعور بالأسى وخيبة الأمل بين السّكان ويقوّض نشوء مشاريع ورؤى جماعيّة وسياسة قفريّة؛
- قمع جميع محاولات بناء مجتمع مدنيّ وأحزاب ومؤسّسات تمثليّة بين السّكان العرب، ابتغاءً تعزيز التبعيّة -على اختلاف صُعدّها- بينهم وبين الدولة والمجتمع اليهوديّ في البلاد؛
- إفقار السّكان العرب في البلاد وسحب الأموال النقديّة من أياديهم، ابتغاءً السيطرة عليهم اقتصاديًّا وتعزيز تبعيّتهم لسوق العمل اليهوديّ.

لا يعني ذلك أن السّكان العرب في البلاد خضعوا إلى هذه السياسات، كما فعل العديد من الباحثين أمثال إيان لوستيك، وإنّما حاولوا في أساليب عدّة التغلب عليها ومقاومتها، إلا أن غياب مسألة التنظيم بينهم قوّضت العديد من هذه المحاولات وكانت بمثابة عائقاً أمام نجاحها. ونشهد ظهور سمات معيّنة بين السّكان العرب في إسرائيل في سبعينيّات القرن العشرين، يمكن أن تُعزى إلى تحولات بالغة طرأت بينهم، وأدّت إلى تنظيمهم قفريًّا ومحليًّا وتحولهم من "بقية باقية" إلى مجتمع. من أهمّ هذه المستجدات: ظهور مؤسّسات وأطر سياسيّة وتمثليّة واجتماعيّة مختلفة؛ ظهور شرائح من المهنيّين والأكاديميّين ورجال الأعمال والحرفيّين؛ والأهمّ من هذا وذاك بلورة طروحات سياسيّة تتحلّى بنبرة جماعيّة.

ينظر صنّاع القرار في إسرائيل إلى السّكان العرب بصفّتهم أقلّيّة يمكن تحمّلها في دولة يهوديّة، بحيث يمكن تحسين مستوى حياتهم قليلاً على صعيد الخدمات، ولكن لا يمكن التعامل معهم بصفّتهم مجتمع أو مجموعة واحدة تتحلّى بحقوق جماعيّة واحتياجات متميّزة، أو تمكينه من رفع مطالب جوهرية لتغيير النظام أو تغيير طبيعة الدولة أو تعريفها لذاتها. على ضوء ذلك يتضح لنا غاية تجاهل حكومات إسرائيل المتعاقبة ودوائرها المختلفة من القيادات العربيّة القفريّة في البلاد، مثل اللجنة القفريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، إن هذه الحقيقة تلقي الضوء على مسألة نظرة حكومات إسرائيل العدائيّة لأيّ مطلب جماعيّ لصالح السّكان يرفعه حزب ما، أو حركة اجتماعيّة أو دينيّة، أو منظمة عربيّة ما في البلاد.

على الرغم من ذلك، تشير نتائج هذا التقرير إلى درجة هشاشة هذا المجتمع الشديدة، كما سنرى لاحقاً، وقد تجلّت هذه الهشاشة في الأزمات السلوكيّة للأفراد وللمؤسّسات التمثليّة والأهليّة، إضافة إلى غياب البنية التحتيّة، على صعيد الخدمات، حين فرضت على هذا المجتمع حالة طوارئ. وقد تجلّى غياب منشآت خدميّة مختلفة بشكل ساطع عند سقوط ضحايا وأضرار ماديّة بالغة بفعل سقوط القذائف والصواريخ على البلدات العربيّة في شمال البلاد، حيث لمّس غياب الطواقم المؤهّلة لمثل هذه الحالات في المحيط القريب من البلدات العربيّة، مثل المستشفيات، ومحطّات خدمات الإطفاء، والإسعاف الأوّلي، ولجان الإغاثة، ودوائر لتقديم الخدمات في السلطات المحليّة. وقد تبدّى هذا الغياب في معطيات التقرير التي جرى جمعها من بلدات عربيّة مختلفة في الشمال، كما سنرى لاحقاً في عرض المعطيات.

أهداف البحث ومنهجيته

تكمن أهمية المشروع في نقطتين مركزيّتين: توثيق ورصد الأضرار التي كابدها المجتمع العربيّ في إسرائيل، أفراداً وجماعاً؛ والإشارة إلى مواضع الوهن في مؤسّساته التي يعاني منها، وتحليلها -بغية معالجتها والحدّ من وقعها مستقبلاً.

أهداف البحث

يرمي البحث إلى توثيق ورصد آثار الهجوم الإسرائيليّ على لبنان (تمّوز 2006) على المجتمع العربيّ في إسرائيل على صُعد عدّة، أهمّها: الصّحة النفسيّة؛ الأضرار المادّيّة؛ تقديم الخدمات الحكوميّة؛ سلوك القيادات العربيّة القطريّة والمحليّة. كذلك يشير المشروع إلى مواضع الوهن، وإلى الاحتياجات الأساسيّة التي يفتقر إليها المجتمع العربيّ في إسرائيل لتأمين سلامته الجسديّة والنفسيّة في حالات الطوارئ.

سيتوقف المشروع عند ثلاثة محاور أساسيّة: الأضرار المادّيّة والنفسيّة الناجمة عن هذا الهجوم؛ تعاطي المؤسّسات الحكوميّة والسلطات المحليّة مع احتياجات المجتمع العربيّ في إسرائيل وتقديمها الخدمات الضروريّة لضمان سلامته؛ سلوك القيادات العربيّة القطريّة والمحليّة والمؤسّسات الأهليّة ودورها في تقديم العون اللازم للمجتمع العربيّ.

منهجية البحث

بادر مركز عطاء إلى تشكيل طاقم مهنيّ (يشمل إحصائيّين واختصاصيّيْن نفسيّين)، يعمل إلى جانب بنك المعلومات "ركاز" في جمعيّة الجليل، بغية وضع استماريّ بحث حول الآثار التي تركتها حرب إسرائيل على لبنان على المجتمع العربيّ في إسرائيل على صُعد عدّة وتحليلها، بحيث تكون الاستمارة الأولى مخصّصة للسلطات المحليّة العربيّة، وتكون الثانية مخصّصة للعائلات التي تضرّرت مادّيّاً بفعل الحرب. اختبرت البلديات المشمولة في المشروع (وعددها 24) اعتماداً على قائمة البلديات المتضمّنة في "مناطق التحديد" ("אזורי הגבלה")، التي وضعها وزير الماليّة في 31 تمّوز 2006، إضافة إلى قائمة "بلديات الأطراف" التي تتلقّى التعويضات من الحكومة، عملاً بأحكام قانون "ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات" للعام 1961 وأنظمة ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات (دفع تعويضات) (ضرر بفعل حرب وضرر غير مباشر) للعام 1973. يعتمد البحث على معلومات مستقاة من 24 سلطة محليّة عربيّة ومختلطة (عكاً)، تتوزّع على النحو التالي: 18 قرية، و 4 مدن، وبلدتين تابعتين لمجلس إقليميّ (هما "الشيخ دنون" و "عرب العرامشة" التابعتان للمجلس الإقليميّ "مطيه آشير")، وعلى 240 أسرة عربيّة (1,129 فرداً) من مختلف البلديات في شمال البلاد المشمولة في المسح (راجع الملحق 5)، منهم 597 رجلاً (52.9%) و 532 امرأة (47.1%)، إضافة إلى السكّان العرب من مدينة حيفا (ولكن هنا لم ننجح في الحصول على المعلومات من البلديّة، بل

اقتصر ذلك على ما حصلنا عليه من سكان المدينة).

قام مركز عطاء، بالتعاون مع "ركاز"، بتدريب طاقم من المستطلعين لإجراء المقابلات وجمع المعلومات. شرعَ مركز عطاء في عمله الميداني في 22 أيلول 2006، حيث قام طاقمه بدايةً بالاتصال مع السلطات المحليّة العربيّة (السكرتير أو ضابط الأمن)، للحصول على المعطيات الأوليّة، كعدد الصواريخ التي وقعت في مناطق سكنيّة في البلدة، ومكان وقوعها. في حال وقوع صاروخ واحد أو أكثر، قام أحد المستطلعين في عطاء بزيارة مكان وقوع الصاروخ وإجراء مقابلة مع مجموعة عائلات (يتراوح عددها بين أربع وست) مجاورة لهذا المكان ومتضرّرة.

مع انتهاء العمل الميداني، في 22 تشرين الأول 2006، قدّم الطاقم الميداني تقاريره لمركز عطاء الذي حوّلها بدوره إلى طاقم ركاز، بغية تهذيب المعطيات وتحليلها إحصائيًا. بعد وضع التصرّور العام للمشروع، وانتقاء مواضيعه العينيّة وتبويبها، قام الكاتب بوضع تقريره وتقديم صيغته الأوليّة إلى اللجنة الاستشاريّة، وإلى عدّة أفراد من طاقم جمعيّة "الجليل" وغيرهم -إضافة إلى عرضه على قارئین خارجيين- لوضع ملاحظاتهم العينيّة والعامّة وتقديمها بالتالي إلى الكاتب. اعتمادًا على ذلك، قام الكاتب بوضع الصيغة النهائيّة للتقرير وحوّلها إلى المركز.

الجدول 2: توزيع الأفراد المستطلعين بحسب الجيل

الجيل	العدد	النسبة المئوية
4-0	75	6.7
9-5	105	9.3
14-10	134	11.9
19-15	129	11.5
30-20	252	22.4
50-31	252	22.4
50+	178	15.8
المجموع	1,125	100

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم تجرِ مقابلة جميع أفراد العائلات، وإمّا غالبًا مقابلة شخص واحد فقط.

يجدر التنويه إلى أنّ الاستمارتين تضمّنتا عدد من الأسئلة والمعطيات التي ليست بالضرورة موضوعيّة، وإمّا ذاتيّة لا تقوم على تعريف للمصطلحات، وبخاصّة تلك المتعلّقة بالحالات النفسيّة (كالتعبير "ضرر نفسي"). كذلك، هنالك معطيات متعلّقة تكتنفها الذاتية لا الموضوعيّة (على صعيد تعاون المستطلعين مع المستطلعين)، وأخرى مرتبطة بالخدمات المتوافرة في السلطات المحليّة، حيث إنّ بعض هذه المعطيات مفروضة قانونيًا، أو قائمة اسميًا، ولكنّها غير متوافرة فعليًا. لذا، لم تكن ثمة فرصة أمام بعض السلطات المحليّة العربيّة للاعتراف بعدم توافرها في بلدانهم، لأنّ ذلك يعني وضع أنفسهم في

مكان مخالف للقانون. وهناك خدمات قائمة ولكنها غير متوافرة، والمقصود بهذا أنها غير صالحة أو غير فاعلة. على سبيل المثال، يفرض القانون وجود لجنة طوارئ في جميع السلطات المحليّة، ولكن هذه اللجان غير فاعلة، ولا تقوم بدورها، كما أنّ أعضاءها بغالبيتهم العظمى غير مؤهلين للتعاطي مع حالات الطوارئ، وهذا ما يفسّر وجود "لجنة طوارئ" في 22 بلدة عربيّة (نحو 92%). وعليه، فبعض المعطيات التي يتضمّن هذا التقرير غير بالغة الدقّة. أدّى هذا الوعي بالكاتب إلى تجاهل معطيات معيّنة وتعامل مع معطيات أخرى من حيث أدائها وليس من حيث وجودها الرسمي، فقط.

فرضية المشروع وأسئلته الرئيسية

يفترض المشروع أنّ المجتمع العربيّ في إسرائيل يفتقر إلى بنية تحتيّة واحتياجات أساسيّة لتأمين سلامته في حالات الطوارئ. السؤال المركزيّ لهذا التقرير هو: ما هي درجة هشاشة (Vulnerability) المجتمع العربيّ في البلاد، أو ما هي العناصر التي تقوّض قوّته كمجتمع في حالة طوارئ؟ أمّا الأسئلة الفرعيّة والمركبة لهذا السؤال المركزيّ فهي: ما هي نقاط الوهن في المجتمع العربيّ في إسرائيل واحتياجاته الضرورية التي ظهرت في معرض هذا العدوان؟ وكيف تعاملت القيادات العربيّة القطريّة والمحليّة والسلطات المحليّة العربيّة والمؤسّسات الأهليّة مع الحدث؟ وما هو التوجّه الذي تبنته المؤسّسات الحكوميّة الإسرائيليّة في تعاطيها مع حالة الطوارئ المفروضة على المجتمع العربيّ جرّاء العدوان؟ وأخيراً، ما هي الأضرار (وما نوعها) التي فرضت على المجتمع العربيّ، أفراداً وجماعةً، جرّاء عدوان إسرائيل على لبنان (تمّوز 2006)؟ وللإجابة عن جميع هذه الأسئلة، كان لا بدّ من الخوض في خلفيّة تقوم على مسألتين: كيفيّة تشكّل المجتمع العربيّ في إسرائيل؛ وماهيّة مكانته في الدولة. وذلك أنّ العديد من الأجوبة تستند إلى هاتين المسألتين وتتغذّى من صلبهما، فلم يكن بالإمكان فهم حيثيات الحدث والتفاصيل التي يتعرّض لها التقرير بصورة معمّقة في ظلّ غياب لمثل هذه الخلفيّة.

يستعرض هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها عملية جمع المعلومات من البلدات العربيّة التي تضرّر سكّانها بفعل سقوط الصواريخ عليها في الحرب الإسرائيليّة الأخيرة على لبنان (تموز 2006)، ويوضّح بعض المسائل غير الواضحة بما فيه الكفاية في الجداول والأشكال الواردة.

ومن بين النتائج شديدة الوضوح: عدم معالجة الدولة بأجهزتها العديدة تداعيات عدوانها على لبنان وسقوط الصواريخ اللبنانيّة على البلدات العربيّة؛ غياب المنشآت والخدمات في البلدات العربيّة للتعاطي مع حالات الطوارئ؛ عدم جاهزيّة السكّان العرب للتعاطي مع حالات الطوارئ؛ عجز السلطات المحليّة والجمعيّات الأهليّة عن تقديم المساعدات للسكّان العرب الواقعين تحت القصف. وسوف نتوقّف في الفصلين اللاحقين عند دور السلطتين المركزيّة والمحليّة والجمعيّات الأهليّة في التعاطي مع حالات الطوارئ التي سادت شمال البلاد في فترة حرب إسرائيل على لبنان.

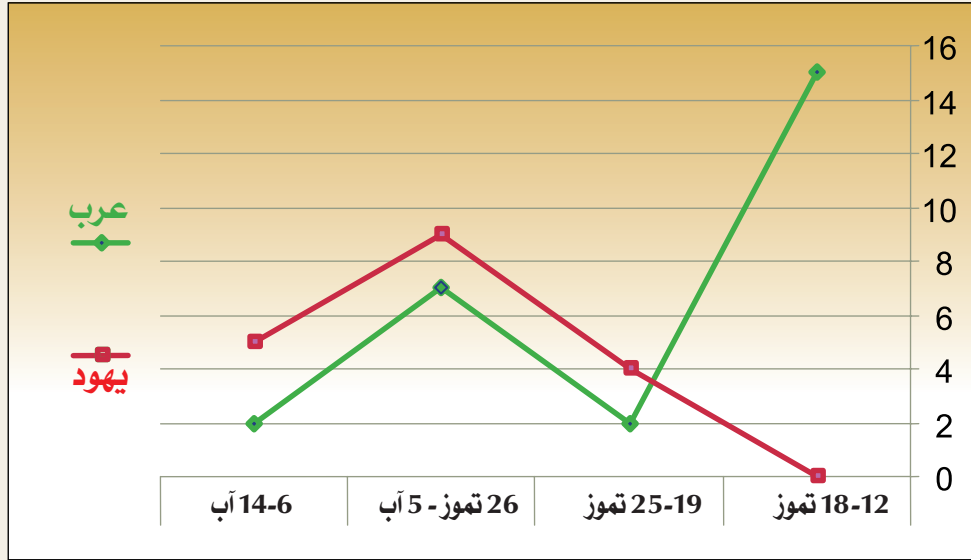
الجدول 3: عدد القتلى المدنيّين العرب واليهود في فترات متباعدة

الفترة	يهود	عرب
18-12 تمّوز	15 (100%)	0 (0%)
25-19 تمّوز	2 (33%)	4 (67%)
26 تمّوز - 5 آب	7 (44%)	9 (56%)
14-6 آب	2 (29%)	5 (71%)
12 تمّوز - 14 آب	26 (59%)	18 (41%)

الفصل الأوّل

عرض النتائج وتحليلها

الشكل 1: توزيع الضحايا المدنيين العرب واليهود في فترات متباعدة



تجدر الإشارة إلى أنّ مجمل الضحايا اليهود من بين المدنيين ارتفع -بعد عدّة أيام من إصابتهم إصابات بالغة، وبعد وقف إطلاق النار بأيام معدودة- من 26 إلى 34، حيث مات ثمانية أشخاص بعد وقف إطلاق النار من بين الذين كانوا في تعداد المصابين.³ تبلغ نسبة السكّان العرب من مجمل سكّان منطقة الشمال نحو 52.4%، ولكن ذلك لا يفسّر النتيجة التي يمكننا لمسها من خلال الجدول والشكل السابقين، حيث نشهد انخفاضاً حاداً للضحايا المدنيين اليهود بعد الأسبوع الأول يتبعه ارتفاعاً طفيفاً في الأسبوع الثالث ليعود بالانخفاض. نشهد أمراً مماثلاً حاصلًا بين السكّان العرب، ولكن نقطة البداية معاكسة تمامًا، بحيث لم تسقط أي ضحية عربية سوى في الأسبوع الثاني وقد ارتفع عدد الضحايا في الأسبوع الثالث حيث بلغ ذروته إلى أن يعود وينخفض في الأسبوع الأخير للعدوان. وبالمجمل، نشهد ارتفاعاً في عدد الضحايا المدنيين العرب مع مرور الوقت، ونشهد -في المقابل- انخفاضاً في عدد الضحايا المدنيين اليهود. يمكن تفسير ذلك بعدة حقائق ينبغي التوقّف عندها:

أولاً، إنّها التجربة الأولى للسكّان العرب في البلاد في مواجهة حالات حربيّة، ولذا فإنّهم غير مدركين للمخاطر وللسبل التي عليهم أن يسلكوها في سبيل ضمان الوقاية؛

ثانياً، كان ثمة نقص كبير في وسائل الوقاية، نحو: الملاجئ العامّة والخاصّة، والإرشادات والتدريب حول سبل الوقاية وللتعامل مع حالات طوارئ مشابهة؛

ثالثاً، لم يتعامل السكّان العرب مع تهديد الصواريخ بجديّة، بل كانوا على اقتناع بأنّ هذه الصواريخ موجّهة نحو المدن والبلدات اليهوديّة فقط؛

3 راجع، على سبيل المثال عرض معطيات الشرطة في (23 آذار 2007) موقع Ynet.

رابعاً، ثمة كثيرون من السكّان العرب لم يتركوا بيوتهم بفعل خوفهم من فكرة الجلاء عن بيوتهم واللجوء إلى أماكن أخرى بعيدة عن مواقع الصراع، وذلك لاختبارهم وعلمهم بالتاريخ القريب الذي يشير إلى المصائب الكبيرة التي أعقبت اللجوء، كما أشار إلى ذلك عضو الكنيست السابق عصام مخول، بعد سماعه طلب الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله، حين طلب من أهل مدينة حيفا العرب ترك المدينة واللجوء إلى أماكن أكثر أمناً. وقد فهم من ذلك بعض السكّان العرب وكأنه طلباً للجوء، ومن نافل القول أن ذلك لم يكن هدفاً للأمين العام بالمرّة: ”نحن نرفض النزوح عن حيفا لأننا نرفض إبقاء المدينة بأيدي دعاة الحرب، إضافة إلى ما يتوارد بأذهاننا عند ذكر كلمة نزوح. نحن شعب لا ينزح ولا يحب النزوح ولا حتّى الدعوة للنزوح، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخيّة التي أدت إلى نزوح اللاجئين الفلسطينيين في العام 48 وبين الفترة الحاليّة“ (كلّ العرب، 10 آب 2006)؛

خامساً، إنّ نسبة كبيرة من السكّان العرب في الشمال لا تمتلك القدرة الماديّة للخروج من بيوتها والانتقال إلى مكان آخر، لما في ذلك من تكلفة ماديّة باهظة؛

سادساً، قلّة العروض والتسهيلات، التي قُدمت للسكّان العرب للانتقال مؤقتاً إلى مكان آخر وتوفير سكن بديل، قياساً إلى تلك التي عُرضت على السكّان اليهود؛

سابعاً، يسكن الأقارب العرب في البلدة ذاتها، غالباً، الأمر الذي يحدّ من إمكانيّة انتقالهم للسكن المؤقت مع أقاربهم في بلدات خارج منطقة الشمال؛
ثامناً (وهو الأهم)، وجود العديد من المنشآت العسكريّة الإسرائيليّة بمحاذاة البلدات العربيّة، وتمركز العديد من الآليّات العسكريّة التي كانت تقذف لبنان بارودها بجوار البلدات العربيّة في شمال البلاد.

الضرر الجسديّ

اعتمدنا في استطلاعنا على التعريف بـ "الضرر الجسديّ" على أنه أثر جسديّ ما، وقَعَ للمستطَلع أو لأحد أفراد أسرته نتيجة لحالة الحرب، ووجِبَ علاجه. ويرصد التقرير الإصابات الجسديّة التي وقعت في البلدات العربيّة بتفاصيلها المختلفة. فقد بلغت نسبة الضرر الجسديّ بين مجمل الأفراد في العائلات العربيّة التي لحق بها الضرر الجسديّ نحو 10% (112 شخصًا)، نسبة كبيرة منهم (46%) من الفئة العمريّة 20-50، ومجموعة قليلة (نحو 13%) من الفئة العمريّة دون سنّ التاسعة. وقد أفاد 11 شخصًا من بين فئة المتضرّرين جسديًا أنّ الحرب سبّبت لهم إعاقة جسديّة مستديمة. ولكن حجم الأضرار الماديّة والنفسية كانت أعظم بكثير من حجم الأضرار الجسديّة، كما سنرى لاحقًا، أيضًا.

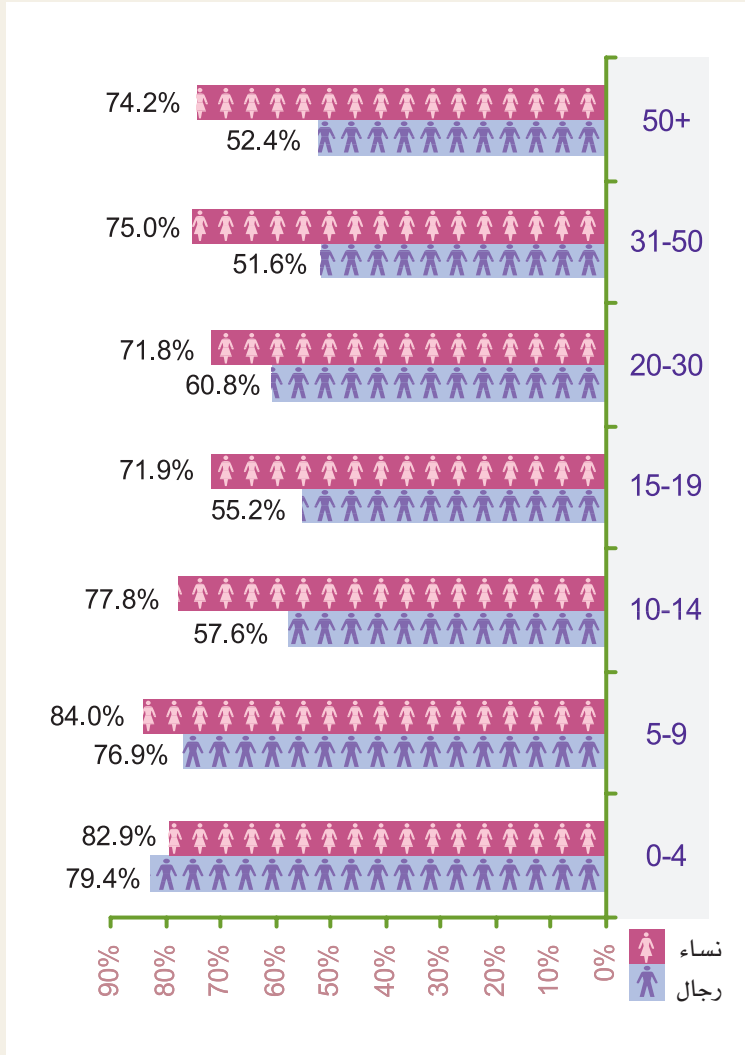
الجدول 4: وقوع الضرر الجسديّ بحسب الفئة العمريّة

الفئة العمريّة	وقوع الضرر الجسديّ	
	لا	نعم
المجموع	70 (100%)	4 (5.7%)
4-0	66 (94.3%)	4 (5.7%)
9-5	90 (90%)	10 (10%)
14-10	122 (93.1%)	9 (6.9%)
19-15	111 (88.8%)	14 (11.2%)
30-20	218 (91.2%)	21 (8.8%)
50-31	213 (87.3%)	31 (12.7%)
50+	142 (86.1%)	23 (13.9%)
المجموع	1,174 شخصًا	

من الجدول أعلاه، يُستدل أنّ نحو 21% من المصابين جسديًا كانوا من بين الأطفال والفتية (0-14 سنة)؛ ونحو الثلث من بين الفئة العمريّة 15-30؛ ونحو 48% من الفئة العمريّة 31-50+. كما وقعت نسبة كبيرة من الإصابات في الفئة العمريّة 20-50 (نحو 46%).

الضرر النفسي

الشكل 2: وقوع ضرر نفسي بحسب الجيل والجنس (بالنسب المئوية)



لتفسير الشكل أعلاه، علينا التعريف بـ "الضرر النفسي"، فقد ارتأينا الاعتماد على تعريف واسع وذاتي لهذا التعبير، فيحدّد المستطلّع بذاته إن تضرّر هو نفسياً أم لا، بحيث يتضمّن هذا: الخوف والهلع، وعدم القدرة على النوم في الليل، والشعور بالارتباك، والبكاء، والتوتّر.

أشار نحو 67% من المستطلّعين إلى تضرّهم نفسياً أثناء العدوان وبعده: نحو 75% من بين الإناث ونحو 60% من الذكور. ويبرز هذا الاختلاف في الضرر النفسي بين الذكور والإناث في الفئات العمرية بعد سنّ العاشرة، في ضوء حقيقة أنّ وظيفة النساء في المجتمع العربيّ تحديداً تتضمّن الكثير من المهامّ الأسريّة، ويُفترض بها احتواء جميع أفراد الأسرة نفسياً، أيضاً، وبخاصّة في أوقات التوتّر والطوارئ، ممّا يفسّر اتّساع الهوة بين الرجال والنساء بعد سنّ الحادية والثلاثين، حيث بلغت الهوة نحو 20% لصالح النساء. كذلك، يزداد الضرر النفسيّ بين الرجال والنساء كلّما كان الجيل أكبر. على سبيل المثال، بينما كان الاختلاف نحو 2.4% بين فئة الأطفال 9-5 أعوام لصالح الإناث (51.2% إناث، و 48.8% ذكور)، تحوّل هذا الاختلاف في الفئة العمرية +50 إلى 20% (40% رجال و 60% نساء)، باستثناء الفئة العمرية 10-14، حيث بلغت الهوة نحو 20% لصالح الإناث، ولكنّها انخفضت بعد ذلك إلى أن ارتفعت مجدداً في الفئة العمرية 30-34 وما بعدها.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى نتائج البحث التي توصل إليها الباحثان مولي لهد وميري ويهودا شاحم (من كتيبة "تل حاي" في منطقة صفد)، حيث أشارت إلى أن نحو 41% من

السكان العرب في شمال البلاد أصيبوا بأزمات واضطرابات نفسية تتمثل في بعض السلوكيات، كالخوف، والأرق، والقلق الدائم، والخوف من أصوات الانفجارات وصفارات الإنذار، وفقدان القدرة على التركيز، وعدم التأقلم في مكان العمل؛ بينما أصيب بهذه الأزمات والاضطرابات من بين اليهود في شمال البلاد نحو 26%. كذلك، من المثير ملاحظة أن نسبة هذه الأزمات من بين أطفال سكان تلك المنطقة العرب -اعتمادًا على البحث المذكور أعلاه- تبلغ نحو 45% (بينما بلغت نحو 18% من بين الأطفال اليهود في المنطقة ذاتها، فقط). ينبع ذلك -في اعتقادي- من عدة عوامل، أهمها: مكوث السكان العرب تحت القصف وعدم اللجوء إلى مناطق بعيدة، حيث إن 85% من بين السكان العرب في منطقة الشمال لم يتركوا المنطقة قط، بينما تركها نحو 66% من بين السكان اليهود؛⁴ مستوى انكشاف أكبر للأطفال العرب لأعمال العنف والمجازر والصور المرعبة التي ظهرت في القنوات العربية ولم تظهر على شاشة القنوات العربية؛ وغياب أماكن آمنة في البلدات العربية يلتجئ إليها السكان في حال سقوط الصواريخ.

ويشير البحث المذكور أعلاه إلى أن السكان العرب يتوقعون دعمًا كبيرًا من الجيران وسكان البلدة والجمعيات من حيث تقديم المساعدة للسكان. على سبيل المثال، 98% من السكان العرب، بحسب البحث المذكور، يعتقدون أن منظمات المجتمع المدني ملقى على كاهلها تقديم المساعدة، ويفسر الباحثون ذلك بأنه "مؤشر لغياب الثقة بالمؤسسة لتقديم مساعدتها لهم". وقد وصلت نسبة هؤلاء من بين السكان اليهود إلى نحو 48% فقط.⁵

ينبع الاختلاف بين المعطيات التي حصلنا عليها، وتلك التي أشار إليها البحث السابق، من عدة أسباب، أهمها منهجية البحث، حيث وصل المستطلعون في استطلاعنا إلى البيوت التي تضررت فعليًا بفعل وقوع صواريخ على البيت أو بجواره، وقاموا بتوجيه الأسئلة مباشرة إلى أفراد الأسرة، بينما اعتمد البحث على عينة إحصائية من بين جميع سكان الشمال عربيًا ويهود.

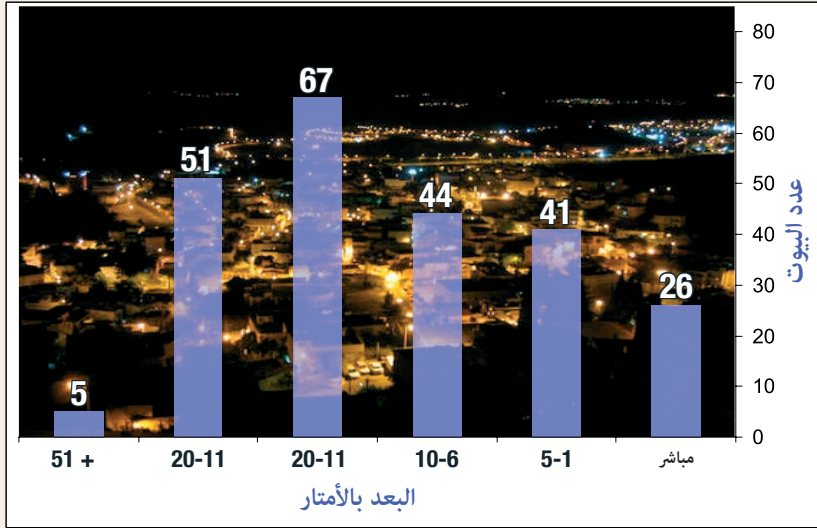
نلمس درجة شيوع هذه الاضطرابات النفسية بين السكان العرب في شمال البلاد، في المعطيات التي توافرت عبر اتصال مجموعة من السكان العرب بمركز عطاء (نحو 300 مكالمة منذ 31 تموز حتى 26 أيلول 2006، جرت غالبيتها، كما أشرنا آنفًا، في شهر الحرب)، إضافة إلى الاتصالات التي تمحورت حول التعويضات المادية، والتي تزايدت بمرور الوقت، فقد اتسمت نسبة كبيرة من الاتصالات، وبخاصة في أيام الحرب الأولى، بدرجة كبيرة من الاضطراب النفسي، ورصد حالات من الهلع والخوف بين الأطفال وبين البالغين، وعدم القدرة على النوم ليلاً بسبب أصوات سقوط الصواريخ وصفارات الإنذار، والمشاهد المروعة على شاشات التلفزيون. تمحورت غالبية الأسئلة التي عرضها المتصلون منذ اليوم الأول لتلقي المكالمات في "عطاء"، حتى انتهاء الحرب، تمحورت في شؤون أو سبل معالجة الهلع والخوف وعوارض "ما بعد الصدمة" (Flash Back)، وفي طلب عناوين الأماكن التي يمكن الاستعانة بها للحصول على الخدمات النفسية (نحو 65%)، بينما غلب موضوع التعويضات في بقية الاتصالات (45%). أما في الفترة التي أعقبت الحرب، فقد غلب موضوع التعويضات وكيفية التخلص من الأعباء المالية التي ولدتها الحرب (أكثر من 70%). أما بقية الاتصالات، فقد دارت حول سبل معالجة عوارض "ما بعد الأزمة"، وقضايا نفسية مختلفة لا تزال تظهر بين الأطفال وكبار السن (نحو 30%). وعلى وجه العموم، نقول إنه كلما استمرت الحرب ضاق السكان العرب بالأزمة المالية أكثر، وكلما اقتربنا من نقطة بداية الحرب احتاج السكان العرب إلى مساعدة على الصعيد النفسي أكثر. كذلك، فقد ظهر للعيان في هذه الاتصالات، مدى جهل السكان العرب بالخدمات التي يمكن لهم الحصول عليها من الدوائر الحكومية وعناوينها.

4 راجع: كل العرب، 5 كانون الثاني 2007؛ Ynet، 2 كانون الثاني 2007؛ هآرتس، 2 كانون الثاني 2007.

5 راجع: <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/808705.html> (من اليوم 2 كانون الثاني 2007).

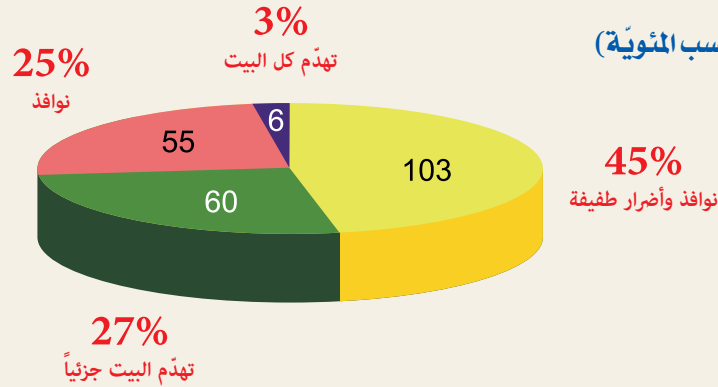
الضرر الماديّ

الشكل 3: بُعد مكان وقوع القذيفة عن موقع الضرر (بالأمتار)



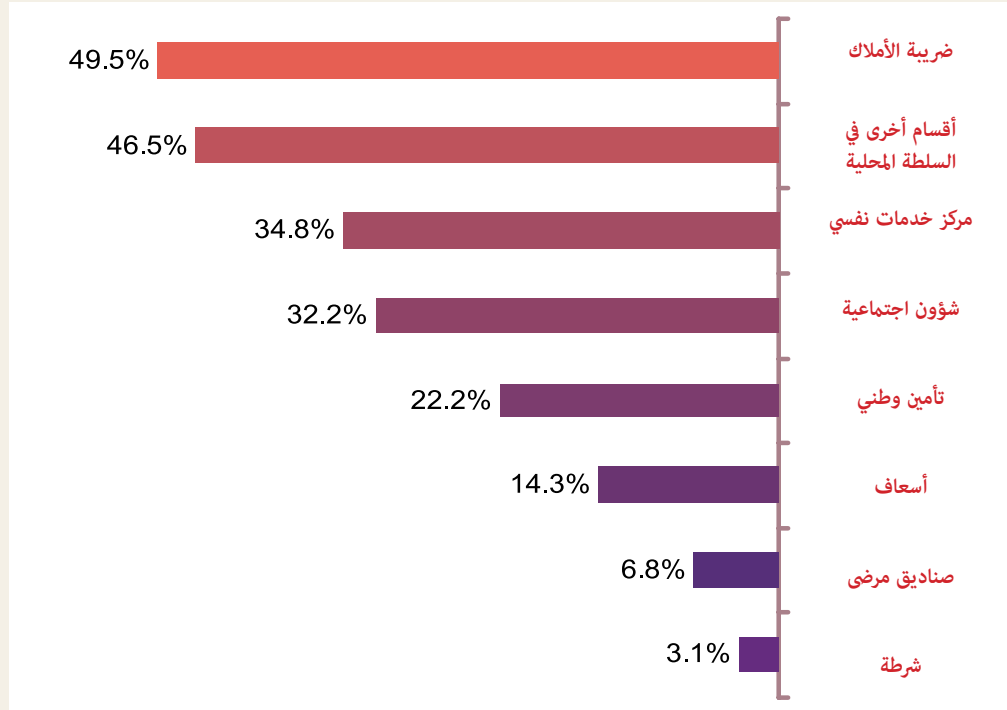
يُستدلّ من الشكل أنّ نحو نصف (47.4%) الصواريخ التي تسببت بأضرار قد وقعت في ما يحاذي موقع الضرر أو يبعد عنه 10 أمتار فقط، وأنّ النصف الآخر وقع بين 11 متراً حتّى 50 متراً. وتجدر الإشارة إلى أنّ التقرير قد رصد تضرّر 223 بيتاً، و 52 سيارة، و 12 منشأة ومحلاً تجارياً خاصاً، وقد جرت مقابلة أفراد من 4-6 بيوت في محيط موقع سقوط القذيفة.

الشكل 4: نوع الضرر (بالنسب المئوية)



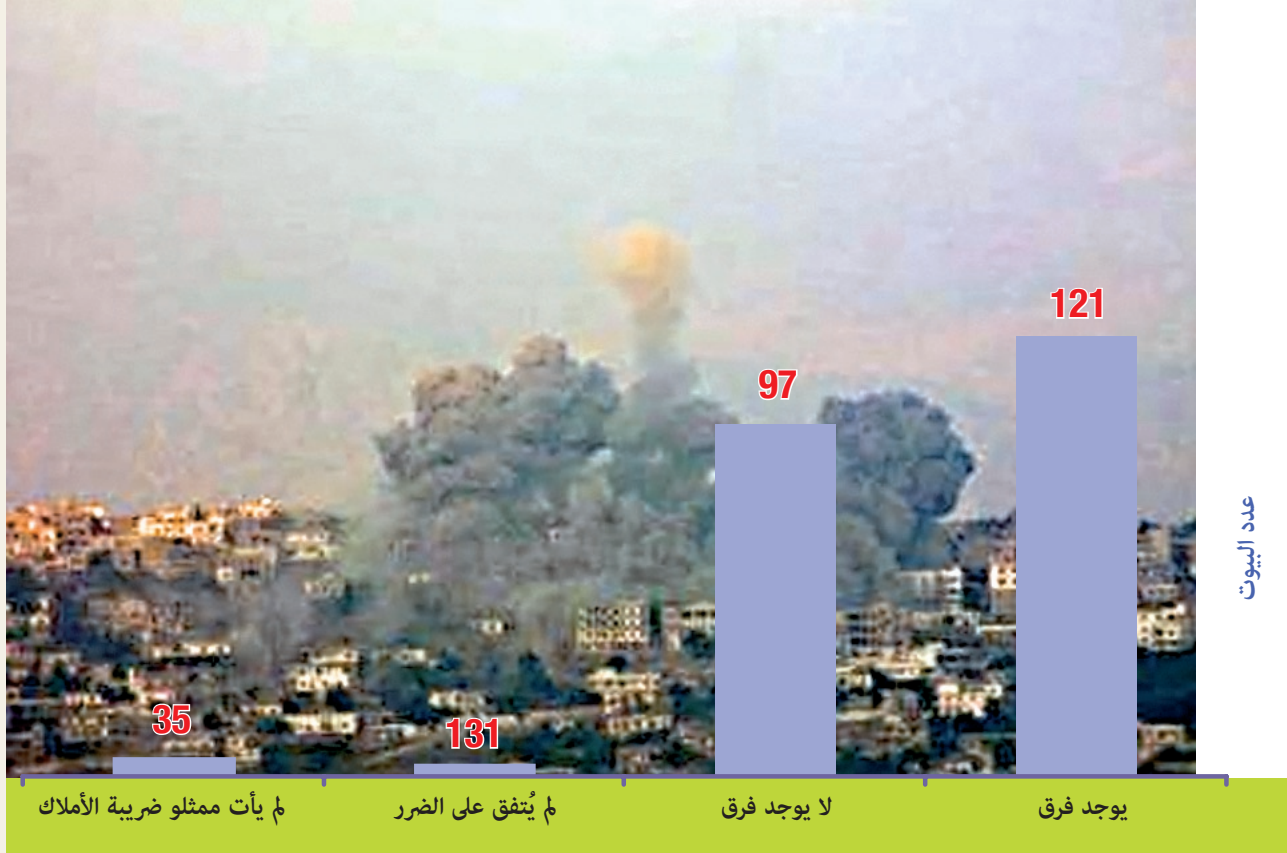
من الواضح أنّ نسبة كبيرة من الأضرار التي وقعت أصابت البيوت بشكل طفيف، كتضرّر الشبابيك والأبواب والحمامات الشمسيّة وغير ذلك، ولكن هنالك نسبة كبيرة (نحو 30%) أيضاً تسببت بتهدّم البيوت جزئياً وكلياً.

الشكل 5: العائلات غير الراضية عن الخدمات المقدّمة لها من جانب جهات مختلفة (بالنسب المئويّة)



ومن الشكل السابق، يظهر أنّ نحو نصف السكّان العرب غير راضين عن عمل ضريبة الأملاك والسلطات المحليّة، وفي المقابل أعربت نسبة كبيرة جدّاً من السكّان العرب، الذين استعانوا بالمؤسّسات المختلفة، عن رضاها عن عمل الشرطة وصناديق المرضى وخدمة الإسعاف الأوّلي، على الرغم من السلبية البالغة التي تتسم بها علاقة السكّان العرب مع الشرطة في البلاد وعدم توفّر محطات إسعاف أوّلي في جميع البلدات العربيّة المشاركة في المسح عدا محطة واحد موجودة في مدينة الناصرة.

الشكل 6: الاختلاف بين تقدير الدولة والأسرة للضرر



تجدر الإشارة إلى أنّ ممثلين عن ضريبة الأملاك قَدَموا إلى موقع الإصابة في يوم الإصابة ذاته، أو بعد يوم واحد فقط، واضطرت الأسرة أن تقبل التقدير بدون معرفة الضرر الحقيقي الذي تبيّن لهم بعد عدّة أيام فقط. أمّا تصريح الأسرة بشأن الاختلاف بين تقدير ممثلي الدولة وتقدير الأسرة للضرر، فقد جاء في يوم الاستبيان، وذلك بعد أسابيع من وقوع الضرر، والكثيرون منهم وافقوا على تقدير ممثلي الدولة وتلقوا التعويضات. ولكن تبيّن للعديد منهم (52,4%)، في ما بعد، أنّ الضرر أكبر بكثير من ذلك، بيد أنّ الوقت كان قد فات بفعل توقيّعهم على تقدير ممثلي الدولة، ولم تكن أمامهم إمكانية للاستئناف، إلا باللجوء إلى القضاء.

توافر الخدمات والمعلومات وكيفية الحصول عليهما

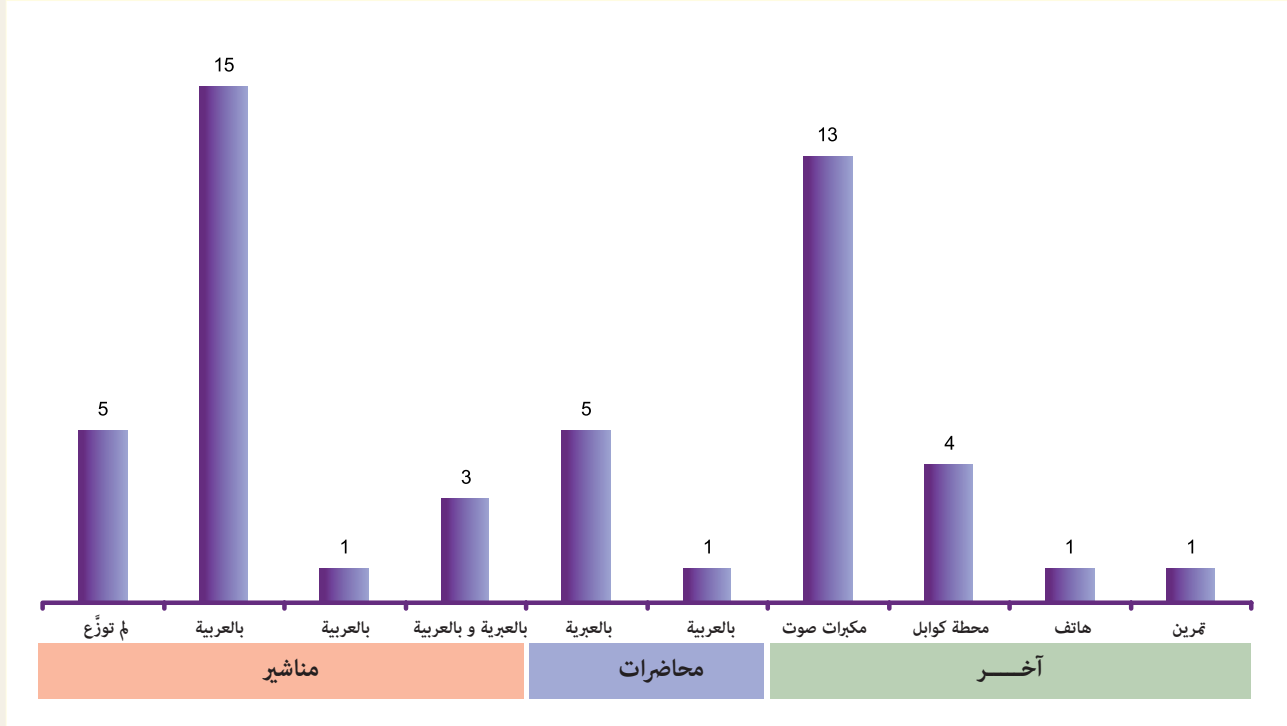
في المعطيات التي جُمعت، تجلّى غياب مرافق الخدمات المختلفة غياباً شديداً في فترة الحرب الإسرائيليّة على لبنان، حيث بدا ظاهراً للعيان غيابُ المستشفيات ومحطات خدمات الإطفاء والإسعاف الأوّليّ. وفي حالات كثيرة، لم يُتطَرَق إلى حجم الخدمة، وإنّما إلى وجودها أو عدمه فقط، ممّا قد يترك انطباعاً خاطئاً لدى القارئ. على سبيل المثال، هل تكفي خدمات نفسية بحجم وظيفة أو نصف وظيفة، أو وجود مرافق خدمات متواضعة في بلدة يبلغ عدد سكّانها نحو عشرة آلاف نسمة أو عشرين ألفاً؟ هل يكفي تنظيم فعّالية واحدة للأطفال أو لطلبة المدارس في بلدة عربيّة يسكن فيها آلاف المواطنين يتعرّضون طوال ثلاثة وثلاثين يوماً للقذائف، ويُفترض أن يمكثوا في الملاجئ أو الغرف الآمنة؟ بخصوص المعطى المتعلّق بوجود نشاطات وفعاليّات للأطفال، تشير النتائج إلى أن نحو 92% من السلطات المحليّة العربيّة قامت بتنظيم مثل هذه الفعّالية في بلداتهم. من شأن هذا المعطى أن يترك انطباعاً مشوّهاً ومنقوصاً لغياب معطيات أخرى بشأن حجم هذه الفعّاليّات وتوافرها للسكّان كافّة.

وتطلّعنا المعلومات، التي وصلت إلى مركز عطاء عبر اتّصالات السكّان العرب في شمال البلاد به (نحو 300 مكالمة منذ 31 تمّوز حتّى 26 أيلول 2006، غاليّتها في شهر الحرب)، أنّ هؤلاء السكّان يفتقرون إلى المعلومات الأساسيّة حول كيفية التعامل مع أطفالهم في حالات الخوف وعدم القدرة على النوم، وإلى معلومات بشأن كيفية التصرّف عند وقوع الضرر، وإلى من ينبغي التوجّه، إضافة إلى غياب الفعّاليّات للأطفال وللبالغين العرب إبّان الحرب.

بناءً على معطيات السلطات المحليّة، في 19 سلطة محليّة (من بين 24 سلطة محليّة) تتوافر خدمات نفسيّة وخدماتيّة، كالصحّة والبيئة والرفاه الاجتماعيّ، وفي ثلاث سلطات محليّة تتوافر خدمات قانونيّة. وكما جاء أعلاه، تشير هذه المعطيات إلى توافرها وإلى عدمه بصورة رسميّة فقط، ولكنها لا تشير إلى حجمها ونجاحها ودرجة مناليتها. ومن الجدير بالذكر أنّ هنالك سلطتين محليّتين لم تتعاونتا مع المستطلعين، ممّا أدّى -للأسف- إلى عدم شملهم في هذه المعطيات.

كذلك تشير معطيات التقرير إلى احتياج إحدى عشرة بلدة عربيّة إلى خدمات الإطفاء خلال العدوان، ولكن ليس هنالك أيّ مركز لتقديم خدمات إطفاء في أيّة بلدة عربيّة. وقد ظهر هذا الغياب في معطيات التقرير، كما سنرى لاحقاً في عرض المعطيات.

الشكل 7: توافر المعلومات إبان الحرب بحسب الوسيلة



يُستدلّ من هذا الشكل أنّ الوسائل التقليدية التي اعتمدها الدوائر المختلفة (كالسلطات المحليّة، والجهة الداخليّة أو المؤسّسات الأهليّة)، إبان الحرب في البلدات العربيّة، تنحصر في توزيع المناشير باللّغة العربيّة، وفي إطلاع السكّان من خلال مكبّرات للصوت. لكن، يشير شكل لاحق أنّ وسائل الإعلام، لا سيّما الراديو، هي التي قامت بالدور الأكبر في توفير مثل هذه المعلومات للسكّان العرب في شمال البلاد، حيث إنّ غالبية السكّان العرب (نحو 70%) أشاروا إلى "راديو الشمس" لكونها السبيل الذي احتل المكانة الأولى من حيث تزويدهم بالمعلومات الضروريّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ 20 بلدة عربيّة من بين البلدات العربيّة المشمولة في البحث تتوافر فيها صافرة إنذار مبكّر، ولكن في 15 بلدة فقط سُمعت صافرة الإنذار المبكّر في جميع أنحاء البلدة، وفي 15 بلدة عربيّة عملت فيها مثل هذه الصافرات طيلة فترة الحرب. هذا يعني أنّه في 9 بلدات عربيّة لم تتوافر هذه الصافرات، بينما توافرت في خمس بلدات عربيّة ولكنها لم تعمل في فترة الحرب.

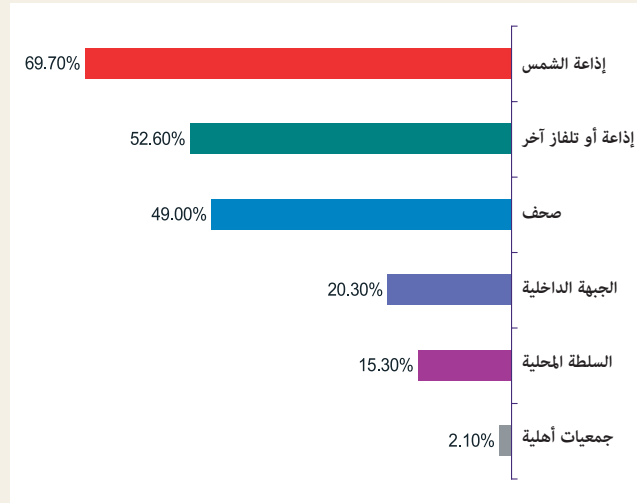
الجدول 5: نوع الأنشطة المقدمة للسكان بحسب توافرها أو عدم توافرها (بالأرقام والنسب المئوية)

تنظيم سكن بديل للسكان		برامج خاصة لطلاب المدارس		فعاليات للأطفال		زيارات حكومية أو رسمية	
لم يتوافر	توافر	لم تتوافر	توافرت	لم تتوافر	توافرت	لم تتوافر	توافرت
14	10	5	19	2	22	4	20
58.3%	41.7%	28.8%	79.2%	8.3%	91.7%	16.7	83.3%

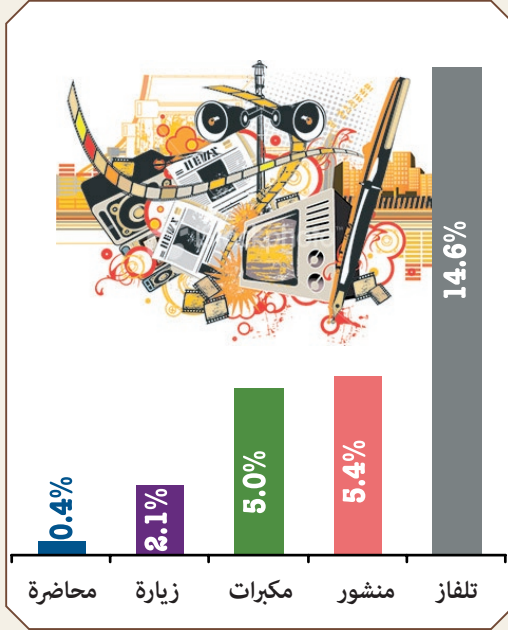
وفقاً لمعطيات السلطات المحليّة، توافرت خدمات مختلفة للسكان إبّان الحرب، كما تشير معطيات الجدول أعلاه، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من هذه الأنشطة لم تكن بمبادرة السلطات المحليّة ولم تتكلّف بها مادياً، وإنما جاءت من طرف مؤسسات أهليّة أو دوائر حكوميّة وغير حكوميّة، كالوكالة اليهوديّة ووزارات السياحة والتربية والتعليم وعلى نفقاتها، ولم تكن بالقدر والمستوى المطلوبين.

الشكل 8: العائلات التي حصلت على المعلومات قبل وقوع الضرر (بالنسب المئوية)

نستدلّ من الشكل السابق أنّ غالبية السكان العرب قد تلقت المعلومات المختلفة -حول العدوان وأساليب الوقاية من إمكانيّة حدوث إصابات وأضرار بفعل الصواريخ والعمل العسكري- من وسائل الإعلام. مقابل ذلك، قلّة من السكان العرب استقوا معلوماتهم من الجبهة الداخليّة والسلطات المحليّة والجمعيات الأهليّة. ولكن، تجدر الإشارة -بدايةً- إلى أنّ النتائج التي تظهر في الشكل السابق من شأنها أن تؤدّي إلى تمويه القارئ، حيث إنّ الإعلام العربيّ قام بنشر إعلانات من طرف الجبهة الداخليّة وسلطات محليّة وجمعيات أهليّة، وقد أشار العديد من المستطلعين إلى الإعلام لكونه الطرف الذي قام بتزويد هذه المعلومات، ولكنها ليست كذلك من ناحية فعليّة، وإنما كانت مجرد إحدى الوسائل التي تواصلت عبرها هذه الهيئات مع السكان، في الكثير من الحالات -لا في جميعها بالطبع. وبالطبع لا ينفى هذا الدور الكبير لوسائل الإعلام، وإنما يقلل من دورها بقليل، خلافاً لما يظهر في الشكل السابق.



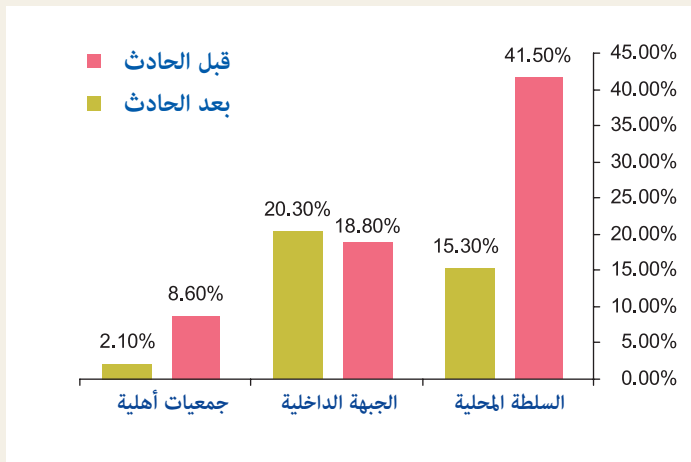
وتجدر الإشارة إلى أنّ 15% فقط من مجمل العائلات حصلت، قبل تضررها، على المعلومات حول أساليب الوقاية من قبل السلطات المحليّة عبر مكبرات



للصوت والمناشير (أكثر من 80%)، وعبر الزيارات البيئية ومحطات التلفاز المحليّة . كما حصلت 20% من مجمل العائلات التي تضررت في ما بعد على معلومات من قبل الجبهة الداخليّة بشكل خاصّ عبّر التلفاز (نحو 71%). ومن اللافت للنظر، أنّ نحو 2% فقط تلقّوا معلومات من طرف الجمعيات الأهليّة قبل وقوع الضرر، وارتفعت هذه النسبة إلى أن بلغت نحو 6% فقط بعد وقوع الضرر.

الشكل 9: كفاءة تقديم المعلومات من جانب السلطات المحليّة والجبهة الداخليّة والجمعيات الأهليّة قبل الحادث (بالنسب المئوية)

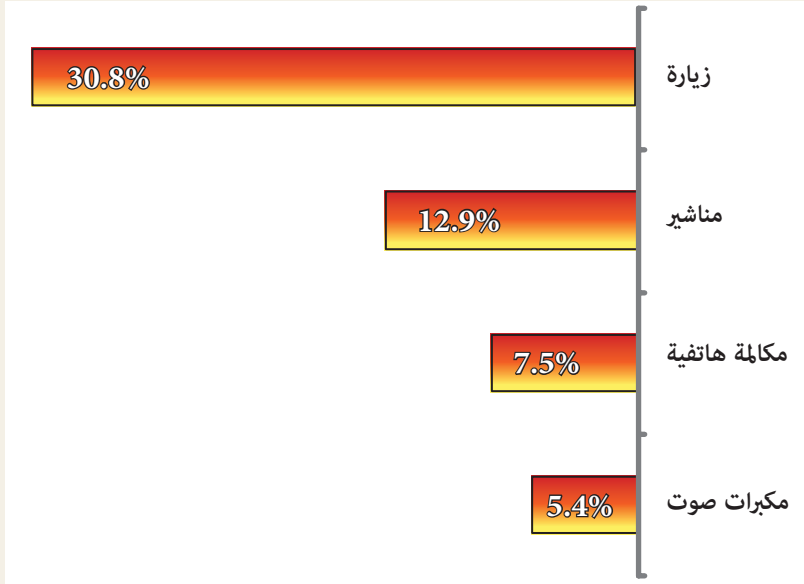
يطلعنا هذا الشكل على أنّ الغالبية العظمى (أكثر من 70%) من السكّان العرب في شمال البلاد لم تحصل على معلومات من جميع الدوائر الرسميّة وغير الرسميّة قبل نشوب الحرب. فقد حصل نحو 14.5% على المعلومات قبل نشوب الحرب عبّر التلفاز، ونحو 10% من خلال مكبرات للصوت والمناشير.



الشكل 10: العائلات التي حصلت على المعلومات ذات الصلة قبل وقوع الضرر وبعده (بالنسب المئوية)

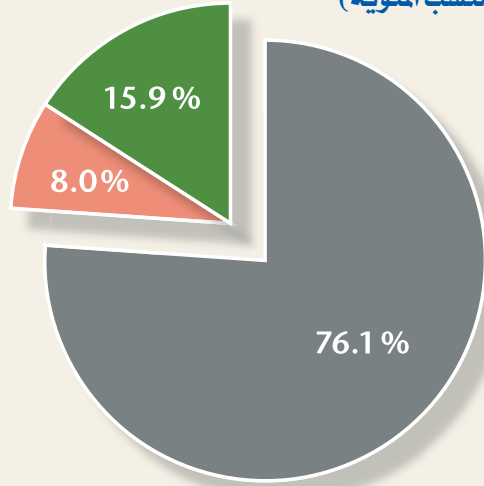
أما بعد الحادث، فقد كثّفت السلطات المحليّة عملها، وبخاصّة عبر الزيارات للعائلات بعد وقوع الضرر عليها، كما يكشف لنا الشكل القادم، فقد حصل نحو 15.3% من السكّان على المعلومات من السلطات المحليّة قبل وقوع الضرر، أمّا بعد وقوعه، فقد ارتفعت النسبة إلى 41.5%؛ وكذلك كثّفت الجمعيات عملها ولكنّه بقي متواضعاً؛ أمّا في ما يتعلّق بالجبهة الداخليّة، فيشير الشكل إلى تدهور عملها من 20% إلى 18%.

الشكل 11: كيفية تقديم المعلومات للسكان العرب في شمال البلاد من جانب السلطات المحليّة والجبهة الداخليّة والجمعيات الأهليّة بعد الحادث (بالنسب المئويّة)



يوضّح الشكل السابق أنّ نحو 31% من العائلات المتضرّرة حصلت على المعلومات من خلال زيارات السلطات المحليّة والجبهة الداخليّة والجمعيات الأهليّة، ونسبة ضئيلة استقت هذه المعلومات عبر سبل أخرى -كالمناشير والمكالمات الهاتفية ومكبرات الصوت.

الشكل 12: الجهات التي قامت بالزيارة بعد وقوع الضرر (بالنسب المئويّة)

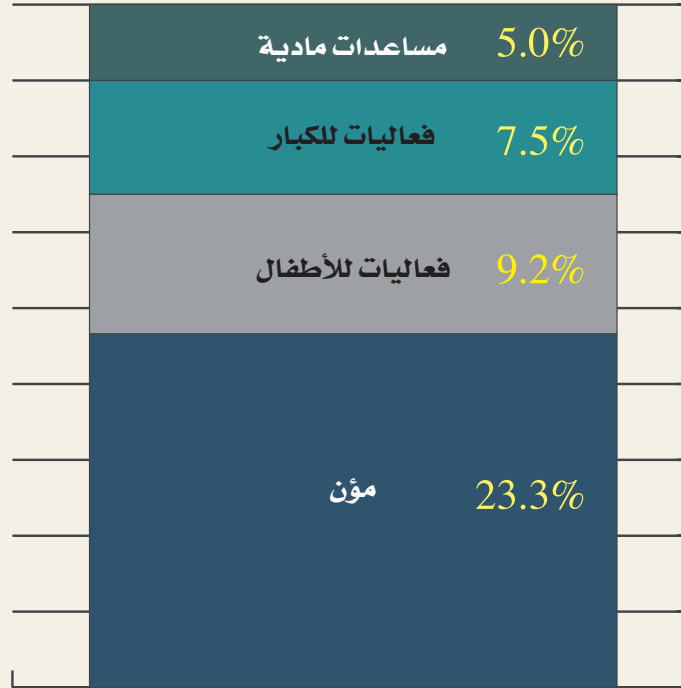


من السهل ملاحظة أنّ الغالبية العظمى من الزيارات للعائلات المتضرّرة جاءت من جانب السلطات المحليّة (76.1%)، ونسبة ضئيلة جاءت من طرف الجبهة الداخليّة (15.9%) والجمعيات الأهليّة (8%).

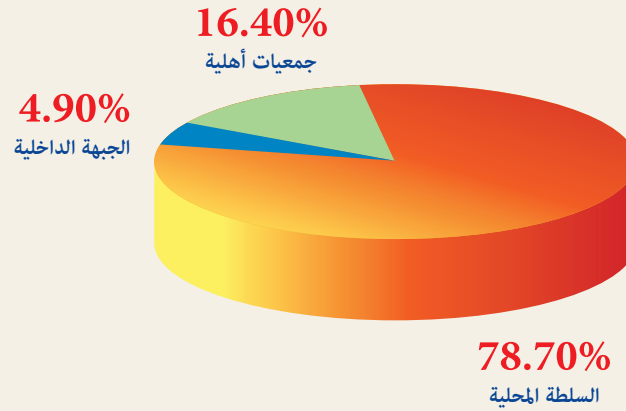
نوع المساعدات التي عُرضت على السكّان العرب في الشّمال إبّان الحرب

الشكل 13: نوع المساعدات المقدّمة للسكّان العرب في الشّمال إبّان الحرب (بالنسب المئويّة)

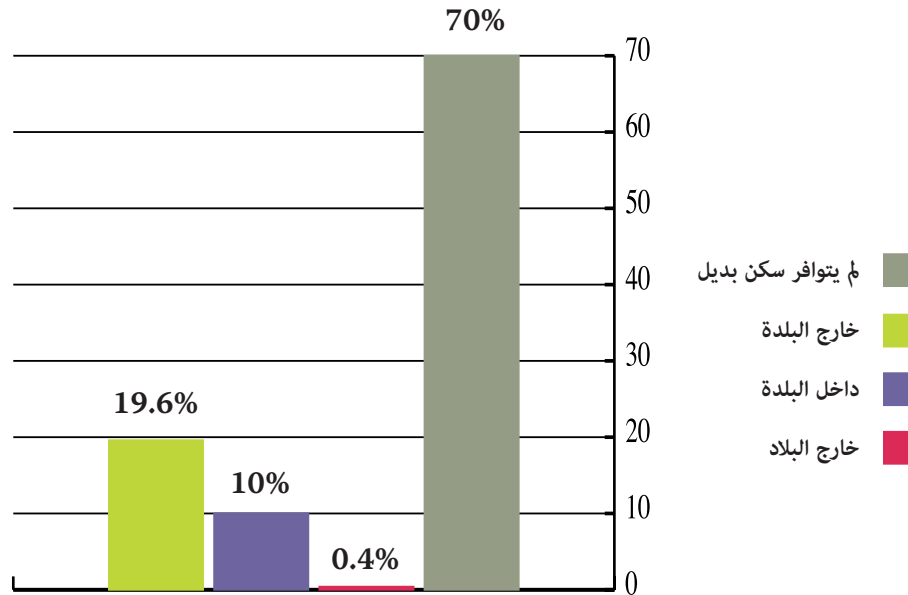
خلافًا للمعطيات الواضحة في الشكل القادم، لم تقم الجبهة الداخليّة والسلطات المحليّة بتقديم المؤن قبل أو بعد وقوع الضرر إلّا بنسبة منخفضة، ولكن هنالك حالات كثيرة قامت السلطات المحليّة بتقديم المؤن عوضًا عن الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة. غالبية هذه المؤن جاءت من جانب الجمعيات الأهليّة والتنظيمات الأخرى (مثل الحركة الإسلاميّة)، وذلك علمًا بأنّ 23% فقط من العائلات العربيّة المتضرّرة حصلت على مؤن من الجهات المختلفة، ونسبة ضئيلة من النشاطات الأخرى (كالفعاليّات والنشاطات الموجهة للأطفال وللبالغين).



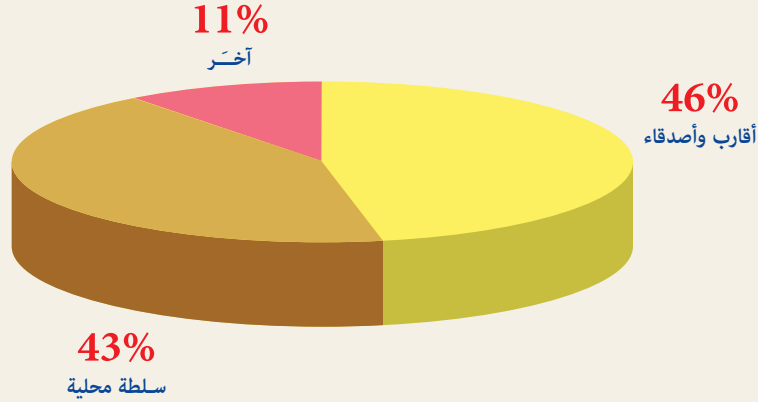
الشكل 14: الجهة التي قامت بتزويد السكان العرب في شمال البلاد بالموّن إبان الحرب (بالنسب المئوية)



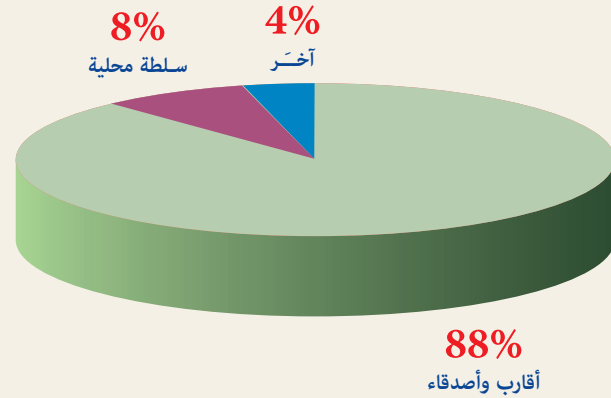
الشكل 15: توافر سكن بديل ومكانه إبان الحرب (بالنسب المئوية)



الشكل 16: الجهة التي قامت بتوفير سكن بديل خارج البلدة (بالنسب المئوية)



الشكل 17: الجهة التي قامت بتوفير سكن بديل للأسر المتضررة داخل البلدة إبّان الحرب (بالنسب المئوية)



يُستدلّ من المعطيات في الرسوم البيانية السابقة أنّ 70% من العائلات المتضرّرة التي جرى استبيانها لم يتوافر لها سكن بديل، ومن بين 30% من العائلات التي توافر لها سكن بديل، انتقلت 10% من مجمل العائلات المتضرّرة إلى بيوت أخرى داخل البلدة، منهم 88% انتقلت إلى بيوت للأقارب أو الأصدقاء، و 8% فقط قامت السلطات المحليّة بتوفير سكن بديل لهم. انتقلت 19.6% من العائلات إلى خارج البلدة، منهم 46% انتقلت إلى بيوت للأقارب والأصدقاء، ووفّرت السلطات المحليّة سكناً بديلاً لنحو 43%، وانتقلت 11% إلى خارج البلدة عبر جهة أخرى (مكان العمل، أو جمعيات، أو مركز

جماهيريّ). وقد سافرت أسرة واحدة فقط إلى خارج البلاد. تجدر الإشارة إلى أن العلاقات العائلية والأصدقاء لا تزال تلعب دوراً مركزياً وهاماً في مساندة حياة السكّان العرب في إسرائيل، ومن دون مثل هذه المساندة غير الرسميّة من المنطقي الاعتقاد أن المجتمع العربي في إسرائيل لا يمكنه الاستمرار بكونه مجتمعاً، وبخاصّة في ظرف طارئ مشابه للظرف الذي نحن بصده.

الفصل الثاني تصاطي الحكومة الإسرائيلية والأسس القضائية

بدأت المواجهات على الحدود الشمالية، في بادئ الأمر، على أنها حملة عسكرية لا حرب. فقد اتخذت حكومة إسرائيل يوم 12 تموز 2006 قراراً (رقم 258، الملحق 1) تعلن بموجبه إعلان حملة عسكرية "أجر ملائم" كرد فعل على إقدام حزب الله على قتل ثمانية من جنودها واختطاف جنديين إسرائيليين. ولكن بعد مضي أيام قليلة، وتطور العمليات العسكرية في لواء الشمال ولواء حيفا، والتي تضمنت على سقوط أوبال كثيفة من القذائف والصواريخ على شمال البلاد، تبين أنها عملية عسكرية أوسع بكثير مما صوّرت. أعلن وزير الأمن في مساء يوم 15 تموز 2006 عن "حالة خاصة في الجبهة الداخلية" وفق نصّ قانون "الدفاع المدني" لسنة 1951 (الملحق 3)، وصادقت عليه الحكومة ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست.⁶

يحمل هذا الإعلان دلالات عديدة منها صلاحية الدوائر العسكرية (رئيس الأركان، وقائد قيادة الجبهة الداخلية، وغيرهما) في توجيه أحكام وأوامر ملزمة للمواطنين الواقعين في المنطقة التي أعلن فيها "حالة خاصة في الجبهة الداخلية"، عملاً بالمادة 9(أ)(1) المضافة في العام 1998 في قانون الدفاع المدني لعام 1951. كذلك يحقّ للجهات الأمنية توجيه أية أحكام وأوامر للمدنيين وللمؤسسات المدنية للحفاظ على الأرواح والممتلكات. كما يحمل هذا الإعلان دلالة أخرى تتلخص في منح وزير الصناعة والتجارة والتشغيل صلاحية إصدار حكم (بعد استشارة وزير الأمن) يفرض على العاملين في المنشآت الصناعية الضرورية، وفي تلك التي تقدّم خدماتٍ ضرورية، الحضور إلى العمل. كذلك، من دلالات هذا الإعلان أنه يحقّ للمؤسسات وللأفراد المتضررين من المعارك طلب تعويضات استثنائية.

كما ذكرنا، أعلن وزير الأمن عمير بيرتس، يوم السبت ليلاً، الموافق 15 تموز 2006، عن "حالة خاصة في الجبهة الداخلية" في المنطقة الشمالية، وجرى توسيع رقعتها يوم الإثنين الموافق 24 تموز 2006 ليلاً، بحيث ضمت منطقة طبريا والعفولة والناصرة. بعد أن كانت خارج هذه المنطقة بحسب حدود المنطقة التي أشار إليها الإعلان السابق. وقام رئيس الحكومة بتمديد فترة الإعلان (عبر القرار الحكومي رقم 282، من 17 تموز 2006)، وطلب تحويله إلى لجنة الخارجية والأمن، لتصادق هذه عليه خلال خمسة أيام من يوم الإعلان. وكان له ذلك.

6 في أعقاب حرب الخليج الثانية (1990-1991)، والحملات العسكرية على لبنان في العام 1993 وفي العام 1996، أتضح أن قانون الدفاع المدني -على أنظمتها المختلفة- غير وافي قانونياً ولا يعالج كافة الزوايا، حيث يمنح القانون صلاحيات واسعة لقائد "الدفاع المدني" لفرض أحكام على السكان المدنيين في "وقت الهجوم" (والمُتضمن للهجوم في وقت المعارك، كما ينصّ عليه القانون)، ولكن ليس في الأوقات الفاصلة بين الهجوم والآخر وغير المعرفة على أنها أوقات هجومية. لذا، تقرّر في العام 1998 إضافة مادة في القانون (المادة رقم 9) تُمنح بموجبها الحكومة ووزير الأمن صلاحية إعلان "حالة خاصة في الجبهة الداخلية". وتنصّ هذه المادة على أنه تُمنح الحكومة ووزير الأمن صلاحية إعلان حالة خاصة في الجبهة الداخلية في أرجاء الدولة كافة، أو في بعضها، لوقت محدد (48 ساعة). إن اقتنعت الحكومة بوجود إمكانية كبيرة لشنّ هجوم على السكان المدنيين. وتضيف هذه المادة أن صلاحية الإعلان عن هذه الحالة ممنوحة كذلك لوزير الأمن في حال اقتناعه بضرورة هذا الأمر، وفي مثل هذه الحالة مُنحت الحكومة صلاحية تمديد مدة هذه الحالة. وينبغي التنويه إلى أن إعلان الحكومة ووزير الأمن عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية يتطلب مصادقة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست.

عملاً بقانون "ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات" للعام 1961، يضع وزير المالية أنظمة ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات. وفعلاً وضع الوزير هذه الأنظمة باسم أنظمة ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات (دفع تعويضات) (ضرر بفعل حرب وضرر غير مباشر) في العام 1973. وعملاً بهذه الأنظمة، يُعوّض المتضررون من الحرب أو الأعمال العدائية أو نشاطات الجيش الإسرائيلي، المقيمون في البلدات التي تُعرّف بـ "بلدات الأطراف" ("يشويي سفار"). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه البلدات لم تكن من بينها بلدات عربية سوى القريتين حرفيش والبقية. وعملاً بهذا القانون والأنظمة، أصدر وزير المالية في 31 تمّوز 2006 "مرسوماً مؤقتاً" أدخلت تغييرات جوهرية عليه بخصوص معايير دفع التعويضات، وأضيفت قائمة بأسماء البلدات غير المدرجة ضمن ما يُطلق اسم "بلدات الأطراف" وأطلق عليها اسم "منطقة التحديد" (אזור ההגבלה)، ولكنها تتلقّى تعويضات وفق معايير مختلفة عن تلك التي وُضعت في قانون ضريبة الأملاك للعام 1961. بالإضافة إلى ذلك، وُضع تعريف مغاير لـ "المؤسسة الجماهيرية" التي يحقّ لها الحصول على تعويضات بفعل أضرار غير مباشرة، حيث استثنيت منها الجمعيات، علماً بأن نسبة كبيرة من دخلها مصدرها من التبرعات، أو من دعم من السلطات المحلية. ينجم عن ذلك أنّ حجم التعويضات، وفقاً للصيغة الجديدة المعتمدة لاحتسابها والمقترحة على السكان في "منطقة التحديد"، قليل نسبياً إذا قيس بالتعويضات التي تُدفع للسكان في "بلدات الأطراف". وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من البلدات العربية في الشمال ضمن قائمة "منطقة التحديد" لا ضمن منطقة "بلدات الأطراف". لهذه الأسباب مجتمعة، قدّم مركز "عدالة" إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، في مطلع كانون الأول، التماساً طالب فيه بأن يسري مفعول أنظمة ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات للعام 1973 المذكور أعلاه على مسألة دفع تعويضات بفعل الأضرار غير المباشرة على البلدات الواقعة ضمن "منطقة التحديد"، كما جاء في "الأمر المؤقت"؛ وضمّ أربع القرى عرب العرامشة وفسّوطة ومعليا والجش في ما يسمّى "بلدات الأطراف"؛ وإدخال الجمعيات ضمن تعريف "المتضررين" في "الأمر المؤقت" لتعويضها عن الأضرار غير المباشرة التي تعرّضت لها بفعل العدوان على لبنان (راجع، كذلك، هارتس 13 أيلول 2006). كذلك، تقدّم بعض أصحاب المحال التجارية في قريتي فسّوطة ومعليا بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضدّ وزير المالية (رقم الملف 6591/06)، في 13 آب، لتمييزه بين السكان على خلفية القومية، ودعا الالتماس إلى دفع تعويضات عن الأضرار غير المباشرة لأصحاب المحال التجارية في قريتي فسّوطة ومعليا، غير المعرفتين (عملاً بـ "الأمر المؤقت" وأنظمة ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات) على أنهما ضمن "بلدات الأطراف". ارتأت وزارة المالية، في منتصف شباط 2007، أن تستجيب لمطلب إدراج 27 بلدة أخرى ضمن "بلدات الأطراف"، ومن ضمنها القرى العربية الأربعة المذكورة أعلاه، قبل أن تتوصل المحكمة العليا إلى قرار بهذا الشأن.

التمس كل من عضو الكنيست يوسي بيلين وجمعية جوده السلطة وآخرين، في 25 تمّوز 2006، إلى المحكمة الإسرائيلية العليا لتقوم بإلزام رئيس الحكومة بالإعلان رسمياً عن الحرب. وجاء في الالتماس أنّ الحكومة ترفض الإعلان الرسمي عن الحرب لاعتبارات اقتصادية، بهدف التنصّل من دفع تعويضات للمتضررين من الحرب في منطقتي الشمال وحيفا.

كذلك جاء في الالتماس أنّ قرار سنّ الحرب لم يوضع على طاولة الحكومة لمناقشته، ولم يجز تسليمه للكنيست، خلافاً لما تنصّ عليه المادة 40 من قانون أساس الحكومة. رفضت المحكمة الالتماس في 2 آب 2006، بذريعة أنّ العمليات العسكرية في الشمال هي بمثابة نشاط دفاعي بادرت إليه دولة إسرائيل، وهو ما لا يتضارب مع لغة القانون. إلى جانب ذلك، جاء في شرح رفض الالتماس أنّ الإعلان الرسمي عن الحرب إسقاطات على الصعيد الدولي، وحيث إنّ حكومة إسرائيل مسؤولة عن علاقات الدولة الخارجية وعن قوّات الأمن، يتعيّن إذاً تقبّل حقيقة أنّ من شأن الإعلان الرسمي عن الحرب وُضِع عراقيل أمام دولة إسرائيل على صعيد العلاقات الدولية. كذلك، رُفض الالتماس لأنّ حكومة إسرائيل قامت فعلاً بتزويد لجنة الخارجية والأمن والكنيست وأعضائها بقرار العملية العسكرية في شمال البلاد، لهذا ليس ثمة أساس للدعوات التي ظهرت في الالتماسات الثلاثة التي قدّمت بهذا الشأن، والتي ادّعت أنّ لجنة الخارجية والأمن وأعضاء الكنيست لم يبلغوا بالعملية. وقد أشارت القاضيتان في القضية أنّ المتضررين من الحرب من بين سكان الشمال يستحقّون تعويضات ومساعدات مباشرة وغير مباشرة.

إنّ الأساس القانوني في إسرائيل لإعلان حرب يقوم على المادة 40 في قانون أساس الحكومة في تعديلها الأخير، حيث تشير المادة إلى ما يلي:

أ) لا تفتح الدولة الحرب دون قرار حكومي بهذا الشأن.

ب) لا تحدّ هذه المادة من النشاطات العسكرية المطلوبة لأهداف الدفاع عن الدولة وتأمين سلامة الجمهور.

ج) يجري تحويل الإعلان عن صدور قرار الحكومة بشأن فتح حرب عملاً بالمادة الصغرى "أ" للجنة الخارجية والأمن في الكنيست في أسرع وقت ممكن؛ ويحوّل رئيس الحكومة الإعلان في أقرب وقت ممكن إلى جلسة الكنيست؛ ويجري تحويل الإعلان حول النشاطات العسكرية كما جاء في المادة الصغرى "ب" إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في أسرع وقت ممكن.

وعليه، من الواضح أنّ اندلاع حرب يتعيّن أن يعتمد على قرار للحكومة، ويتعيّن الإعلان عن ذلك وتحويل هذا الإعلان إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست وإلى جلسة الكنيست. ولكن، من الواضح كذلك أنّه ثمة نشاطات عسكرية أخرى ضرورية للدفاع عن الدولة وتأمين سلامة الجمهور لا تستدعي قراراً حكومياً أو تحويل إعلان بهذا الشأن إلى الكنيست. إنّ اتخاذ القرار بشأن نشاطات عسكرية كهذه خاضعة لأحكام "قانون الأساس الجيش" (1976). فعلاً يخضع القانون الأساس هذا الجيش لسلطة الحكومة، ولكنّه لا يفرض عليه واجب اتخاذ القرار أو تقديم تقرير، وفي ضوء غياب تدخّل حكومي يجري اتخاذ القرار بشأن نشاطات الجيش بين وزير الأمن (المستوى السياسي الذي عيّن لرئاسة الجيش) ورئيس الأركان (المستوى القيادي الأعلى في الجيش).

ولكن يبقى السؤال الأساسي الذي يجب توجيهه: هل نشاطات الجيش الإسرائيلي التي جرت في لبنان هي بمثابة حرب؟ يتعيّن على المحكمة النظر إلى هذه المسألة -وهي ليست بسيطة، إذ ليس ثمة تعريف واضح ومتفق عليه للمصطلح "حرب". كذلك على المحكمة أن تقرّر بشأن المادة الصغرى 40أ في ما إذا كانت صالحة عندما تبادر دولة إسرائيل إلى الصراع العسكري، فقط، أم إنّها صالحة في الحالات التي تدافع الدولة عن ذاتها من النشاط العسكري الموجه ضدها. يمكن تفسير هذه المادة على أنّها تعني الحالات التي تبادر فيها دولة إسرائيل إلى النشاطات العسكرية، لا الحالات التي تدافع فيها الدولة عن ذاتها. لا يتعيّن على الحكومة أن تعرض قرارها بشأن نشاط عسكري أمام الكنيست، كما تشير المادة الصغرى 40ج، لماذا، إذا، رأت الحكومة أن تعرضه أمام الكنيست إن لم تكن تلك حرباً وإمّا مجرد نشاطاً عسكرياً؟

إسرائيلياً، ثمة مصدران لفشل حكومة إسرائيل في إدارة عدوانها الأخير على لبنان. ينبع الأوّل من خصائص القيادة السياسية الحاكمة وعدم تملكها من المسائل الإدارية؛ وينبع الثاني من هيمنة مراكز معينة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية لها تبعاتها البالغة على إدارة الجبهة المدنية للحرب. أمّا في حالة السكّان العرب في البلاد، فيضاف مصدران آخرا: الأوّل هو التمييز البنيوي القائم في إسرائيل ضدّ السكّان العرب؛ والثاني يعود إلى يهودية الدولة، وهو ما تجلّى شديد تجلّي في تجنيد الأموال من الجاليات والمنظمات اليهودية والصهيونية في العالم لصالح السكّان اليهود فقط في الدولة، وحرمان السكّان العرب منها، علماً بأنّ "اتحاد الجاليات اليهودية" في الولايات المتحدة، من خلال الوكالة اليهودية، كما أشرنا أعلاه، قدّم المساعدة لبعض البلدات العربية خلال الحرب. ولكن من يجنّد هذه الأموال فعلياً هي وزارة الخارجية، وهي مؤسسة حكومية، ولا تجني الدولة الأموال والمساعدات من مصادر أخرى،

عربيّة أو غير عربيّة، لصالح السكّان العرب (ولا تسمح للأخريين بِجَنِّها). وكما لمسنا أعلاه، فقد جنّدت الدولة، بأذرعها المختلفة، العديدَ من الميزانيات والمساعدات للسكّان اليهود ولسلطاتهم المحليّة، متذرّعةً بأنّ هذه الأموال جاءت من مصادر غير حكوميّة.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم جميع الطلبات الرسميّة التي تقدّمت بها القيادات العربيّة القطريّة والمحليّة لنقل المنشآت العسكريّة من جوار البلدات العربيّة، تستمر السلطات الإسرائيليّة ببناء مثل هذه المنشآت بمحاذاة البلدات العربيّة، بل وتعزّزها وتزيد منها، أيضاً. على سبيل المثال، تستعدّ وزارة الأمن الإسرائيليّة، في هذه الأيام، للبدء بتحضير مئات الدوّمات الواقعة شرق مستوطنة هوشعيا⁷ المحاذية للأحياء الشماليّة الغربيّة لمدينة الناصرة والأحياء الغربيّة لقريتي الرينة والمشهد، لإقامة منطقة عسكريّة ضخمة على تخوم هذه البلدات. ويجري حالياً تحويل خرائط هذه المنطقة العسكريّة إلى اللجنة اللوائيّة. وقد أكّد راسم خماسي (مخطّط المدن والخبير في التخطيط) هذه المعلومات، وأوضح أنّ إقامة المعسكر أصبحت أمراً واقعاً تقريباً، إلا إذا جرى تعليقها قانونياً لأسباب مختلفة. وأضاف أنّ إقامة معسكر من هذا النوع على تخوم الناصرة والرينة والمشهد وكفركنا سيكون لها بالغ الأثر على جميع النواحي الصحيّة والبيئيّة، وسيكون عائقاً كبيراً أمام تطوير المنطقة وإقامة متروبولين عربيّ يضمّ الناصرة والرينة والمشهد وكفركنا، ذلك المتروبولين الذي من المتوقع أن يضمّ نحو 250 ألف عربيّ في العام 2040، حيث يأتي هذا المخطّط الجديد لإنشاء منطقة عسكريّة في هذا المكان، ليضع هذا المتروبولين بين فكّي كباشة: الفكّ الشرقيّ مستوطنة "نتسيرت عيليت"، والفكّ الغربيّ مستوطنة "تسيبوريت" ومستوطنة "أوشعيا" والمنطقة العسكريّة المزمع إقامتها (كلّ العرب، 17 تشرين الثاني 2006).⁷

وقد شجبت قيادات سياسيّة عربيّة قطريّة عديدة حقيقة وجود الآليات العسكريّة بمحاذاة البلدات العربيّة، وأتھموا إسرائيل باستخدامها السكّان العرب دروعاً بشريّة. على سبيل المثال، نشر أحد نواب الكنيست العرب (عبّاس زكّور) يوم الأحد (6 آب) بياناً جاء فيه "أنّ الجيش الإسرائيليّ يتّخذ له من القرى والبلدات العربيّة في شمال إسرائيل منصات لدباباته التي تطلق نيرانها باستمرار باتجاه الجنوب اللبناي". واستنكر النائب بشدّة "وجود الدبابات الإسرائيليّة على مقربة من البلدات العربيّة"، مؤكّداً أنه "لا يستبعد أن تكون صواريخ الكاتيوشا التي يطلقها حزب الله على القرى العربيّة في الشمال تأتي كردّ فعل على قذائف الدبابات التي تنطلق من المكان، وهو ما يتخوّف منه المواطنون العرب في ترشيحا وعرب العرامشة" (موقع "بانيت" وصحيفة "بانوراما"، 7 آب 2006).

⁷ مستوطنة هوشعيا هي مستوطنة أقيمت في العام 1980 كتجمّع لفرقة شبيبة عسكريّة تدعى "ناحال"، وفي العام 1983 أعلن عنها كبلدة مجتمعيّة دينية صهيونية، أقيمت على أراضي قرية صفوريّة، وهي بمحاذاة الحيين الشمالي والغربي لمدينة الناصرة وبمحاذاة القرى، المشهد والرينة وكفركنا.

”كلّ البلاد جبهة“: الفصل الوهمي بين الجبهة العسكرية والجبهة الداخليّة

في الآونة الأخيرة، تعزّز الرأي الذي مفاده أنّ مقاومة حزب الله للحرب الإسرائيليّة على لبنان قد أطاح نهائياً بمركّب بالغ الأهميّة من مركّبات مفهوم الأمن الإسرائيليّ، مركّب يرى، لشتّى الأسباب، الإستراتيجيا الهجومية الحدّ الفاصل النهائي والأقصى في حروب إسرائيل.⁸ فقد هيمن تمايز واضح بين الجبهة (”حزيت“)، وهي عسكريّة، وبين الجبهة الداخليّة (”عورف“). نظر هذا الفصل إلى الجبهة الداخليّة على أنّها مجرد أداة لخدمة الجبهة العسكريّة. جاء في أقوال بالغة الأهميّة في هذا الصدد، لرئيس الأركان العامّة يغثال يدين، في مجلس الدفاع المدنيّ الأوّل الذي عُقد في العام 1952، أنّ ”الجبهة الداخليّة هي ركيزة الجيش الإسرائيليّ. كلّ الشعب جبهة، الجبهة الداخليّة هي الأساس المتين الذي يضمن خروج وعودة مقاتلينا عندما نحافظ عليها سالمة ومحصنة وقوية“.

جاءت هذه الإطاحة بعد أنّ اختبرتها إسرائيل في حرب الخليج الثانية (1990-1991)، حيث أصبح جليّاً أنّ الجبهة الداخليّة المدنيّة الإسرائيليّة أصبحت هدفاً مركزياً في الحرب. يتعزّز ذلك، كما يخبرنا المقدّم آفي بيتسور في ضوء سواد فكرة أنّ ”القصف الإستراتيجي“ على الجبهة الداخليّة المدنيّة الإسرائيليّة يُفضي إلى انهيار النظام الإسرائيليّ بأكمله وإخضاع قوّته العسكريّة. كذلك، يطلعننا بيتسور على هيمنة مفهوم بارز في العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة، مفهوم يستند إلى ”ثقافة إستراتيجية“ هجومية تتجاهل تلك الدفاعيّة تقريباً في كلّ مجال من مجالات الحياة. وعليه، فقد جرى إهمال الوجهين الدفاعيين، الدفاع السلبيّ الخامل والدفاع الإيجابيّ الفعّال.

حتّى حرب الخليج الثانية، كان ميزان الرعب لا يزال لصالح دولة إسرائيل وعقيدتها العسكريّة. ولكن جرى خرق هذا الميزان في حرب الخليج الثانية (1990-1991). أمّا اليوم، وبفعل مقاومة حزب الله تحديداً، فإنّ هذا الميزان لم يعد قائماً. من هنا، من الواضح أنّ التهديدات في الحرب المقبلة هي -في الأساس- صاروخية معدّة وموجّهة صوب الجبهة الداخليّة المدنيّة.

لذا، فقد أدرك بعض القادة الإسرائيليين، في الآونة الأخيرة، أنّه عليهم الاعتماد أكثر فأكثر على المفهوم الدفاعي، أي الاهتمام بالجبهة الداخليّة المدنيّة، من خلال تجهيز الأولاد والمعلّمين والأهالي والسلطات المحليّة وتشبيد الملاجئ والغرف الواقية والكمادات الواقية ومناطق الإخلاء، وأن تهتمّ برزمة تحصين لكلّ احتياجات المواطنين أمام التهديدات. ويدعو بيتسور إلى تحويل مهمّة الدفاع السلبيّ من الجهات العسكريّة إلى جهات مدنيّة أو غير عسكريّة.

8 راجع -على سبيل المثال- مقالة آفي بيتسور، وهو مقدّم (لفتنان كولونيل) في جيش الاحتياط ومحاضر في جامعة بار إيلان: آفي بيتسور، ”الجبهة الداخليّة كجبهة حاسمة“، الفشل الإسرائيليّ في لبنان: آراء إسرائيلية حول الأداء العسكري، إعداد وتقديم أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية رقم 36، رام الله: مدار - المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة، أيلول 2006، ص 58-60.

اللجنة الفرعية للجنة الخارجية والأمن في الكنيست - التقرير الأولي⁹

في ضوء استمرار المعارك في شمال البلاد، بدا للعيان واقع جديد ومركب وغير مألوف في إسرائيل. فقد تبين، أولاً بأول، أنه في ضوء تحويل الجبهة الداخلية إلى جبهة إضافية إبّان الحرب وجبّ تدويت فكرة أمنية أخرى مغايرة تختلف عن تلك التي عهدتها المجتمع الإسرائيلي في السابق، فكرة تتطرق إلى الحياة المدنية، أيضاً، ساعة الحرب. إن هذا التحوّل الذهني هو الذي دفع رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست إلى التوصية، أمام اللجنة خلال الحرب في 30 تمّوز 2006، بإقامة لجنة فرعية لفحص جاهزية الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ، برئاسة عضو الكنيست عامي أيلون (من كتلة العمل-ميماد). فبعد مضيّ أسبوعين على الحرب الإسرائيلية على لبنان، طلب رئيس لجنة الخارجية والأمن، عضو الكنيست تساحي هنجيبي، من رئيس اللجنة الفرعية، في 26 تمّوز 2006، طلب إعداد تقرير يفحص ويراقب ويوجّه النقد المتعلّق بجاهزية الجبهة الداخلية في دولة إسرائيل في حالات الطوارئ. ورأت اللجنة الفرعية أنّ عدم تطرق لجنة الخارجية والأمن إلى مواضيع تتصل بالجبهة الداخلية حتّى هذه المبادرة بالدرجة ذاتها التي تتطرق بها إلى مواضيع ذات صلة مباشرة بجهاز الأمن، بشتّى دوائره، تشير إلى خلل في عمل اللجنة. إنّ هذا الخلل، كما ترى اللجنة الفرعية، هو بمثابة دليل على الذهنية السائدة والمخطنّة التي تستند إليها السلطان التنفيذية والتشريعية، بخصوص التحضير لحرب أو لمواجهات عسكرية من هذا النوع.

إلى جانب رئيس اللجنة الفرعية، عضو الكنيست عامي أيلون (اللجنة التي أوكلت إليها وظيفة إعداد التقرير)، تشكّلت اللجنة الفرعية من ستّة أعضاء كنيست آخرين هم: يتسحاق أهرونوفيتش (يسرائيل بيتينو)؛ بيني ألون (رئيس قائمة إيهود ليثومي-مفدال)؛ متان فيلناتي (كتلة العمل-ميماد)؛ يسرائيل حسون (يسرائيل بيتينو)؛ ليمور ليفنات (الليكود)؛ عتنييل شيلر (كديما).

قدّم رئيس اللجنة الفرعية تقريره في 12 أيلول 2006 لرئيس لجنة الخارجية والأمن. وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة الفرعية ليست بمثابة لجنة تحقيق، وعليه تقتصر وظيفتها على مراقبة ونقد عمل الحكومة وأدائها المختلفة ولجنة الخارجية والأمن. إضافة إلى ذلك، يتبغى تقرير اللجنة الأولي الإشارة إلى الإخفاقات والأخطاء التي وقعت في مجمل مناحي جاهزية الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ، وذلك على أمل تصويبها واستخلاص العبر. يرمي هذا التقرير الأولي إلى تلخيص المرحلة الأولى من عمل اللجنة الفرعية، منذ إقامة اللجنة حتّى كتابة التقرير. وقد أشار التقرير إلى أربع نقاط أساسية ركّزت جهودها حولها، وهي على النحو التالي:

1 - "كما في الحرب الجارية حالياً، كذلك في الحروب المستقبلية القادمة، فإنّ الجبهة الداخلية قد تحوّلت وسوف تتحوّل مستقبلاً، أيضاً، إلى جبهة حربية بعد أن سلّمت في الماضي الجبهة الداخلية من أعراض الحرب ومصائبها. بكلمات أخرى، في الحرب الدائرة رحاها حالياً هنالك جبهة مدنية وجبهة عسكرية، لهذا فكما أنه علينا التحضّر والتدرّب وإدارة الجبهة العسكرية، علينا التحضّر والتدرّب وإدارة الجبهة المدنية، أيضاً. فمثلما أنشأنا مجلساً أمنياً عسكرياً مصغراً، علينا كذلك إقامة مجلسٍ أمميّ مدنيّ مصغّر. إنّ هذا الفهم للحرب يُمكننا من إدارة نقاشٍ مصيبٍ وأكثر مطابقةً للواقع المنكشف أمامنا في هذه الحرب وللإستعداد للحرب القادمة" (ص 2).

2 - "إنّ وظيفة القيادة السياسية بالغة الأهمية، في ما يتعلّق بالانتقال من الحالة الاعتيادية إلى حالة الطوارئ. وهي تتلخّص في إعادة تعريف الحالة المستجدة. على صعيد الجبهة المدنية، كان إخفاق الحكومة في تشخيص الواقع أو الحالة المستجدة المترتبة على الانتقال من الحالة الاعتيادية إلى حالة الطوارئ، كان -في رأبي- السبب المركزي لفشل الحكومة (بأدائها المختلفة) المستمرّ في المعالجة أو التعاطي مع الحالة. كذلك لم تُعتدّ أنظمة وخطط لحالات الطوارئ في الوزارات والدوائر المختلفة؛ فلم تنتقل الحكومة من الحالة الاعتيادية إلى حالة الطوارئ. هذا الأمر -في حدّ ذاته- هو بمثابة فشل؛

9 إسرائيل، لجنة فحص جاهزية الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ - تقرير أولي. الكنيست، اللجنة الفرعية لفحص جاهزية الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ، لجنة الخارجية والأمن، أيلول 2006 (متوافر في موقع الكنيست الرسمي باللغة العبرية: <http://www.knesset.gov.il/committees/heb/docs/bitachon06.htm>).

إذ لم يجر تشخيص الواقع على أثر المستجدات الحاصلة، وهو ما يعيق عملية تحديد الحاجات النابعة منه. وقد نتج عن هذا الفشل أن شعر الجمهور بعامة بعجز شديد وبتلقيه إصابة بالغة، إضافة إلى المس بعمل السلطات المحليّة والفئات السكّانية الضعيفة بشكل خاصّ“ (ص 3).

3 - ”ينبغي أن ينطلق التشخيص والتحضير وتفعيل الأجهزة والدوائر المختلفة من نقطة تفترض أولويّة حاجات المواطن، لا حاجات السلطة المحليّة“ (ص 3).

4 - ”إنّ حالة الطوارئ تتطلّب تفعيل جسم واحد (Integrator) يتحلّى بصلاحيات ومسؤوليّة شاملة وإدارة الجانب المدني للحرب. يجب أن تكون لدى هذا الجسم الواحد تصوّر شامل ودقيق عن الواقع. يفترض أن يقوم هذا الجسم بتحديد الاحتياجات الضروريّة للسكان، ووضع معايير للمساعدة ووضع سلّم أولويّات، وتوجيه وإرشاد الأذرع التنفيذية. وقد فشلت الحكومة في هذه المهمة فشلاً ذريعاً. وفي واقع الأمر، حين أدير الجانب المدني للحرب الأخيرة، لم يكن هنالك ’صاحب بيت‘ واحد، بل مجموعة كبيرة من الأجهزة والأجسام التي نشطت في الوقت ذاته. فقد عمل الجهاز بأكمله بعدة رؤوس، دون جسم واحد يقوم بتنسيق العمل القوميّ ويرسم صورة شاملة، واستناداً إلى ذلك يقوم بتوجيه الأجسام والدوائر الأخرى في العمل“ (ص 3).

وتوقّف تقرير اللجنة عند النقطة المركزيّة الأولى، وفيما يلي نصّها نقلاً عن تقريرها الأوّل:

إدارة خاصّة لحالة الطوارئ (م.ل.ج.)

إنّ ”الإدارة الخاصّة لحالة الطوارئ“ هي جسم شامل، يشارك في تركيبته مجموعة كبيرة من الممثلين للوزارات المختلفة، يترأس لجنته العليا وزير الأمن، يهدف إلى أن يكون بمثابة جسم منسّق ومركّز لكافة نشاطات الدوائر في السلطات المحليّة والمركزيّة حين تضرّر الجبهة الداخليّة بحيث يلحق الضرر بالحياة اليومية العاديّة. لم يجر اعتماد هذا الجسم إبّان الحرب في شمال البلاد. في سياق النقاش الذي دار بعد أسبوعين من الحرب مع وزير الأمن، بشأن الإدارة الخاصّة لحالة الطوارئ، تقرّر عدم تنشيط هذا الجسم، وذلك خلافاً لطلب بعض الدوائر. ترى اللجنة أنّه كانت هنالك حاجة لأن تتخذ الحكومة قراراً بشأن تنشيط هذا الجسم وأن لا تعتمد على قرار وزير الأمن.

بدلاً من تنشيط الإدارة الخاصّة لحالة الطوارئ، أقيم جسم آخر يطلق عليه اسم ”مركز إدارة قوميّة“ (م.ن.ل.). أقيم هذا المركز بعد نحو أسبوعين من بدء الحرب (وتحديداً في 24 تمّوز 2006) بغية الاهتمام باحتياجات السكّان المدنيّين. خرجت اللجنة بانطباع يتلخّص في أنّ هذا المركز أقيم لهذا الغرض حصراً، ولم يُمنح صلاحيات أو حُطط عمل محدّدة. كذلك يكتنف هذا المركز مقدار وفير من عدم الوضوح بشأن آليات اتّخاذ القرار. وقد استنتجت اللجنة أنّ هذا المركز لم يزود السلطات المحليّة بأيّ معلومات حول سلّم الأولويّات والمعايير الواضحة والشفافة التي من المفترض اتّباعها بخصوص الاهتمام بالسكّان المدنيّين أو إخلاءهم في حالة الطوارئ. لم ينجح هذا المركز في بلورة صورة واضحة عن الواقع القائم، بل اعتمد اعتماداً كليّاً على ما وفّرت له السلطات المختلفة من معلومات. ولأنّ غالبية هذه السلطات لم تنجح في وضع تعريف دقيق للواقع، انتقل هذا التعريف غير الدقيق للواقع إلى هذا المركز، ممّا أسفر عن تولّد فجوة واسعة بين هذا التعريف والواقع القائم فعليّاً.

إنّ عدم تنشيط الإدارة الخاصّة لحالة الطوارئ قد ترك فراغاً، وخلق حالة من التشكّك في عمل الدوائر الحكوميّة المختلفة، إذ غاب الجسم الذي من المفروض أن يقوم بوظيفة التنسيق والتوجيه للدوائر والأجسام كافة، وتوفير الخدمات الأساسية. ساهم هذا الغياب مساهمة بالغة ”في خلق ضائقة حقيقية، وفي حالات عديدة خلق شعوراً باليتم والهجران عند قطاعات كبيرة من السكّان“ (ص 4-5).

كذلك توقفت اللجنة عند تاريخ إقامة قيادة الجبهة الداخلية ووظائفها. وفيما يلي تلخيص لبعض النقاط الهامة التي ظهرت في أدبيات حول تاريخ تطوّر هذه القيادة وفي التقرير.

قيادة الجبهة الداخلية

أقيم مقر قيادة الجبهة الداخلية في شباط 1992، بموجب قرار اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي من 13 تشرين الثاني 1991. أما تعريف "قيادة الجبهة الداخلية"، فنصت عليه أحكام "القيادة العليا" في الجيش. ومن بين جملة أهداف "قيادة الجبهة الداخلية" إدارة الخدمات المدنية والتحوّل إلى السلطة المهنية العليا في ما يتعلق بمواضيع الدفاع المدني كما عرفها القانون.¹⁰ يقف على رأس قيادة الجبهة الداخلية قائد يخضع لسلطة رئيس الأركان وينفذ تعليمات وزير الأمن في المجالات التي تقع ضمن صلاحيته كرئيس شعبة الدفاع المدني. وقد توقفت أحكام القيادة العليا في الجيش عند تعريف صلاحيات قائد الجبهة الداخلية وتفصيلها.¹¹ كذلك، وقعت على عاتق قيادة الجبهة الداخلية وظائف أخرى وفق المرسوم الإداري المتعدد الوزارات ذي الرقم 146، والذي وقّعت عليه قيادة الجبهة الداخلية وقيادة إدارة حالة الطوارئ (م.ل.ج.) القطرية في كانون الأول عام 2004.

وجاء في المرسوم الإداري حامل الرقم 146 أن قيادة الجبهة الداخلية "في حال حصول هجوم متواصل على بلدات تقع ضمن نطاق منطقة قيادة الجبهة الداخلية، بحيث يتبدّل نمط الحياة الاعتياديّ بدلاً بالغاّ إلى حدّ عدم قدرة السكّان على الخروج من بيوتهم أو من ملاجئهم، للتزوّد بالموادّ الضرورية اللازمة، أو للحصول على خدمات ضرورية، وحيث لا تستطيع السلطات المحليّة التحرك للقيام بأعمالها، تقوم قيادة الجبهة الداخلية بمّد يد العون من خلال وحداتها في المهامّ الواقعة ضمن مسؤوليّة السلطات المدنيّة، مثل توزيع الغذاء والماء التي توقّرها الدوائر المدنيّة، وتقديم العلاج الطبيّ للمصابين بفعل نشاط العدو، والعمل مع السكّان الواقعين تحت الضغط والسكّان الذين في الملاجئ، ومّد يد العون لمراكز المسنّين، والفئات السكّانية الضعيفة وغيرها، أيضاً" (ص 4).

ولاحظت اللجنة أن "الوضع الذي كان قائماً في منطقة الشمال إبّان الحرب الأخيرة قريب جداً ممّا يصفه هذا المرسوم الإداريّ ذو الرقم 146، حيث تبدّل نمط الحياة، على نحو بالغ، في العديد من البلدات، ولم يستطع السكّان الخروج من بيوتهم أو من الملاجئ التي يحتمون بها، ولم تقدّم بعض السلطات المحليّة الخدمات الضرورية لمواطنيها. بحسب المرسوم الإداريّ 146، كان على قيادة الجبهة الداخلية التدخل لملء هذا الفراغ" (ص 4).

وخلال تنقل أعضاء اللجنة الفرعية بين البلدات المختلفة، تلقّت اللجنة العديد من الانتقادات والشكاوى حول نشاط قيادة الجبهة الداخلية في البلدات.

10 أما تعريف "الدفاع المدني" كما يبيّنه القانون الذي يحمل الاسم ذاته، فيشير إلى الخطوات المتخذة ابتغاءً لتوقي إزاء أية هجمة أو خطر هجوم على السكّان المدنيّين، أو لحدّ من نتائج أيّ هجوم كهذا، باستثناء استخدام أسلحة ليست للدفاع عن النفس (المادة الأولى من قانون الدفاع المدني للعام 1951).

11 تتصل وظيفة قيادة الجبهة الداخلية بالأمور التالية: بلورة مفهوم الدفاع المدني؛ وضع خطط لجميع أرجاء الدولة وتنفيذها؛ إرشاد المنظمات المساعدة - ولا سيّما الإسعاف الأوّلي والإطفاء والإنقاذ- وتوجيهها للقيام بعملها في مجال الدفاع المدني؛ التنسيق في عمل الوزارات الحكوميّة، والسلطات المحليّة، والمصانع الحيويّة والضرورية في الدفاع المدني؛ تقديم الإرشاد للسكّان في ما يتعلق بالدفاع المدني؛ العمل كسلطة مخوّلة، كما هي معرّفة في قانون الدفاع المدني، في موضوع الملاجئ؛ نشر توجيهات وأحكام بشأن وضع حماية في المواقع التي توجد فيها موادّ خطيرة ومعالجتها، وإنشاء منظومة للكشف عن أماكن ملوّثة بموادّ حربيّة كيميائيّة وبيولوجيّة، وللعثور عليها وتنظيفها للسيطرة عليها؛ تشغيل صافرات إنذار؛ إقامة مديرية لوسائل الوقاية الشخصية للسكّان، ووضع أحكام وقواعد للحصول عليها وتنظيم مسألة توزيعها.

للمرة الأولى، منذ اندلاع المواجهات على الحدود اللبنانية، ينشر قائد الجبهة الداخلية في 23 تمّوز 2006، بعد الساعة التاسعة ليلاً، إرشاداته للجمهور باللغات التالية: العبرية والإنجليزية والروسية والفرنسية والإسبانية والأمهرية، ولم يجد متسعاً لنشرها بالعربية وحتى الإعلان عن وقف لإطلاق النار. حاول أن تدخل إلى موقع "قيادة الجبهة الداخلية" (www.1.idf.il/oref)، وستفاجأ بخانة تحمل الاسم "عربي" (وليس عربية أو العربية)، والمقصود هو الإشارة إلى الموقع باللغة العربية، ولكنها تحيلك إلى موقع آخر خاص بمكتب ترجمة يحمل اسم "فانوس"!! ولكن إن دخلت إلى الموقع باللغة العبرية، فسوف لك هذا ملفات مكتوبة بلغات عدة، منها الإنجليزية طبعاً، وكذلك الأمهرية، والإسبانية، والروسية، والصينية، والتايلاندية، والفلبينية، والتركية، والفرنسية، والعربية أيضاً. ولكن إن تدخل إلى جميع الملفات باللغات المختلفة، تكتشف أن الملفات المنقولة إلى العربية قليلة قياساً إلى ما بالعربية والإنجليزية. فعلى سبيل المثال، ثمة ملف مخصص لمسألة التوجيهات والتعليمات حول كيفية التصرف في زمن الهزات الأرضية منشورة بالعربية فقط. كذلك الأمر في ما يتعلق بالتوجيهات للفئة المسنة في المجتمع. ولكن من شأن هذه المنشورات باللغة العربية أن تفي بحاجة كبيرة: كراسة "يوميات الأطفال" لتسليّة الأطفال في أوقات وجودهم في الغرفة الآمنة أو الملجأ، وتوجيههم إلى السبل التي يتعين عليهم انتهاجها لتفادي الضرر والمعاناة، وهناك كراسة مكوّنة من مجموعة من أسئلة وأجوبة تتعلق بالطرق المفضّلة للتصرف في حالة الطوارئ أو الإصابة أو التوتر، وكراسة أخرى تحمل الاسم "دليل الوقاية للجنة العمارة السكنية" لإرشاد اللجان في العمارات السكنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكراسة ذاتها نُشرت أيضاً باسم "الوقاية في حالة الطوارئ: إرشادات إلى المواطن"، وإلى أن ثمة كراسة أخرى مخصصة للأشخاص المعاقين؛ وقد نشرت الكراسة ذاتها تحت اسم آخر: "معلومات لذوي الاحتياجات الخاصة".

ولكن المسألة الأساس في هذا الصدد هي كيفية توزيع ونشر هذه الكراسات والمعلومات والإرشادات، وإمكانية الحصول عليها؛ فهي مادة منشورة في موقع تابع للجيش الإسرائيلي ولا يجري توزيعها. فحتى إن توافرت إمكانية الوصول إلى الإنترنت، فلن يتجرأ العربي في البلاد أن يدخل إليه.

يخضع آلاف جنود الاحتياط لقيادة الجبهة الداخلية، ولم يُدعَ هؤلاء إلى الخدمة إبّان الحرب. وقد استنتجت اللجنة أنه لأسباب غير واضحة بما فيه الكفاية تقرّر أن لا يجري تعزيز لواء الشمال بقوى عاملة أخرى، على الرغم من الحاجة الملحة التي ظهرت في الواقع. ترى اللجنة أنه كان على قيادة الجبهة الداخلية تولي مسؤولية العمل على مهام تقع ضمن مسؤولية السلطات المدنية، ولكنها لم تستطع تحقيقها، مثل توزيع الغذاء والماء، والعلاج الصحي في الملاجئ، والعلاج النفسي، وغير ذلك. كان على قيادة الجبهة الداخلية ملء الفراغ الذي نتج. كان هذا واجبها بصورة عامّة، ووفقاً للمرسوم الإداري 146 بصورة خاصّة (ص 4).

كذلك وجدت اللجنة الفرعية، عند زيارتها في مدينتي كريات شمونه ونهاريا، أن المسؤولية عن الجانب العسكري والجانب المدني واقعة ضمن سلطة رئيس أركان لواء الشمال في الجيش الإسرائيلي، لا ضمن سلطة قيادة الجبهة الداخلية. وقد سبق أن أشار تقرير مراقب الدولة، ذو الرقم 44 للعام 1993، إلى هذه البلبلّة في الصلاحيات ومناطق نفوذ كل من رئيس أركان لواء الشمال وقائد الجبهة الداخلية. كذلك توصلت اللجنة الفرعية إلى نتيجة مفادها أن قيادة الجبهة الداخلية غير مدركة لحجم صلاحياتها ومناطق نفوذها في ما يتعلق بمسؤوليتها عن السكّان المدنيين في حالة الطوارئ (ص 12).

حتى حين أقيمت قيادة الجبهة الداخلية، لم يكن واضحاً تماماً الوضوح أنه يجب فعلاً أن تكون قيادة الجبهة الداخلية ضمن مسؤولية الجيش، لا ضمن مسؤولية مدنية. ترى اللجنة الفرعية أنه ينبغي معاينة مسألة هوية الجهة التي من الأفضل أن تخضع لها قيادة الجبهة الداخلية، حيث إن إدراجها ضمن مسؤولية الجيش تؤدي إلى ضبابية بشأن وظيفته، إذ هو جزء من المنظومة العسكرية من جهة، وهو المسؤول عن السكّان المدنيين من جهة أخرى (ص 13).

في 10 آب 2006، صرّح قائد الجبهة الداخلية أنه "ليس من مهامّ الجبهة الداخلية والحكومة تدليل المواطنين. ولهذا ترفض الجبهة الداخلية والحكومة إسكان السكّان الذين جرى إجلاؤهم في فنادق خشية أن يعتادوا على ذلك". لذا، تقرّر تقديم أقلّ كمّيّة ممكنة من الأغذية للسكّان، أيضاً. "عليهم القدوم وأخذ الغذاء بأنفسهم. إذا جئنا بالغذاء للسكّان في الملاجئ، فإننا بذلك نزيد من شعورهم بالعجز".¹²

الدوائر الحكوميّة

مع اندلاع المواجهات في الشمال، أقفلت العديد من الدوائر الحكوميّة في شمال البلاد (كوزارة الداخلية، والصحة، والرفاه الاجتماعي، والمساندة القضائيّة التابعة لوزارة القضاء، والمصارف، والبريد، والتأمين الوطني، وغيرها) أقفلت أبوابها، وجاء ذلك -بصورة عامّة- ثمرةً لقرار شخصي لضابط الأمن، أو لمدير الفرع المحليّ، دون مراقبة أو ضبط على الصعيد القطريّ. وأشارت اللجنة إلى أنّ "لقرار توقّف القطر والمواصلات العامّة في المنطقة الممتدّة في شمال حيفا كانت دلالة جماهيريّة عامّة وعميقة جدًّا، حيث ظهر شعور عامّ خلاصته [كما يبدو من خلال تقارير رؤساء السلطات المحليّة الذين اجتمعت معهم اللجنة الفرعيّة] أنّ الحكومة غابت عن شمال البلاد" (ص 15).

نقل السكّان

توصّلت اللجنة الفرعيّة إلى خلاصة مفادها أنّ خطة نقل السكّان لم تكن منظمّة بتاتاً، وقد جرى اختيار الأشخاص على نحو عشوائيّ. إنّ فشل الحكومة في هذا الموضوع بالغ الخطورة، حيث إنّ أولئك الذين يبقون في أماكن سكنهم الواقعة ضمن مناطق المعارك، أو التي تسقط بها أوبال القذائف، هم الفئة السكانية الضعيفة غير القادرة على الانتقال دون مساعدة (ص 16).

وسائل الوقاية

بعد حرب الخليج الثانية (1990-1991) ("عاصفة الصحراء"، كما يطلق عليها في المعجم العسكريّ الأمريكيّ)، وبعد أن جرى الهجوم على السكّان المدنيّين بصواريخ أرض-أرض، اتّضح أنّ أساليب الوقاية التي يتّبعها المدنيون لم تعد ملائمة للمكوث المستمرّ، ولا تحمي السكّان من هذه المخاطر، ومن مخاطر أخرى كاستعمال السلاح غير المشروع دولياً (راجع تقرير مراقب الدولة ذا الرقم 44 لعام 1993). لهذا، تقرّر في العام 1994 إلزام السكّان ببناء أحيزة محميّة (غرف وقائيّة) بدل الملاجئ، كما نصّ تعديل أنظمة الدفاع المدنيّ (مواصفات بناء الملاجئ) لعام 1990. ويجدر بالإشارة أنّ البناء الذي اعتمد قبل العام 1992 لا تدخل عليه تغييرات على صعيد الملاجئ العامّة والخاصّة (ص 17).

بحسب المادة 12(أ) في قانون الدفاع المدني، إنّ قيادة الجبهة الداخلية مَخُولَةٌ أَنْ توجّه أمرًا لكلّ سلطةٍ محليّةٍ لتشييد عددًا من الملاجئ العامّة في المكان والزمان اللذين تقرّرهما، وأنّ تهتمّ السلطة بأن تكون هذه الملاجئ في حالة يمكن استعمالها. هذا يعني أنّ صلاحية اتّخاذ قرار بناء الملاجئ واقعة ضمن صلاحيات قيادة الجبهة الداخلية، ولكن المسؤولية بشأن تنفيذ قراراتها واقعة ضمن صلاحيات السلطات المحليّة (ص 17).

في 30 تشرين الأوّل عام 2006، قدّم 29 نائبًا في الكنيست، من مختلف الكتل البرلمانيّة والأحزاب اقتراح قانون لتعديل قانون الدفاع المدني لسنة 1951، بحيث تتضمّن المادّة 14 فرضًا على السلطات المحليّة وعلى وزير الداخلية مراقبة الملاجئ الخاصّة مرّة في العام، ووجوب تحضيرها لحالات الطوارئ، لتكون في مستوى ملائم يمكن للسكّان المكوث فيها.

إضافة إلى الإخفاقات الحكوميّة العديدة العامّة، فإنّ المشاكل الأكثر خطورة التي واجهتها اللجنة موجودة في الوسط العربيّ. حيث وجدت أنّه في معظم البلدات العربيّة والأحياء العربيّة في المدن المختلطة (كالأحياء العربيّة في حيفا، والبلدة القديمة في عكا)، حيث أنّ الملاجئ العامّة نادرة. وفي البلدات العربيّة القليلة التي تتوافر فيها ملاجئ عامّة، فإنّ تلك هي القائمة في المدارس، فقط، والتي كانت تُستخدم غرّفًا تدريسيّةً، وهي أضيق من أن تستوعب طلاب المدارس أنفسهم. وفي بلدات أخرى، لم تكن الملاجئ العامّة بالحجم الذي يتيح لها أن تتسع لسكّان الهدف. وفي حالات عديدة، كانت الملاجئ العامّة، التي من المفروض أن تخدم السكّان، في حالة غير لائقة، وظروفها -على صعد عدّة- شديدة البؤس، وذلك على الرغم من أنّ السلطات المحليّة تتلقّى ميزانيّات سنويّة خاصّة لصيانة هذه الملاجئ العامّة (ص 17).

كذلك، إنّ اللحظة الفاصلة بين إطلاق صافرات الإنذار وسقوط القذائف، وبخاصّة في البلدات الشماليّة القريبة من الحدود، غير ناجعة بتاتًا (نحو دقيقتين)، كما أشارت إلى ذلك اللجنة الفرعيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحدّ الزمنيّ الفاصل بين لحظة الإنذار وسقوط الصواريخ العراقيّة على إسرائيل، في حرب الخليج الثانية (1990-1991)، كان يبلغ نحو ثلاث دقائق، مما كان يمكن السكّان من اتّخاذ وسائل الحيطة والاحتماء في أماكن واقية. أمّا في حالة الهجوم على لبنان، فإنّ هذه الدقائق لم تتوافر، مما يشير إلى النجاعة المحدودة للملاجئ. لعدم نجاعة صافرات الإنذار، تولّدت حالة وجدّ فيها العديد من السكّان أنفسهم يدخلون الملاجئ -باختلاف أنواعها- ولا يخرجون منها لعدّة أيام، ولربّما طيلة فترة المعارك. بعض السكّان أصيبوا ولقوا حتفهم وهم في طريقهم إلى الملاجئ. والخروج من الملاجئ كان بمثابة مخاطرة بحياتهم بالغة. لو استُخدم السلاح غير المشروع دوليًا، لكانت المشكلة أصعب بكثير. وفي العديد من الأماكن، لم تُسمع صافرات الإنذار ألبتّة، وذلك لغياب مثل هذه الصافرات في تلك الأماكن (ص 17-18). على سبيل المثال، في الضاحية الشماليّة الجديدة في مدينة عكا، لم يجر حتّى ليلة اندلاع المعارك توصيل الصافرات. وفي مدينة الناصرة، ادّعى قائد الجبهة الداخلية، اللواء يتسحاق غرشون، في معرض تقديمه عرضًا أمام الحكومة في 22 تمّوز، أنّه قد جرى توقيف عمل الصافرات بطلب من السكّان، لعدم رغبتهم في سماع الصافرات في أيام الذكرى والمناسبات الإسرائيليّة المختلفة. إلا أنّ بلدية الناصرة تقول إنّ الصافرات لم تعمل لأنها كانت معطّلة طيلة الوقت، كما أخبرهم بذلك قائد الجبهة الداخلية بعد سقوط الشهيدين يوم 19 تمّوز.¹³ وجرى توصيل الصافرات في الشاغور وسط المعارك، ولم تكن ناجعة إلا على نحو جزئيّ.

في 20 آب 2006، صادقت الحكومة الإسرائيليّة على قرار (رقم 393) الخطة الحكوميّة لإعادة تأهيل الشمال وحيفا ودعمهما، وقد نشرت الخطة المفصّلة في 12 أيلول 2006، وشملت عشرات المشاريع بقيمة نحو 4.25 مليار شيكل (ما يعادل نحو مليار دولار أمريكي)، يجري تجنيد 2.8 مليار شيكل منها من مصادر حكوميّة، تنقسم إلى قسمين: قسم هو بمثابة إضافة للميزانيّات القائمة -1.57 مليار شيكل-؛ وقسم آخر هو بمثابة تحويل من فروع معيّنة في ميزانيّات قائمة إلى هذه الخطة -1.19 مليار شيكل، ونحو 1.5 مليار شيكل سيجري جمعها من تبرّعات من خارج البلاد.

وقد صرّح شمعون بيرس، القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية، عند عرض خطة الحكومة لدعم منطقة الشمال بما يلي: "سوف يساهم تنفيذ الخطة في تعزيز الجليل اقتصادياً واجتماعياً، ويعيد ثقة السكّان ويساعد في انتقال فئة سكّانية ذات جودة عالية وقويّة من مركز البلاد إلى الجليل".¹⁴ كما صرّح المدير العام لديوان رئيس الحكومة، رعنان دينور، في 19 أيلول 2006، أنّه سوف يجري تخصيص نحو ثلث الميزانية لصالح السكّان العرب، وثلث آخر لصالح السكّان اليهود، والثلث الأخير سيخصّص لإنجاز مشاريع عامّة في منطقتي الشمال وحيفا. ولكن أشارت دراسة أعدّها مركز "مساواة" إلى أنّ النسبة التي حُصّصت فعلياً لصالح السكّان العرب في الشمال وحيفا لا تتعدّى 10%.¹⁵

14 نصّ الخطة متوافر في موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية (www.pmo.gov.il).

15 أمين فارس، خطط إعادة تأهيل الشمال بعد حرب لبنان والسكّان العرب، مركز مساواة، تشرين الثاني 2006 [بالعبريّة] (متوافر في موقع مركز "مساواة" التالي: <http://www.mossawacenter.org>).

الفصل الثالث

تصاطي

السلطات

المحليّة

والمؤسّسات

الأهليّة

العربيّة

إحدى أهم النتائج التي توصل إليها التقرير تتلخّص في عدم نجاعة المؤسّسات الأهليّة والسلطات المحليّة في حالات الطوارئ، كذلك التي شهدتها السكّان العرب في شمال البلاد في أعقاب الحرب الإسرائيليّة على لبنان. فقد اقتصر عمل السلطات المحليّة العربيّة على زيارة العائلات العربيّة المتضرّرة، وتوزيع المؤن التي وصلتها على نحو 23.3% فقط منهم، وفي حالات قليلة توجيه هينات وجهات مختلفة لمُد يد العون (كالوكالة اليهوديّة، وصندوق الصداقة إسرائيل-الولايات المتّحدة). وقد بدت الصورة أشدّ سلبية في حالة المؤسّسات الأهليّة العربيّة، فعلى الرغم من جميع النشاطات التي بادرت إليها غالبية الجمعيات القطريّة، لم تصل هذه النشاطات إلى أكثر من 16% من جمهور المتضرّرين العرب خلال العدوان وبعده.

بادرت العديد من المراكز والجمعيات العربيّة في البلاد إلى نشاطات مختلفة، منها ما يتّصل بالأطفال، وبالفتية، وبإقامة مراكز طوارئ وكرّاسات إرشاد، ولكن غالبية هذه الفعاليّات، وقد كانت جدّ متواضعة، ظهرت في الأيام الأخيرة للعدوان وبعد وقف إطلاق النار. وتجدر الإشارة إلى مجموعة من الجمعيات والحركات بادرت، في أعقاب العدوان، إلى إنشاء مركز عربيّ للتوجيه والإرشاد في حالات الطوارئ ("عطاء")، شاركت فيه: جمعية الجليل؛ لجنة الإغاثة الصحيّة القطريّة؛ عدالة؛ الأهالي؛ صوت العامل؛ جمعية الثقافة العربيّة؛ اتّجاه؛ رابطة السيكلوجيين العرب؛ رابطة أطباء الأسنان -وذلك بغية توفير خدمات استشاريّة وتوجيه وإرشاد في المجالات الصحيّة والقانونيّة والنفسيّة ذات الصلة بالعدوان وآثاره المختلفة. وفي وقت لاحق، أقام هذا المركز موقع إنترنت. كما بادر مركز "عطاء" إلى توفير نشاط ترفيهيّ للأطفال والأولاد والشبيبة، على هيئة مخيم صيفيّ متنقل في جنوب البلاد ووسطها، تخلّلتها فعاليّات ترفيهيّة. إضافة إلى ذلك، بادرت جمعيات أخرى عديدة (كجمعية الطفولة المبكرة) إلى إجراء نشاطات مشابهة ومتنوّعة للأطفال ولأبناء الشبيبة، منها كتابة مجموعة من أوراق العمل وكرّاسات للوقاية (للأهالي وللأطفال)، وتوزيع نحو 10 آلاف رزمة قرطاسيّة في البلدات العربيّة في شمال البلاد. إضافة إلى ذلك، شارك مركز الطفولة اللجنته القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل، لإقامة مبادرة سريعة لتدعيم عمل السلطات المحليّة العربيّة في شمال البلاد، بعد العدوان على لبنان. وقد أقيم طاقم مصغّر يعمل على التنسيق بين اللجنة القطريّة ولجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ ومنتمى مديري أقسام الرفاه الاجتماعيّ وبعض الجمعيات. كذلك بادر مركز "مساواة"، بعد انتهاء العدوان (17 آب)، إلى إقامة نشاط للأطفال من شمال البلاد ولعائلاتهم، في عدد من المنتزهات العربيّة في قرى في المثلث (في عارة وعرة -على وجه التحديد).

بمبادرة "اتجاه"، عُقد عصر الاثنين (24 تموز)، في مقر سفارة الاتحاد الأوروبي في تل أبيب، لقاء ضمَّ وفدًا عن بعض الجمعيات العربية مع الملحق السياسي والتجاري في سفارة الاتحاد الأوروبي مانويل جوفري ومسؤول البرامج أريك كالفين. رمى هذا اللقاء إلى إيصال رسالة وصوت المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل إلى الاتحاد الأوروبي، وتأكيد موقف المجتمع والمؤسسات الفلسطينية في مناهضة "العدوان الإسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، ومطالبة الاتحاد الأوروبي بالقيام بواجبه وبإيقاف الجهود لإيقاف العدوان وحماية الشعبين الفلسطيني واللبناني"، كما جاء في البيان الصادر عن أمير مخول (المدير العام لـ "اتجاه"). وجاء في البيان: "طرح أعضاء الوفد أوضاع البلدات العربية في الشمال وأوضاع الجماهير العربية عامة وخاصة لما تتعرض له من تحريض في هذه الأيام، إضافة إلى ضعف البنية الوقائية التي توفرها الدولة لهذه البلدات". وقد سبق هذا النشاط اجتماع مجموعة من ممثلي جمعيات عربية أقر سلسلة من الخطوات، بما فيها كتابة وثيقة تُرفع إلى الاتحاد الأوروبي والمحافل الدولية.¹⁶

إلى جانب ذلك، بادرت بعض السلطات المحلية العربية إلى بعض النشاطات، في الأسبوع الأخير للحرب، كزيارة المتضررين، وتوزيع المؤن والمناشير، وتنظيم مجموعة قليلة من الرحلات، إلى مدينة إيلات في أقصى جنوب البلاد، على سبيل المثال. وفي بعض البلدات، عُقد اجتماع لدائرة الرفاه الاجتماعي خرج بتوصيات لوضع سبل للوقاية ولتعزيز المؤسسات الخدمائية. ولكن على الجملة، إن السعي وراء البحث عن نشاطات وفَعاليات وخدمات قدّمها جميع السلطات المحلية لن يؤتي ثمره، وذلك أن مثل هذا السعي والجهد الكبير سوف يثمران قائمة متواضعة جدًا من النشاطات.

على السلطات المحلية، في حالات الطوارئ، أن تستمر في تقديم الخدمات للمواطنين القاطنين ضمن منطقة نفوذها، أملًا في تقليل الضرر الذي يمكن أن يمس حياة السكان الاعتيادية. وتنص المادة 149 من قانون البلديات، والمادة 123 في مرسوم السلطات المحلية (أ) لسنة 1950، والمادة 40ب في مرسوم السلطات المحلية (المجالس الإقليمية) لسنة 1958، تنص على ضرورة وجود لجنة طوارئ في كل سلطة محلية.

من ضمن الواجبات المفروضة على السلطات المحلية، في حالات الطوارئ، التحضير لتوزيع الأغذية والخدمات الأخرى (كالمواصلات والخدمات الصحية) على السكان؛ معالجة مسائل شتى -كهدم البنى التحتية أو تضررها ونقل السكان-؛ تأهيل طاقم من العمال خاص بحالات الطوارئ لمساعدة رئيس السلطة المحلية.

توصّلت اللجنة الفرعية للجنة الخارجية والأمن إلى نتيجة مفادها أن الفشل التنظيمي كان من نصيب عمل السلطات المحلية في كل ما يتعلّق بالمسائل المرتبطة بالسكان الماكثين في الملاجئ لفترة طويلة، كمسألة تقديم الغذاء أو الخدمات الصحية، أو نقل فئات سكانية ضعيفة، أو الاتصال، أو توفير الملاجئ، أو توفير المال (البنوك)، وتعزيز معنويات السكان في الملاجئ. ظهرت حالات بالغة الصعوبة، حيث جرى تجاهل مجموعة كبيرة من احتياجات السكان الصحية والغذائية. لم يكن الكثير من السلطات المحلية جاهزًا للاستمرار في تقديم الخدمات في حالات الطوارئ. لم تتوافر في بعض السلطات المحلية المعرفة للعمل وفق حالات الطوارئ.

جرى توزيع المواد الغذائية ضمن مجموعة كبيرة من السلطات المحلية. لم يكن هذا بفضل سياسة الحكومة، وإنما بفضل عمل بعض الجمعيات والمنظمات التطوعية. لولا عمل هذه الجهات التطوعية، لما كان في الإمكان توزيع الغذاء على السكان. وغالبية السلطات المحلية تلقت تبرعات ومعونات وغذاء من منظمات تطوعية مختلفة لصالح جميع السكان، لكن في حالات عديدة رفضت هذه السلطات توزيع هذه المواد الغذائية على السكان المحتمين في الملاجئ الخاصة، بحجة أنها تهتم فقط بالسكان الذين في الملاجئ العامة.

ظهر إخفاق على صعيد الإعلام ونقل المعلومات للسكان. في بعض الأماكن، وصلت معلومات متناقضة ومشوشة، لم يفهمها السكان، نحو: متى يمكن التوجُّه إلى أماكن العمل ومتى يُمنع ذلك؟ حتَّى متى يجب البقاء في الملاجئ وفي الغرف الآمنة؟ في مرحلة متأخرة نسبياً، ظهرت المعلومات بلغات غير اللغة العبرية. بدت الصورة قائمة، في عدَّة بلدات قامت اللجنة الفرعية بزيارتها، حيث لم يُجرِ تنسيق "إدارة حالة الطوارئ"، ولم تفتح الدوائر الحكومية أبوابها (كما جرى -على سبيل المثال لا الحصر- في الشاغور وفي قرية أبو سنان).

طُرحت أمام اللجنة الفرعية العديد من المشاكل، وفي ما يلي بعض منها:

1 - تغيَّب العديد من موظفي السلطات المحليَّة عن عملهم إبَّان الحرب، وترك كثيرون منهم بيوتهم كسائر السكان، وانتقلوا إلى خارج البلدة. وفي بعض الحالات شلَّ عمل السلطات المحليَّة.

2 - ادَّعى بعض رؤساء السلطات المحليَّة أنه في الأيام الأولى من الحرب أقفلت العديد من الدوائر الحكومية أبوابها، كمؤسسة التأمين الوطني وفروع للبريد. ويبدو أن ذلك قد حدث بفعل قرار ذاتي لهذه الدوائر أو هذا الفرع أو ذلك.

3 - عدم تزويد السكان بالاحتياجات الضرورية، مثل المواصلات العامة، والبنوك، وفتح صناديق المرضى والصيدليات أبوابها لساعات قليلة في اليوم، ومحطات الوقود.

4 - توزيع المواد الغذائية -توصَّلت اللجنة الفرعية إلى أنه في العديد من البلدات قامت جهات تطوعية وجمعيات بتوزيع المواد الغذائية على السكان. في بعض الحالات، قامت السلطات المحليَّة بمهمة التوزيع، لكنَّ عملها اتَّسم بعدم الانتظام وبالفضو.

5 - مساعدة نفسية - في بعض الأماكن (كالشاغور -على سبيل المثال)، لم يجرِ عرض اختصاصيين نفسيين على السكان الذين بالنسبة لغالبيتهم هذه هي المرة الأولى التي يواجهون فيها ضائقة من هذا النوع. فقد قامت اللجنة الفرعية بزيارة في مدينة الشاغور، والتقت بالعديد من السكان الذين كانوا بحاجة إلى علاج نفسي. لم يكن أمام مدينة الشاغور أية طريقة أو أداة لمساعدة هذه الفئة من السكان. لم تجد اللجنة ممثلية لقيادة الجبهة الداخلية أو إدارة حالات الطوارئ (م.ل.ح.) أو "وحدة تنسيق مع السلطات" (ي.ق.ل.ر.)، وبالطبع لم تجد أطباء نفسيين يمكنهم تقديم المساعدة للمحتاجين من بين السكان. لم يعرف أي من العاملين في البلدية إلى أين عليه التوجُّه للحصول على مساعدة من هذا النوع (ص 13).

توصَّلت اللجنة الفرعية إلى نتيجة مفادها أن الحكومة والسلطات المحليَّة، على الرغم من امتلاكهما للأدوات للتعامل مع حالات الطوارئ، لم يستعملوها مطلقاً (ص 13-14).

واستنتجت اللجنة الفرعية أن تجاهل بلغ ذروته في البلدات "العربية والدرزية". ورأت أنه "يجب التعامل مع الوسطين العربي والدرزي بصورة خاصة في ضوء ما اتضح خلال الحرب". وأضافت اللجنة: "يمكن القول، بصورة عامة، إن معالجة حالة الطوارئ في السلطات المحليَّة العربية والدرزية كانت بالغة الصعوبة، وذلك أن مستوى تدابير الوقاية منخفض، ومستوى الاستعداد متدنٍ على صعيد السلطة المحليَّة وعلى صعيد الأفراد، وكذلك بسبب شح المساعدات التي تلقَّتها من المنظمات التطوعية والمدنية خلال الحرب" (ص 13).

وجدت اللجنة الفرعية للجنة الأمن والخارجية مجالاً للإشادة بعمل المنظمات التطوعية والمتطوعين والمتبرعين الأفراد "الذين انكبوا على مساعدة سكان الشمال في كل مناحي الحياة. لا شك في أن هؤلاء قاموا بملاء فراغ كبير نتج عن عدم تحمُّل الدوائر الحكومية وإدارة حالات الطوارئ (م.ل.ح.).

وقيادة الجبهة الداخلية وبعض السلطات المحليّة لمسؤولياتها. ولكن تجدر الإشارة إلى غياب الجسم الحكوميّ، خلال فترة أيام الحرب، عن القيام بفحص احتياجات السكّان الحقيقيّة لملاءمة نوع التبرّع والمساعدة للمحتاجين منهم، بحسب معايير محدّدة وبالتساوي. في الواقع، وبحسب ما توصّلت إليه اللجنة الفرعيّة، عُرضت مساعدات مضاعفة من الجمعيات والمنظّمات الأخرى على فئات معيّنة، بينما لم تحصل فئات أخرى على أيّ منها. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الحكومة وحدها قادرة على أن تقوم بدور التنسيق بين جميع النشاطات والمؤسّسات والمنظّمات، وبضمنها الجمعيات والمؤسّسات الخيريّة المختلفة، وتوضيح الاحتياجات. وقد فشلت الحكومة في هذه المسألة فشلاً ذريعاً“ (ص 14).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة قامت بتخصيص نحو 30% (نحو 38 مليون شيكل) من الميزانيّة المخصّصة للسلطات المحليّة في شمال البلاد وحيفا، ضمن خطتها لإعادة تأهيل الشمال وحيفا لصالح السلطات المحليّة العربيّة، ولكن وكما عهدنا في السابق فإن هذه النسب والميزانيات غير حقيقية إذ لم تتحقّق في أرض الواقع.¹⁷

17 أمين فارس، خطط إعادة تأهيل الشمال بعد حرب لبنان والسكّان العرب، مركز مساواة، تشرين الثاني 2006، ص 28 [بالعربيّة] (متوافرة في موقع مركز "مساواة" التالي: <http://www.mossawacenter.org>).

الفصل الرابع المبادرات والأدبيات المختلفة

ظهرت العديد من المبادرات الخاصّة لجمعيات ودوائر أخرى مختلفة،¹⁸ منها ما اتّسم بالخدمائيّة، وهي قليلة، كعرض موادّ غذائيّة، أو نشاطات للأطفال، أو رحلات للأطفال وللأهالي إلى مدن في الجنوب أو البلدات العربيّة في وسط البلاد (المتلث)، التي توقّفنا عندها أعلاه؛ ومنها -وهو الجزء الأكبر- ما اتّسم بالتقارير أو استطلاعات الرأي. وفي ما يلي تفصيل لغالبية هذه المبادرات من النوع الثاني.

استطلاع رأي عامٍّ لمركز "مدى الكرمل"¹⁹

أجرى مركز "مدى الكرمل" استطلاع رأي عامٍّ لآراء السكّان العرب في إسرائيل حول أسباب وتأثير ونتائج الحرب الإسرائيليّة الأخيرة على لبنان، في الفترة الممتدّة بين العشرين والثالث والعشرين من آب، أي بعد مضيّ أسبوع تقريباً على إعلان وقف إطلاق النار، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1701.

كشفت نتائج الاستطلاع عن أنّ نحو 75% من المشاركين يعتقدون أنّ ممارسات الجيش الإسرائيليّ في لبنان هي بمثابة "جرائم حرب" تنبغي محاكمة المسؤولين عنها، وأنّ نحو 32% يحملون إسرائيل مسؤولية اندلاع الحرب، بينما يعتقد نحو 16% أنّ حزب الله هو المسؤول عن اندلاع الحرب، وهناك 32% يرون أنّ الطرفين يتحمّلان المسؤولية بالقدر ذاته. ويعتقد نحو 43% أنّ عمليّة أسر الجنديّين الإسرائيليّين لم تكن الدافع لاندلاع "الحرب"، وذلك أنّ الحرب الإسرائيليّة على لبنان كانت ستقع لا محالة -باعتقادهم. كما تشير النتائج إلى أنّ نحو 45% يعتقدون أنّ معنويّات السكّان العرب في إسرائيل قد ارتفعت في ضوء نتائج الحرب، مقابل 19% يعتقدون عكس ذلك، في حين أشار نحو 28% إلى عدم حدوث تغييرٍ في هذا الصدد.

وبشأن أهداف الحرب التي شنّتها إسرائيل على لبنان، يتفق نحو 52% من المستطلّعين مع الادّعاء القائل إنّ إسرائيل كانت تحقّق أهدافاً أمريكيّة إلى مدى بعيد في هذه الحرب.

أمّا على صعيد موقف الدولة من السكّان العرب في إسرائيل، فقد اعتقد نحو 23% أنّ معاملة الدولة للسكّان العرب سوف تسوء مستقبلاً، بينما يرى نحو 21% العكس من ذلك، ويعتقد نحو 33% أنّ الحرب لن تغيّر تعامل الدولة تجاه المواطنين العرب. كما أشار نحو 67% إلى أنّ دولة إسرائيل لم تعتزّ بالمواطنين العرب في الشمال خلال الحرب بنفس مستوى اعتنائها بالمواطنين اليهود.

18 تزامن الانتهاء من كتابة هذا التقرير مع صدور تقرير مشروع "نجمة الشمال" تحت عنوان "مواطنون في الجبهة: تقرير لتلخيص الفشل في التعاطي مع الجبهة الداخليّة في حرب لبنان الثانية من وجهة نظر مدنيّة" (شباط 2007)، الذي بادرت إليه جمعية "شتيل"، ولم يتسنّ للكاتب الأطلاع على التقرير بكامله لضيق الوقت، ولكن إثر إطلاعه على التقرير نقول إنّ جميع النتائج التي يشير إليها هذا التقرير معروضة بشكل أو بآخر في هذا التقرير المعروض بين أياديها. يمكن الحصول على تقرير مشروع "نجمة الشمال" عبر زيارة موقع "شتيل" التالي: www.shatil.org.il.

19 متوافر في موقع مركز "مدى الكرمل": www.mada-research.org.

قد أظهر الاستطلاع أنّ وسائل الإعلام العربيّة، لا سيّما القنوات الفضائيّة، كانت المصدر الأهمّ لدى السكّان العرب في إسرائيل للتزوّد بالمعلومات عن الحرب، كما أنّها حظيت بمصداقيّة عالية بنظرهم، حسبما يُستدلّ من هذه النتائج، إذ تبيّن أنّ نحو 69% اعتمدوا الفضائيات العربيّة كمصدر أوّل للمعلومات عن الحرب، بينما حظيت القنوات الإسرائيليّة بهذا الاهتمام في صفوف نحو 24% فقط.

فيّ ما يتعلّق بتأثير الحرب على السكّان العرب في الشمال، تشير النتائج إلى أنّ نسبة عالية جدّاً من السكّان (76%) شعرت بالتهديد على حياتها أو حياة أسرها جرّاء الحرب. كذلك أثّرت الحرب على الحالة النفسيّة لدى نحو 51% من السكّان العرب.

أمّا فيّ ما يتعلّق بالأسباب التي أدّت إلى وقوع بعض الضحايا من السكّان العرب، فقد أشار نحو 69% من المشاركين إلى عدم وجود ملاجئ كأحد هذه الأسباب، في حين أشار نحو 39% إلى عدم وجود صافرات إنذار كأحد الأسباب، واعتبر نحو 59% أنّ عدم التزام السكّان بتعليمات قيادة الجبهة الداخليّة كان أحد أسباب وقوع إصابات بين العرب. وتجدر الإشارة إلى أنّ نحو 41% أشاروا إلى حقيقة وجود مواقع عسكريّة بالقرب من القرى العربيّة كأحد أسباب وقوع إصابات. وقد ألقى نحو 68% من سكّان الشمال المسؤولية عن عدم بناء ملاجئ على الحكومة، ونحو 55% ألقوها على السلطات المحليّة، ونحو 41% ألقوها على السكّان أنفسهم، لقصيرهم في المطالبة ببناء ملاجئ، أو لعدم التزامهم بأحكام قوانين وأنظمة البناء.

أمّا فيّ ما يتعلّق بمسألة التضامن بين السكّان العرب، فتشير النتائج إلى أنّ نسبة 42% شعرت بوجود تضامن بين السكّان العرب بدرجة متدنيّة أو بعدم وجوده بالمرّة، وشعرت نحو 29% بوجود تضامن بدرجة متوسّطة، بينما شعرت النسبة المتبقّيّة (29%) بوجود تضامن بدرجة عالية. وقد أشارت النتائج إلى أنّ نسبة عالية من السكّان تعتقد بأنّه يُفترض أنّ تقوم السلطات المحليّة (88%) والنواب العرب في الكنيست (87%) بدور فعّال في مسألة تقديم المساعدات للسكّان العرب في ظروف كنتك التي سادت خلال الحرب.

مشروع المركز النسويّ حيفا {إيشا لإيشا}²⁰

إجلاء النساء

أُضح أن نسبة النساء اللواتي اخترن الجلاء الطوعيّ أو القسريّ من البلدات التي تعرّضت للهجمات الصاروخية أكبر بكثير من نسبة الرجال، ولكن هذه الحقيقة الإحصائية تخصّ الفئة السكانية اليهودية لا العربية، لأنّ نسبة السكان العرب الذين تركوا بيوتهم وبلداتهم كانت نحو 2% فقط، إضافة إلى أنّ الأسباب القائمة خلف هذا المعطى غير قائمة في حالة السكان العرب.

رعاية الأولاد

مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، أقفلت المؤسسات التربوية المختلفة وحضانات الأطفال في منطقة الشمال أبوابها والغيت الفعاليات الخاصة بالأولاد والأطفال مثل المخيمات الصيفية. لهذا، فقد وقعت ضرورة رعاية الأطفال والأولاد بقسطها الأكبر على كاهل النساء، مما أثر سلبياً على خروج النساء إلى أعمالهنّ والتفرغ لأمورهنّ الشخصية. إضافة إلى هذا، كانت للمكوث المستمرّ في الملاجئ مع الأولاد تبعات نفسية بالغة على النساء.

الوضع الاقتصاديّ

لقد خلّف العدوان آثاراً كبيرة على النساء على الصعيد الاقتصاديّ، لا سيّما النساء المنتميات إلى الشرائح المستضعفة والعاملات في وظائف غير مهنية. إضافة إلى ذلك، إنّ النساء العاملات بصورة مؤقتة لا يمكنهنّ الحصول على تعويضات لتغيّبهنّ القسريّ عن أعمالهنّ.

عنف على أساس جنديّ

نتج عن انكشاف الجبهة الداخلية للهجوم الصاروخيّ تحوّل كبير في أنماط الحياة الأسرية. وبالرغم من الانخفاض الشديد الذي شهدته خطوط الطوارئ للنساء المعنّفات والمراكز النسوية والنسائية المختلفة بشأن تلقّي الاتصالات وطلب المساعدة من نساء تعرّضن بخاصة لعنف أزواجهنّ، تؤكّد الورقة أنّ العنف ضدّ النساء في هذه الأجواء الجديدة تفاقم.

الوضع النفسيّ

يؤثر وضع الحرب المستمرة، وما يقترن به من هلع، على الصحة النفسية للنساء اللواتي يعملن غالباً بمثابة راعيات، ويطلب منهنّ احتواء أحاسيس سائر أبناء الأسرة وهلعهم.

الصحة

بفعل الهجوم الصاروخي المستمر في شمال البلاد، تشوّش جهاز الخدمات الصحيّة هناك، وعملت صناديق المرضى والمستشفيات بصورة جزئية فقط. ترك هذا الوضع آثاره على مختلف الخدمات الصحيّة للنساء والاطفال والأولاد.

النساء العربيات

بفعل العدد الكبير من النساء العربيات المقيّمات في شمال البلاد الذي يقع تحت وابل من الصواريخ، ينبغي إجراء فحص خاصّ لاحتياجاتهنّ الخاصّة -بوصفهنّ نساءً وبنات أقلّيّة قوميّة. ولأنّ النساء العربيات يقمن في بلدات تغيّب عنها خدمات الوقاية وأجهزة الإنذار الملائمة وغيرها، فإنّ عدد الإصابات في الأرواح ودرجة انكشاف النساء لأحداث مفاجئة كانا بالغين جدًّا. ولأنّ الأوضاع الماليّة للنساء العربيات هشة، ولأنّ إمكانيّات انتقالهنّ محدودة، ولقلة مصادر المعلومات المتوافرة لديهنّ، ولغياب البنى التحتيّة في سلطاتهنّ المحليّة، فإنّ درجة تأثير وضع الحرب على حياتهنّ اليوميّة -وكذلك صحتهنّ النفسيّة والجسمانيّة- ستكون بالغة.

مشروع منظمات "يوم ما بعد الحرب"²¹

قام عدد من الناشطين الاجتماعيين والمنظمات غير الحكوميّة، بعد انتهاء العدوان بأيّام معدودة، بإنشاء مركزٍ أطلق عليه اسم "مشروع نجمة الشمال" يهدف إلى مراقبة تنفيذ خطة الحكومة لإعادة تأهيل شمال البلاد المزمع تنفيذها بعد انتهاء الحرب. وقد نشر المركز تقريره الأوّل في العاشر من أيلول 2006، وأشار إلى مواقع الوهن في عمل الحكومة أثناء الحرب.

أزمة عمل المنظمات اليهوديّة العربيّة المشتركة²²

وقد شهدت فترة العدوان وبعده توترات بالغة بين الناشطين والعاملين في منظمات وجمعيّات يهوديّة عربيّة، تشير جميعها إلى ضرورة تغيير نمط عمل هذه الجمعيّات والمنظمات تغييراً جذريّاً. وقد ادّعى الناشط الاجتماعيّ أمل أبو زيدان، العامل في منظمّة "شتيل"، في مقالة له بهذا الشأن (حملت العنوان "منظمات الحوار والنشاط اليهوديّة العربيّة... ما بعد الحرب، إلى أين؟")، ادّعى أنّ حرب لبنان الثانية كشفت عن فشل منظمات الحوار اليهوديّة العربيّة (نحو 150 منظمّة وجمعيّة) في عملها، ممّا يدفعها نحو ضرورة إعادة التفكير في أدواتها وطرق عملها وأهدافها. كذلك، أشارت الفصليّة "دو عيط" في عددها الأخير (العدد 10، خريف 2006) التي يصدرها "منتدى الوفاق المدني" إلى حقيقة وقوع هذه الأزمة.

21 تضمّ منظمات "يوم ما بعد الحرب" نحو 50 منظمّة وجمعيّة تُعنى بالتغيير الاجتماعيّ، نذكر منها: جمعيّة حقوق المواطن، "آدم"، طبيعة وقانون، "بات شالوم"، "جريفنس"، المنتدى

ال فلسطينيّ للعدل البيئيّ، "سيكوي"، عدالة، صوت المرأة، القوس الديمقراطيّ الشرقيّ، "شتيل" وغيرهم (متوافر في موقع جمعيّة "شتيل": www.shatil.org.il).

22 بعد أيام قليلة من وقف إطلاق النار، نشر الناشط الاجتماعيّ أمل أبو زيدان مقالاً أشار فيه إلى الأزمة التي نتجت عن الحرب على صعيد عمل المنظمات العربيّة اليهوديّة المشتركة (متوافر

في موقع جمعيّة "شتيل": www.shatil.org.il).

يكن مصدر هذه الأزمة في حقيقة موقف هذه المنظمات والجمعيات المؤيدة للعدوان ومحاولة إسكات أصوات المعارضين لهذا الموقف، ولا سيما العاملين العرب فيها. كذلك، رصد إيلي ريخس بعضاً من جوانب هذه المسألة في تقريره التالي الذي صدر في آب 2006.

صندوق كونرد إيدناوار

“العرب في إسرائيل والحرب في الشمال: صورة الواقع”²³

نشر صندوق كونرد إيدناوار تقريراً حول الموضوع، ضمن مشروعه للتعاون اليهودي العربي في آب 2006، من إعداد د. إيلي ريخس. يحاول الكاتب تعزيز الطرح الذي يزعم أن السكان العرب في إسرائيل لا يزالون يعانون من أزمة على صعيد هويتهم التي تتغذى في كل مرة من الأحداث الجارية حروباً وانتفاضات. وقد تباينت المواقف داخل المجتمع العربي في إسرائيل، كما يرى الكاتب، بين مؤيد لحزب الله ومعارض له. كما تعرّض الكاتب بالرصد لمواقف أعضاء الكنيست العرب من العدوان على لبنان.

هباءة مركز مساواة²⁴

نشر مركز “مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل” تقريراً يعالج مسألة توزيع الميزانية التي رصدتها الحكومة، ضمن خطتها لإعادة تأهيل الشمال وحيثاً في آب 2006 بين اليهود والعرب. وقد كشف التقرير أنه على الرغم من النسبة العالية للسكان العرب في منطقتي الشمال وحيثاً (نحو 40%)، بلغت حصة البلديات العربية في تلك المنطقة من هذه الخطة نحو 10% فقط، خلافاً لجميع التصريحات الحكومية بخصوص الالتزام بتوزيع هذه الميزانية على نحو متساوٍ بين اليهود والعرب.

معهد فان لير في القدس - بيان صحفي²⁵

بعد أسابيع قليلة من انتهاء عدوان إسرائيل على لبنان، أصدر معهد “فان لير” في القدس بياناً صحفياً هو بمثابة موجز اقتصادي حول العدوان وآثاره الاقتصادية للباحثين البروفيسور موشي يوسطنم والبروفيسور أبيه سفيق. في هذه الوثيقة الجديدة، يعرض الباحثان التغييرات في سلم الأولويات لميزانية الدولة للسنوات 2006-2010 التي يجب اعتمادها بسبب الحرب. يكشف الباحثان عن حجم الخسائر الفورية للاقتصاد الإسرائيلي المترتبة عن الحرب: انخفاض في الإنتاج القومي بـ 9 مليارات شيكل لسنة 2006، وهي التي تقلل حجم إيرادات الدولة بأكثر من ملياردي شيكل؛ تكاليف إدارة مقدرة بنحو 7 مليارات شيكل؛ مصاريف أخرى مختلفة حتى 8 مليارات شيكل لتغطية الأضرار المدنية. ولكن، ما زال الحديث عن تكاليف لمرة واحدة ويمكن تغطيتها من الميزانية الجارية، التي لديها فائض في هذا العام، ودون زعزعة سوق النقد المالي الإسرائيلي.

يشدّد الباحثان على حقيقة أن الحرب وضعت تحديات جديدة في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع. لقد زعزت الحرب ثقة الجمهور بالحكومة زعزعة بالغة الشدة، حيث تجاهلت الحكومة معالجة الجبهة المصابة، وكشفت عن فجوات اجتماعية بين أولئك الذين استطاعوا أن يهتموا بأنفسهم في الظروف الصعبة، وأولئك الذين كانوا مضطرين أن يعتمدوا على الصدقات.

23 إيلي ريخس، العرب في إسرائيل والحرب في الشمال: صورة الواقع، مشروع كونرد إيدناوار للتعاون اليهودي العربي، عدد خاص رقم 14، آب 2006 (بالعبرية).

24 أمين فارس، خطط إعادة تأهيل الشمال بعد حرب لبنان والسكان العرب، مركز مساواة، تشرين الثاني 2006

(متوافر في موقع مركز “مساواة” التالي: <http://www.mossawacenter.org>).

25 متوافر في موقع معهد فان لير: <http://www.vanleer.org.il>.

مذكرة مركز "إعلام"²⁶

رفع مركز "إعلام"، في العشرين من تشرين الأول 2006، مذكرة إلى القاضية المتقاعدة داليا دورنر، رئيسة "مجلس الصحافة" في إسرائيل، بغية الإشارة إلى أداء الإعلام الإسرائيلي و "مجلس الصحافة" خلال حرب لبنان الأخيرة، وقد استعرضت المذكرة الدور الذي قام به الإعلام الإسرائيلي في الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتحريضه على قيادات المجتمع العربي في البلاد، وتجنّده لصالح هذه الحرب.

اللجنة اليهودية الأمريكية

تقرير "إسرائيل تحت الهجوم الصاروخي"²⁷

نشرت البروفيسورة فرانسيس رداي، في 16 آب 2006، تقريراً لصالح معهد يعقوب بلاوشتين (القائم ضمن اللجنة اليهودية الأمريكية - وهي لجنة صهيونية أمريكية تعمل كإحدى أذرع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة)، في ما يلي ملخصه:

اعتماداً على منظّمة (Watch Rights Human)، تدّعي الكاتبة أنّ الهدف الوحيد لحزب الله، من إطلاقه الصواريخ على إسرائيل، هو مجرد القتل وتشويه المدنيين والتسبب بأكبر ضرر ممكن لممتلكات المدنيين الإسرائيليين. كذلك، تستشهد الكاتبة وتعزّز ادّعاءها بكلمة ألقاها د. أوري ريحاني، رئيس قسم العيون في مستشفى الجليل الغربي في نهاريا (وليس في مستشفى رمبام، كما جاء عن طريق الخطأ في التقرير)، والذي عاين 20 إصابة من الضحايا الإسرائيليين بفعل القذائف الصاروخية لحزب الله، حيث قال "إنهم [حزب الله] يريدون ببساطة قتل أكبر عدد ممكن منا (والمقصود: من اليهود)". وكأنّ خبرة الدكتور ريحاني بالعيون وجراحاتها تضيء هالة عظيمة على رأيه في مسألة هي في صميمها مسألة سياسية بعيدة عن مجال تخصّصه واهتماماته. فما العلاقة بين كون الدكتور مختصاً بجراحة العيون وقوله الحازم هذا؟ إن مقولة كهذه نابعة من عقيدة أيديولوجية وسياسية ترى -من جهة- جميع غير اليهود أعداء يسعون دوماً للفتك باليهود، وترى -من جهة أخرى- المقاومة العربية والفلسطينية للعدوان الإسرائيلي دائرةً في فلك الجريمة، وهو ما يسهّل على هذه النظرة تفرغ الدلالة والمضامين السياسية للمقاومة وتجريمها. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه تقرير البروفيسور.

اتحاد الجاليات اليهودية يتمنى لكم عيد فطر سعيداً

قامت الوكالة اليهودية، خلال عيد الفطر، ولأوّل مرّة في تاريخها، بالإعلان عن حملة شبيهة لصالح المواطنين "غير اليهود". ادّعت الوكالة أنّ هذه المبادرة تعتبر جزءاً من سياسة جديدة معلنة تتلخّص بأن لا يجري التمييز بين المواطنين اليهود و "غير اليهود". كان رئيس الوكالة، السيد زئيف بيلسكي، أوّل من أشار إلى ذلك في مقابلة معه في صحيفة "هآرتس"، في منتصف العام 2005، عند تسنّمه الوظيفة، حيث قال: "لم أنجح في العثور في اسم الوكالة على ما يشير إلى أنّها سوف تخدم اليهود، فقط" (هآرتس، 9 تشرين الأول 2006). بحسب معطيات الوكالة اليهودية، استثمر خلال حرب لبنان الثانية نحو 60 مليون دولار في مشاريع لصالح سكّان الشمال. وعلى الرغم من أنّ 8% فقط من هذا المبلغ، بحسب معطياتها، استثمر في البلدات "غير اليهودية"، فإنّ "اتحاد الجاليات اليهودية" (وهو الجسم الأكبر الذي يقوم بجمع التبرعات لصالح إسرائيل في الولايات المتحدة) أعلن أنّه أنفق نحو 330 مليون دولار في شمال البلاد خلال الحرب وبعدها.

26 متوافر في موقع جمعية "إعلام"، www.llamcenter.org.

27 Frances Raday, *Israel Under Rocket Attack: A Profile of Displacement and Destruction (12 July – 15 August 2006)*. New York: Jacob Blaustein Institute for the Advancement of Human Rights of the American Jewish Committee, August 16, 2005.

وأعلن رئيس هذه المنظمة أنّ نحو 10% من هذا المبلغ قد حوّل لصالح السكّان "غير اليهود". وجاء في موقع الوكالة أنّ المقصودين بغير اليهود هم السكّان "الدروز والعرب" في إسرائيل، وتهدف الوكالة إلى "مساعدة السكّان غير اليهود خلال الحرب وبعدها مباشرة تضمّنت مخيّمات صيفيّة طارئة لأكثر من 15 ألف فتى وفتاة عرب ودروز، وتزويد نحو 80 ملجأ و 15 مدينة بأدوات طوارئ، أدوات طوارئ لسّنة مراكز جماهيريّة جديدة، ومخيّم صيفيّ لنحو 27 ألف فتى وفتاة بغية تحضيرهم للسنة الدراسيّة، إثر الهلع الذي أصابهم خلال الحرب". إضافة إلى ذلك، بادرت الوكالة اليهوديّة إلى العديد من البرامج التربويّة للسكّان الدرّوز واليهود في شمال البلاد. وفي زيارة بعثة عن الوكالة اليهوديّة وممثّلين عن "منظمة اتّحاد الجاليات اليهوديّة، في مطلع تشرين الأوّل 2006، قال المحامي نديم عمار، رئيس مجلس جولس المحليّ: "رسالتي بسيطة: لست يهوديّاً، ولكنني فخور بأن أكون مواطناً إسرائيليّاً. إنني أشعر بعلاقة وثيقة مع دولتي، وأتمنّع بالحرّيّة المطلقة لأعبّر عن آرائي وبحريّة العبادة". وأضاف: "الحرب الأخيرة ساعدت مجتمعي المحليّ في أن يتقرّب من يهود العالم من خلال الوكالة اليهوديّة".²⁸

بحسب المعطيات التي توافرت لدينا خلال العمل على المشروع، قامت الوكالة اليهوديّة ببعض النشاطات، وهي:

- تنظيم رحلات إلى البحر الميت لفتيان وعائلات من قرية جولس في فترة الحرب؛
- قدّمت الوكالة مكيفات هوائية وأجهزة تلفاز وألعاباً للأهالي في قرية فسّوطة؛
- بادرت الوكالة إلى توفير سكن بدل لعائلات في قريتي جديدة-المكر وترشيحا.

إنّ مصدر النسبة العظمى لميزانيّة الوكالة اليهوديّة التي استثمرت في شمال البلاد هو "اتّحاد الجاليات اليهوديّة" في شمال أفريقيا، الذي أعلن خلال الحرب عن حملة طارئة، وجنّد نحو 330 مليون دولار. قامت إحدى النشيطات الصهيونيّات، هيلن فريدمان، العاملة ضمن ما يطلق عليه "Israel for Coalition Unity - UCI"، والتي عملت قبل ذلك مديرة عاملة لمؤسّسة "أمريكيون لأجل إسرائيل أمانة" بكتابة مقال ونشره وإرساله إلى المتبرّعين الكبار، يرمي إلى التحريض على إقدام "اتّحاد الجاليات اليهوديّة" من خلال "الوكالة اليهوديّة" باستثمار نحو ثلث إجمالي المبلغ (نحو 110 مليون دولار) في البلدات العربيّة في إسرائيل، وقد تراجعت بعد ذلك عن هذه النسبة، ولكنها قالت إنّها نسبة عالية بلا شك، واتفق معها رئيس "اتّحاد الجاليات اليهوديّة" حول أنّه يبلغ نحو 10% فقط.²⁹

في سياق نقاشات الجمعيّة العامّة للجاليات اليهوديّة الأمريكيّة، المنعقدة في مدينة لوس أنجيلوس (في ولاية كاليفورنيا)، خلال الأيام 12-15 تشرين الثاني 2006، بحضور رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت، ووزيرة الخارجيّة تسيبي ليفني، وشخصيّات حكوميّة وغير حكوميّة أخرى، ثار هذا الموضوع بين الأعضاء ودارَ نقاش طويل حوله. وقد اتّخذت هذه الجمعيّة قراراً في نهاية النقاش بتقديم المساعدة الماليّة للسكّان العرب في إسرائيل.³⁰

28 راجع: <http://www.jewishagency.org/JewishAgency/Hebrew/Israel/Priority+Regions/News/oct16.htm>

29 للاطلاع على نصّ مقالة فريدمان، راجع: <http://www.israelunitycoalition.org/news/article.php?id=366>

30 راجع مناقشات الجمعيّة العامّة في موقع المنظمة: <http://www.ujc.org>. وبشأن قرار الجمعيّة العامّة لتمويل مشاريع لصالح السكّان العرب، راجع نصّ القرار في:

http://www.ujc.org/content_display.html?ArticleID=200806.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اهتمام بعض المنظمات اليهودية الأمريكية بالسكان "غير اليهود" في إسرائيل ظهر بعد أحداث أكتوبر (تشرين الأول) 2000، وبخاصة في ضوء نشر نتائج تقرير لجنة أور، حيث كشفت هذه النتائج أمام رؤساء المنظمات اليهودية الكبيرة في الولايات المتحدة "للمرة الأولى" مشكلة التمييز الذي يعاني منه العرب سكان دولة إسرائيل. ولكن يبقى الهدف من وراء هذا القرار الخوف من اندثار دولة إسرائيل وتقويض القوى التي تسعى إلى مراجعة هوية دولة إسرائيل وممارساتها. وعليه، يأتي هذا الدعم الوفير من طرف الوكالة اليهودية لصالح السكان "غير اليهود" في إسرائيل كأداة لضمان عدم تكرار الأجواء التي سادت في أكتوبر 2000 وضمان "هدوء" السكان العرب في إسرائيل وعدم اندفاعهم باتجاه المطالب الداعية إلى إدخال تغييرات جوهرية على طبيعة دولة إسرائيل. حيث أن الخلاصة التي خرجوا بها، استنادًا إلى تقرير لجنة أور، تفيد أن السكان العرب في البلاد خرجوا بمسيرات احتجاجية بسبب التمييز القائم ضدهم على صعيد "الميزات والخدمات" (!).

الملحق 1

قرارا الحكومة رقم 258 و 273 من اليومين 12 و 16 تموز 2006

قرار الحكومة رقم 258 من اليوم 12 تموز 2006

الحكومة الـ 31 برئاسة إيهود أولمرت

**موضوع القرار: عملية "الأجر الملائم" -
ردّ فعل جيش الدفاع الإسرائيلي لاعتداء حزب الله من داخل أراضي لبنان**

تقرّر ما يلي: في أعقاب تعدي حزب الله من داخل أراضي لبنان ما يلي:

1. وقعت اليوم واقعة خطيرة داخل أراضي دولة إسرائيل. قوى من حزب الله اخترقت حدودنا الشماليّة وضربت دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيليّ أثناء عملها الاعتياديّ. نتيجة لهذه الضربة، سقط ثمانية جنود ووقعت إصابات بين الجنود والمدنيّين. خطفت القوّة الغازية جنديّين من جنودنا إلى عمق أراضي لبنان. لقد جرى التخطيط لهذه العمليّة خلال فترة زمنيّة طويلة وبصورة دقيقة؛
2. إنّ هذا العمل الهجوميّ، إلى جانب أحداث الشهر الماضي، يشكّلان واقعاً جديداً ومركّباً يفرض علينا التعاطي معه. إنّ الهجوم الذي نُفّذ اليوم، كما هو الحال في الهجوم الذي نُفّذ في "كيرم شالوم"، مصدره هو غرف نشر العمليّات الإرهابيّة والراعين لها الذين أعلنوا علينا الحرب؛
3. تعتبر إسرائيل حكومة لبنان السياديّة الطرف المسؤؤل عن هذه العمليّة التي أتت من أراضيها، وعن إعادة الجنود المخطوفين إلى إسرائيل، وتطالبها بتنفيذ قرار الأمم المتّحدة 1559. في الوقت ذاته، ليس هنالك أدنى شكّ في أنّ منظمة حزب الله، المنظمة الإرهابيّة التي تعمل داخل لبنان، قد بادرت إلى العمليّة ونفّذتها، وسوف تعمل إسرائيل ضدّ هذه المنظمة بشكل يتلاءم مع أعمالها؛
4. على إسرائيل أن تردّ بحزم بما ينسجم مع هذا النشاط الهجوميّ، وهي فعلاً ستقوم بذلك. ستردّ إسرائيل بحزم وقسوة ضدّ مدبّري العمليّة والأطراف المسؤولة عنها، كما ستعمل على إفشال الجهود والنشاطات الموجهة ضدّ إسرائيل.

5. يدرك المجتمع الدولي أنه لزام على كل دولة، ومن ضمنها إسرائيل، أن تعمل بحزم ضد أهداف عدو مثل حزب الله. هنالك ظروف ينبغي وفقها أن تحافظ الدولة على مصالحتها الشديدة الحيوية، على أمن سكّانها وجنودها، وإن أدى الأمر إلى صعوبات في الداخل، وإلى نقد دولي من الخارج؛
6. إن الواقع الجديد الذي تعمل فيه دولة إسرائيل يفرض استعداداً مميّزاً، وبصورة خاصّة في ظلّ إمكانية أن يحاول العدو التسبّب في وقوع إصابات في الجبهة الداخلية. لقد أوصى وزير الأمن قائد الجبهة الداخلية والأطراف الأخرى ذوي الصلة بالاستعداد كاملاً لهذا الواقع الجديد ولتبعاته؛
7. التصديق على التوصيات التي عرضها جهاز الأمن وتحويل رئيس الوزراء، ووزير الأمن، والقائمة بأعمال رئيس الوزراء ووكيل ديوانه ونوابه، ووزير الأمن الداخلي للتصديق على النشاطات الميدانية العينية التي يعرضها جهاز الأمن.
- يوصي رئيس الوزراء جيش الدفاع الإسرائيليّ ببذل الجهود للامتناع عن إلحاق الضرر بالمدينيين. ينبغي عمل كل ما يمكن عمله في سبيل هذه الغاية، بما ينسجم مع موروثنا ومع الشعور بالمسؤولية الذي نبديه تجاه المدينيين في الطرف الآخر.

قرار الحكومة رقم 273 من اليوم 16 تموز 2006

الحكومة الـ 31 برئاسة إيهود أولمرت

موضوع القرار: 1. عملية "الأجر الملائم" - ردّ الفعل على هجوم حزب الله من داخل أراضي لبنان؛ 2. الإعلان عن حالة خاصّة في الجبهة الداخلية

تقرّر ما يلي: استمرراً لقرار وزير الأمن من يوم أمس (15 تموز 2006، الساعة 21:30)، بشأن إعلان "حالة خاصّة في الجبهة الداخلية"، كما هو مفصّل في الإعلان المرفق (*) (الصفحات 11-12)، سوف تناقش الحكومة مسألة تمديد أمد المرسوم خلال 48 ساعة من موعد الإعلان، بعد تحويل توصيات الطاقم الوزاريّ برئاسة المدير العام لديوان رئيس الوزراء، وبمشاركة ممثلين عن الوزارات التالية، في أعقاب اعتداء حزب الله من داخل أراضي لبنان: الأمن، والمالية، والقضاء، والصناعة والتجارة والتشغيل، والسياحة، والزراعة وتطوير القرية، والداخلية، والأمن الداخلي وجميع الوزارات الأخرى ذات الصلة استناداً إلى قرار المدير العامّ لديوان رئيس الوزراء.

سوف يقوم رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الأمن بمراجعة توصيات الطاقم الوزاريّ، قبل تحويلها لتصديق الحكومة عليها.

قام وزير الأمن بتعديل الإعلان من اليوم 16 تموز 2006 (مرفق النص المعدّل - الصفحات 13-14).

الملحق 2

مقتطفات من خطاب رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت في الكنيست

17 تموز 2006 في أعقاب المعارك في الشمال

ثمة عناصر متطرّفة وإرهابيون وعنيفون يشوّشون الحياة في المنطقة كافة، ويهدّدون استقرارها. هذه الجماعات الإرهابية الفتّاة تهدّد الحيّز الذي نعيش فيه. إنّ إحكام السيطرة عليهم وشلّ نشاطهم هما بمثابة مصلحة خاصّة للمنطقة، وكذلك مصلحة دولية. تشهد أعيننا دعم المجتمع الدوليّ لنا في حربنا على المنظّمات الإرهابية، وفي جهودنا لاجتثاث الخطر عن الشرق الأوسط بأكمله. إنّنا مصمّمون على العمل بكلّ قوانا، وسوف نستمر في العمل لبلوغ هذا الهدف. (...)

لن نتوقّف عن أعمالنا. يدور الحديث في الجبهتين [الفلستينيين في الضفّة والقطاع، و "حزب الله" في لبنان] حول نشاطات للدفاع الذاتيّ بالمعنى الأساس والأوّل للكلمة. (...)

سوف نبحت في كلّ موقع، وسوف نضرب كلّ إرهابيّ يساعد على شنّ الهجمات على مواطني إسرائيل، وسوف نهدم كلّ شبكة إرهابية في أيّ مكان. سوف نستمرّ في هذا العمل، إلى أن ينفذ كلّ من "حزب الله" و "حماس" كلّ الأمور الأساسية والعادلة التي يطلبها منهم كلّ متحصّر.

الملحق 3

إعلان "حالة خاصة في الجبهة الداخلية" 31

عملاً بقانون الدفاع المدني لعام 1951

بحسب الصلاحية الممنوحة لي في المادة 9ت(ب)(1)³² من قانون الدفاع المدني لعام 1951 (كتاب القوانين 71 لعام 1951، ص 78-94؛ وكتاب القوانين لعام 1998، ص 42)، وبعد أن اقتنعت بأنّ هنالك إمكانيّة بالغة للهجوم على السكّان المدنيّين، أُعلنُ عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية في المنطقة المشار إليها في الخارطة المرفقة لهذا الإعلان.

16 تمّوز 2006

عمير بيرتس

وزير الأمن

31 الترجمة للكاتب. نُشر في الجريدة الرسميّة، رقم 5555، 17 تمّوز 2006، ص 4383-4384.

32 أضيفت هذه المادة على القانون كتعديل في العام 1998.

الملحق 4

تمديد إعلان الحالة الخاصة في الجبهة الداخلية 33

ديوان رئيس الحكومة

القرار الحكومي رقم 282، 17 تموز 2006

الحكومة الـ 31 برئاسة إيهود أولمرت

موضوع القرار: تمديد إعلان الحالة الخاصة في الجبهة الداخلية

1. انسجاماً مع صلاحياتي المنصوص عليها في المادة رقم 9(ب)(3)³⁴ في قانون الدفاع المدني لعام 1951 (في ما يلي "القانون")، وعملاً بتوصية الطاقم المتعدد الوزارات برئاسة المدير العام لديوان رئيس الحكومة، أُعلن عن تمديد إعلان وزير الأمن من يوم 15-7-2006، كما نُشر في 16-7-2006، في المنطقة المحددة والمشار إليها في الخارطة المرفقة (الملحق أ للقرار)، لمدة زمنية لا تتعدى خمسة أيام من يوم الإعلان.
2. التوجّه إلى اللجنة الخارجية والأمن في الكنيست، وطلب مصادقة على تمديد فترة سريان مفعول الإعلان حتّى يوم تقرّر فيه الحكومة إلغاء هذا الإعلان.
3. عملاً بأحكام المادة 9(أ)(2) في القانون، يحوّل هذا الإعلان فوراً إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. وعملاً بأحكام المادة 9(ح)(1) في قانون الإعلان، يجري نشر فوري لهذا الإعلان في الراديو والتلفاز، كما تُنشر في أسرع وقت ممكن في المنشورات الرسمية وفي الصحف.
4. إقامة طاقم برئاسة مدير وزارة الداخلية العام، وباشتراك دائرة الميزانيات في وزارة المالية، بغية البحث عن حلول للسلطات المحليّة الواقعة ضمن حدود هذا الإعلان، والتي تواجه صعوبات مالية لتمكينها من إدارة أنظمة الطوارئ الواقعة ضمن صلاحياتها.
5. إقامة لجنة مديرين عامين برئاسة مدير وزارة المالية العام، وباشتراك المديرين العامّين في وزارة الأمن، ووزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، ووزارة الزراعة وتطوير القرية، ووزارة السياحة، ووزارة البناء والإسكان، وقائم مقام رئيس الحكومة، وكلّ وزارة أخرى ذات صلة، كما يرى رئيس اللجنة، بغية البحث عن حلول بشأن المسائل المرتبطة بنشاط كافة فروع الاقتصاد المتأثرة بهذا الإعلان.

أُتخذ هذا القرار عملاً بأحكام المادة 20(أ) لدستور عمل الحكومة.

33 الترجمة للكاتب. نُشرت في موقع ديوان رئيس الحكومة: <http://www.pmo.gov.il/PMO/Government/Decisions/2006/07/des282.htm>

34 أضيفت هذه المادة على القانون كتعديل في العام 1998.

الملحق 5

قائمة بأسماء الضحايا العرب بفعل الهجوم الإسرائيلي على لبنان 12 تموز – 14 آب 2006

مكان وقوع الإصابة (مكان الإقامة)	الجنس	الجيل	الاسم	اليوم	
في ساحة البيت (الناصره)	ذكر (الطفلان الأخوان ربيع ومحمود عبد الرحيم طولوزي)	3	ربيع عبد الرحيم طولوزي	19 تموز	1
في ساحة البيت (الناصره)	ذكر	7	محمود عبد الرحيم طولوزي	19 تموز	2
منجرة في كريات آنا (عبلين)	ذكر	48	حبيب عيسى عواد	23 تموز	3
في البيت (المغار)	أنثى	15	دعاء عباس	25 تموز	4
في القرية (ترشيحا)	ذكر	17	محمد أحمد فاعور	3 آب	5
في القرية (ترشيحا)	ذكر	18	أمير رجا نعيم	3 آب	6
في القرية (ترشيحا)	ذكر	18	شنتي أسعد شنتي	3 آب	7
في القرية (مجد الكروم)	ذكر	24	محمد صبحي مناع	4 آب	8
في القرية (مجد الكروم)	ذكر	35	بهاء الدين كريم	4 آب	9
في البيت (المغار)	أنثى	27	منال عزام	4 آب	01
ساحة البيت (عرب العرامشة)	أنثى (الأم وابنتها الاثنان سميرة وسلطانة جمعة)	58	فضية جمعة	5 آب	11
ساحة البيت (عرب العرامشة)	أنثى	30	سميرة جمعة	5 آب	12
ساحة البيت (عرب العرامشة)	أنثى	25	سلطانة جمعة	5 آب	13
في البيت (حيفا)	ذكر	62	حنّا حمام	6 آب	14
في البيت (حيفا)	أنثى	67	لببية مزراوي	6 آب	15
في البيت (دير الأسد)	أنثى (أم وولدها الطفل فتحي أسدي)	26	مريم أسدي	10 آب	16
في البيت (دير الأسد)	ذكر	5	فتحي أحمد أسدي	10 آب	17
في البيت (كيبوتس «يعزاه») (وأصله من قرية إقرث المهجرة)	ذكر	83	ماضي رضوان خياط	13 آب	18

رقم الاستمارة	البلدة	نوع السلطة المحليّة
1	الشيخ دنون	تابعة للمجلس الإقليمي "مطيه آشير"
2	البيعة	مجلس محليّ
3	كسرى-كفر سميج	مجلس محليّ
4	جولس	مجلس محليّ
5	حرفيش	مجلس محليّ
6	طوبا الزنغريّة	مجلس محليّ
7	ساجور	مجلس محليّ
8	يركا	مجلس محليّ
9	يانوح-جّت	مجلس محليّ
10	الجشّ	مجلس محليّ
11	معليا	مجلس محليّ
12	فسوطة	مجلس محليّ
13	بيت جنّ	مجلس محليّ
14	المزرعة	مجلس محليّ
15	المغار	مجلس محليّ
16	عرب العرامشة	تابعة للمجلس الإقليمي "مطيه آشير"
17	نحف	مجلس محليّ
18	كفر ياسيف	مجلس محليّ
19	الشاغور (مجد الكروم ودير الأسد والبعنة)	مجلس بلديّ
20	الرامة	مجلس محليّ
21	جديّدة-المكر	مجلس محليّ
22	معلوت-ترشيحا	مجلس بلديّ مختلط
23	الناصرّة	مجلس بلديّ
24	عكّا	مجلس بلديّ مختلط
25	حيفا	مجلس بلديّ مختلط

الملحق 6

قائمة بأسماء البلدات العربية والمدن المختلطة المشاركة في المشروع

الملحق 7

توزيع الضحايا المدنيين
والجنود (عرباً ويهود)

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد القتلى الجنود قد ارتفع إلى 117 بعد عدّة أيام من إصابتهم إصابات بالغة. وهناك بعض المصادر التي تشير إلى ارتفاع في عدد القتلى من بين المدنيين اليهود، حيث وصل إلى 34، إذ مات 8 بعد عدّة أيام من إصابتهم.

اليوم	مدنيون يهود	مدنيون عرب	جنود
12 تمّوز	0	0	2 + 8 (رهينتان)
13 تمّوز	3 (2 صفد؛ 1 نهاريا)	0	0
14 تمّوز	2 يهود (قرية ميرون)	0	0
16 تمّوز	9 (حيفا)	0	0
18 تمّوز	1 (نهاريا)	0	0
19 تمّوز	0	2 (الناصرّة)	2
20 تمّوز	0	0	6
23 تمّوز	1 (كريات اتا)	1 (عبلين - قُتل في كريات آتا)	0
24 تمّوز	0	0	4
25 تمّوز	1 (حيفا)	1 (المغار)	0
26 تمّوز	0	0	9
1 آب	0	0	3
2 آب	1 (موشاف ساعار)	0	1
3 آب	5 (عكا)	3 (ترشيحا)	4
4 آب	0	3 (2 مجد الكروم؛ 1 المغار)	4
5 آب	1 (كريات آتا)	3 (عرب العرامشة)	0
6 آب	1 (كريات موتسكين)	2 (حيفا)	12 (كفارجلعادي)
7 آب	0	0	3
8 آب	0	0	4
9 آب	0	0	15
10 آب	0	2 (دير الأسد)	2
11 آب	1 (عكا)	0	0
12 آب	0	0	24
03 آب	0	1 (كيبوتس يعراه)	5
13 آب	0	0	2



المجموع 108	المجموع 18	المجموع 26	
----------------	---------------	---------------	--

ألم وغضب

بالعجز وعدم جدوى الحرب“.

هل تشعر بألم اللبنانيين أكثر بعد الفاجعة؟

- ”نعم، بالطبع، إنني أشعر أكثر، فأنت تتحوّل إلى جزء من أسرة مفجوعة أكبر“.

هل جميع أفراد عائلتك يعتقدون أنّ الأولاد كانوا ضحية حرب لا حاجة إليها؟

- ”نعم“.

هل لديكم روابط عائلية في لبنان؟

- لا، ليس لدينا روابط كهذه“.

ذلك يعني أنه التضامن مع الأمة العربية.

- ”نعم“.

يهود وعرب وحكومة

هل وجدت اختلافًا بين الدفاع الذي مُنحه سَكّان الناصرة وبين الدفاع الذي مُنحه سَكّان صُفد؟

- ”هنالك اختلاف كبير“.

هل تعتقد أنهم تخلّوا عن سَكّان الناصرة؟

- ”لم يتخلّوا عن سَكّان الناصرة فحسب. تخلّت الحكومة عن جميع السكّان العرب، وعن الوسط العربيّ بعامّة“.

هل تعرف أنّ هنالك من يعتقد في الوسط اليهودي أنّ الحكومة قد تخلت عن جميع سَكّان الجليل؟

- ”[نعم، ولكن تخلّوا عن] العرب بصورة أشدّ“.

لم أبارك نصر الله (أسرة طلوزي)

مقابلة مع عبد الرحيم طلوزي من الناصرة، الذي فقد ابنين اثنين، ربيع (سنوات) ومحمود (7 سنوات) في الناصرة:

أنا أيضًا فقدت ابنين اثنين بفعل مرض لا علاج له. كان عمر الأول عامين، وعمر الثاني 13 عامًا وشهرين. إن أملك كآب فاقد لابنيه بالطبع يمكنني الشعور به. هل باعتقادك الألم النابع من فقدان ابن أخذه الربّ شبيه بالألم النابع من فقدان ابن قطف فجأة، بين لحظة ولحظة، بفعل الإنسان؟

- ”إنّ الألم هو دائماً الألم ذاته. ولكن التفكير بذلك يختلف. من الصعب التعامل مع الموت المفاجئ الذي يتسبب فيه الإنسان“.

هل إنّ أملك من الموت الذي فرض عليك بفعل الإنسان يتضاعف في ضوء معرفة أنه لم يجر اعتماد جميع الوسائل لمنعه؟

- ”صحيح. إنني أعاني من ألم إضافي نابع من إحجام ممثلين عن حكومتي أو عن دولتي لحضور جنازة ابنيّ الاثنين“.

هل تشعر بدرجة معينة بتضامن مع المواطنين في لبنان؟

- ”أعتقد أنهم يشعرون بالألم ذاته الذي أشعر به. فهم كذلك بشر مثلنا تمامًا“.

ولكن هم أيضًا أبناء شعبك؟

- ”من الواضح أنني أشعر بالألم عند مشاهدة الصواريخ تسقط على رؤوس أطفال شعبي الصغار“.

هل هذا جزء من الغضب؟

- ”بالطبع، فهم جزء من شعبي، من طائفتي“.

هل تعاضم الغضب بعد الفاجعة؟

- ”كان هناك غضب. بعد الفاجعة تعاضم الغضب بسبب الشعور

فقدان الآخر

وهل جرى استقبالهم بحفاوة؟

- "كلّ من يزورنا نستضيفه بحفاوة - هذه عاداتنا وتقاليدينا. كلّ من يأتي لتعزيتنا نستقبله بحفاوة".

هل وصل أحد من الحكومة لتقديم التعزية.

- "نعم. جاء أربعة وزراء، من بينهم وزير الداخلية".

هل تفوّهت بعبارات قاسية؟

- "لا. ولكن قلت إنني غاضب جدًّا على الحكومة".

لم تقل لأسباب أدبية، بسبب العزاء؟

- "نحاول دومًا أن لا نجرح كرامة إنسان، وبخاصة عند الحديث عن ضيف. إن احترام الضيف فوق كل شيء".

رَبِّمَا ذلك يضلِّهم ويدفعهم ليسيئوا الفهم بشأن مدى صعوبة الأمر؟

- "رَبِّمَا. ولكن ليس هنالك مَنْ لا يستطيع أن يفهم صعوبة الأمر. وهم يعرفون أن العرب يحترمون [الضيف] قبل كل شيء".

هل تنتظر أن تقوم الحكومة بفعل شيء ما؟

- "أنا لا أنتظر شيئًا".

هل ذلك لأنك تعرف أنه لن يحدث شيء؟

- "بالطبع".

ألا تأمل أن يحدث شيء؟

- "أنا لا أأمل في شيء".

هل وعد أيّ وزير بشيء ما؟

- "لم يعد أيّ منهم بشيء".

في آية قضايا إضافية تخلّوا عنهم [عن السكّان العرب]؟

- "لم يمنحهم مكانًا آخر، ولم يهتمّوا بالبحث عن مكان بديل لهم. أولئك الذين مكثوا في الملاجئ لا يفكر أحد بتزويدهم بالغذاء".

كنتُ أثناء الحرب جزءًا من مبادرة أطلق عليها اسم "إسرائيل سوّية" - وهي بمثابة ائتلاف بين منظمات رفعت راية مد يد العون للوسط العربي إضافة إلى مساعدة الوسط اليهودي. وقد كنتُ شريكًا في مد يد المساعدة لإجلاء سكّان عرب من جنوب الجليل والعتور لهم على مكان في جنوب البلاد. اتّضح أن العرب لا يريدون ترك منازلهم. كانت نزعة البقاء في المنزل بكلّ ثمن أقوى بكثير من تلك التي سادت بين اليهود.

- بالطبع، يمكن أن يكون هذا جزءًا من المسألة. فقد طلب منّي أنا كذلك في البداية ترك المنزل، ولم أوافق. بعد ذلك تركت المنزل خشية على الأولاد. وفي النهاية، خرجنا لأسبوع بعد أن انتهت الحرب".

هل تعتقد أنه طرأ تغييرٌ ما على شبكة العلاقات بين اليهود والعرب في الجليل؟

- "لا أعتقد أن شيئًا تغيّر بين الشعوب".

هل هنالك أزمة؟

- "نعم، بين الحكومات".

وبين جهاز الحكومة والعرب في إسرائيل؟

- "نعم، هنالك ضربة إضافية أخرى تبعد العرب عن السلطة".

هل لديكم احتجاج على الممثّلين العرب في الكنيست؟

- "نعم. فهم لم يبذلوا الجهود كما يجب عليهم. ولكن، ربّما لم يسمحوا لهم بالعمل كما يجب".

هل قاموا بالاتّصال بك؟

- "نعم. وقد زارني بعضهم كذلك".

وماذا عن القيادة المحليّة في الناصرة؟

- "لم تفعل شيئاً".

هل قدّمت الناصرة اليهوديّة مساعدة؟ هل حضرت لتقديم العزاء؟

- "لم يأتوا إليّ".

هل تشعر أنّ جبرتك مع الناصرة اليهوديّة غير مستحبة أو غير طيبة؟

- "هنالك جيرة طيبة. لم تحدث مشاكل قطّ".

يظهر غضبك على الدولة من خلال كلامك عن الحرب. هل تشعر بصورة عامّة بأنك مرتبط بدولة إسرائيل؟

- "أنا أشعر أنّي مرتبط، ولكنني مصاب بخيبة الأمل كذلك".

هل تشعر بصورة كئيبة أنّك جزء من دولة إسرائيل؟

- "أودّ أن أشعر بأنّي جزء من دولة إسرائيل. ولكن، يتعيّن عليك الدفاع عن الدولة ويتعيّن عليها أن تدافع عنك".

هل شعرت [خلال الحرب] أنّك إسرائيليّ أكثر، أم فلسطينيّ أكثر، أم جزء من الأمة العربيّة أكثر؟

- "إنّني جزء من الأمة العربيّة. أنا قبل كلّ شيء فلسطينيّ، وأنا إسرائيليّ كذلك".

هل [تقصد] أنّك إسرائيليّ لأنك مواطن إسرائيليّ؟

- "أشعر أنّني إسرائيليّ. لم أخالف القانون الإسرائيليّ بتاتاً. أنا أحترم القانون في إسرائيل وكلّ شعب إسرائيل".

هذا يعني أنّ عنصر المواطنة الإسرائيليّة يأتي بعد عنصر القوميّة. هل أنت غاضب حاليّاً على مواطنتك الإسرائيليّة؟

- "بالطبع. لم يعاملوني كمواطن إسرائيليّ".

وهل هذا الرأي رائج في الناصرة؟

- "أنا أتكلّم عن نفسي. ليس هنالك مركز إسعاف في الناصرة. استغرق وصول سيارة الإسعاف إلى ولديّ ثلاثة أرباع الساعة. في مدينة يهوديّة، يحصل هذا خلال ثلاث دقائق".

إذا لم يكونا شهيدين، فماذا يكونان حقاً؟

في هذه المرحلة، يوجّه إليّ عبد الرحيم السؤال التالي: "لماذا حوّلتني وسائل الإعلام إلى عدوّ دولة إسرائيل؟"

سمعتك الناس تتحدّث بصرامة بالغة بعد موت الأولاد. هل وافق أهل الناصرة مع أقوالك؟

- "بالطبع. فقد شاهدوا كلّ ما يحدث هنا".

هاجموك بقسوة، لمباركتك لنصر الله، ولأنك ناديت به "أخي".

- أنا لم أبارك. لقد شكرت نصر الله على تأسّفه. وتناولت وسائل الإعلام ذلك على أنّني أباركه. فقد أخذوا كلمة شكر، كما هو معهود عندنا، وحوّلوها إلى مباركة ودعم وخيانة. إنهم غاضبون لأنني أعتقد أنّ ولديّ شهيدان؟ إذا لم يكونا شهيدين، فماذا يكونان حقاً؟

المباركة كانت كلمة شكر على تأسّفه؟

- "نعم. وقد تأسّف بشكل شخصيّ".

هل كانت لك علاقات مباشرة مع أفراد من حزب الله؟ هل ربط شخص ما بينكم بعد الفاجعة؟

- "لا".

هل أنت غاضب على نصر الله؟

- "لا".

ما هي مشاعرك نحو حزب الله ونصر الله، بعد مضيّ شهر؟

- "هم هناك، في دولتهم، وأنا هنا في دولتي".

هل كانوا على حقّ في خطفهم للجنود؟

- "لم ينجحوا بالإفراج عن جنودهم من خلال المفاوضات".

هل لديك ما تقوله لذوي الجنود الإسرائيليّين المخطوفين؟

- ”نعم، إنني أتتهم حكومتهم بهذا الوضع، وأتمنى من كل قلبي أن يجري تحرير أولادهم“.

ماذا ينبغي أن يحدث لكي ينشأ سلام مع لبنان؟

- ”يتعين على إسرائيل إعادة جميع الأراضي و[تحرير] الأسرى اللبنانيين. وعلى النحو ذاته مع جميع الدول العربيّة، كي ينشأ سلام“.

ماذا تقول لليهود الذين يعتقدون بأنّ حزب الله هو جزء من محاولة إسلاميّة شاملة لتدمير دولة إسرائيل لأنها دولة الشعب اليهودي؟

- ”هذا غير صحيح. لم أسمع أمراً كهذا. ليست هناك محاولة إسلاميّة شاملة لتدمير دولة إسرائيل. على دولة إسرائيل العمل من أجل السلام مع لبنان ومع جميع الدول العربيّة“.

